


PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY
PAIR
32101 009914910

رسائل سبعة

البرهان　　المغالطه　　التركيب

التحليل　　الاعتباريات

المنامات والنبوات　　القوة والفعل



أعلى الله مقامه الشريف

M. H. Ṭabāṭabā'ī

رسائل سبعه

من مصنفات

العلامة المحقق المفسر الكبير

الاستاذ آية الله

السيد محمد حسين الطباطبائی

اعلی الله مقامه

الفهرست

بنیاد علمی و فکری
استاد علامه سید محمد حسین طباطبائی
با همکاری
نمایشگاه و نشر کتاب
قم خیابان ارم تلفن ۲۶۴۳۹
مهرماه ۱۳۶۲

چاپ حکمت - قم
قد تصدی لطبعها افقر الناس السید یحیی ابن السید ذکریا البرقعی اداء لبعض ما علیه من الحقوق



رسائل سبع:

البرهان والمغالطه والتركيب والتحليل والاعتباريات

والمنامات والنبوات والقوة والفعل

من مصنفات العلامة المحقق المفسر الكبير آية الله السيد محمد حسين الطباطبائي اعلى الله مقامه الشريف

اسم : رسائل سبع

مؤلف : سید محمد حسین طباطبائی

ناشر: انتشارات بنیاد علمی و فکری علامه طباطبائی

مطبعة الحكمة قم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد محمد الحسين بن محمد الحسنى الحسينى عفى الله عنه حامداً مصلياً : هذا كتاب البرهان وهو الفن الرابع من فنون المنطق على ما رتبه المعلم الاول ارسطوطاليس الفيلسوف و الفن الخامس بزيادة فرفوريوس الصورى شارح كلامه فن ايساغوجى و هو يشتمل على اربع مقالات وقد جرينا على تلخيص المحكى من كلامه الموضوع فى هذا الفن فى غالب المواضع غير مايسر الله سبحانه من افاضته علينا ناسبين ذلك الى انفسنا والله المستعان فى كل ذلك

كلام فى الغرض الموضوع لاجله هذا الكتاب

اقول اولا ان كل تصديق يلزمه بالقوه القريبة من الفعل احد تصديقين آخرين : اما التصديق بأن نقيضه ممكن ، أو ان نقيضه ممتنع

أما لزوم تصديق ما فلان العلم بالنقيضين واحد فالعلم بالنسبة يوجب علماً ما بنقيضها .

و أما انه احدهما فلانه اما ان يصدق بعد تصور النقيض بامتناعه اولا يصدق اى يحتمل نقيضه اى يحتملها و هو الحكم بالامكان فاذن المطلوب ثابت .

وتبين من ذلك ان التصديق على قسمين :احدهما العلم بان كذا كذا وانه لايمكن ان لايكون كذا ويسمونه اليقين و الثانى العلم بـان كـذا كـذا مع العلم بالفعل او بالقوة القريبة منه بأن لنقيضه امكاناً .

و يتبين به ايضاً ان العلم الذى حده الظاهريون من المنطقيين بالاعتقاد المانع من النقيض ،و قسّموه الى جزم وتقليد و جهل مركب ويقين و حكموا أن الظن غير الجميع فاسد بل العلم منحصر فى اليقين و غيره من اقسام الظن اذ شيىء منها لايمنع النقيض غير ان النقيض ربما يخفى اولايلتفت اليه لظهور التصديق فيظن انه علم مانع من النقيض و ليس به بالحقيقة . وربما يظهر او يلتفت اليه بجهة من الجهات فيظهر لنقيضه امكان فيقال انه الظن مع ان عامة الناس لايطلقون الظن على كل تصديق يلتفت الى امكان نقيضه بل من جملته على ما لامكان نقيضه ظهور معتدبه هذا .

ثم ان الذى يطابقه التصديق فى نفس الامر و ان كان ممتنع الانقلاب عما هو عليه لكن التصديق به ربما كان تصديقاً يقينياً بالعلم بضرورة النسبة مع العلم بامتناع نقيضها ، و ربما كان تصديقاً شبيهاً باليقين و هو التصديق الذى ليس معه العلم الثانى لابالفعل ولابالقوة القريبة منه.

وهذا القسم اما مع عدم الالتفات الى العلم الثانى وان كان فى نفسه جايز الزوال ، واما مع الالتفـات و التصديق بامكان النقيض

بالفعل فلذلك بعينه انقسم القياس الموقع للتصديق بهذه القسم.

فمنه مايوقع اليقين و هو القياس البرهانى فقد عرفه المعلم الاول بالقياس المفيد لليقين ومنه مايوقع ظناً شبيهاً باليقين وليس به وهوقسمان : القياس الجدلى والقياس المغالطى .

ومنه مايوقع الظن الظاهر وهو القياس الخطابى .

واما القياس الشعرى فلايوقع تصديقاً بل تخييلا لمحاكاةامور جميلة او قبيحة.

ثم ان حقيقة الشىء الذى هو عليه فى نفس الامر و ان كان ممتنع الانقلاب عنه لكن العلم به ربماكان علماً بتمام مابه هو هو و ربماكان بهعلماً ببعض ذاته ، و ربماكان علماً بالخارج عنه اما مختص به و اما مشترك بينه وبين غيره .

و العلم بغير الصورة الاولى ليس علماً به بالحقيقة اذليس ذلك تمام مابه هوهو ، و انما تفيدالصورة الثانية و الثالثة تميزه عن غيره ، و الصورة الرابعة تميزاً ماله .

و يسمى الثانية حداً ناقصاً ، و الثالثة ان اشتملت على جنس قريب رسماً تاماً ،

و اما الباقى رسماً ناقصاً و اما الصورة الاولى فهى التى تفيد تصور الشىء حقيقة و تسمى حداً تاماً و قدعرفه المعلم الاول بانه قول دال على الماهية يعنى بها تمام حقيقة الشىء هذا .

ثم اقول : فالغرض فى هذا الكتاب معرفة حال التصديق الحق

والتصور الحقيقى اى معرفة حال القياس البرهانى من حيث هو مفيد لليقين ، و حال الحد التام من حيث هو مفيد تصور كمال الحقيقة و على هذا فهو كتاب البرهان والحد معاً و ان سمى كتاب البرهان

المقالة الاولى من كتاب البرهان

وفيها خمسة فصول

الفصل الاول فى الغرض من هذه المقالة

القياس البرهانى حيث انه القياس الموقع لليقين بالنتيجة فهو مؤلف من مقدمات يقينية بالضرورة .

والمقدمة اليقينية من حيث انها يقينية يعرض لها احكام التصديق اليقينى من حيث ان التصديق اليقينى فى نفسه ربما لم يحتج فى حصوله الى تصديق آخر أو يحتاج و مايعرض لكل واحد من القسمين من الاحكام .

ومن حيث ان التصديق اليقينى فى اى مواضع ومع اى شرائط يكون ، وفى ايها لايكون .

ومن حيث ان التصديق اليقينى الواحد مع ذلك كله فى اى حال يكون و فى ايها لايكون .

فهذه اقسام ثلثة هى احكام التصديق اليقينى والقياس البرهانى. والغرض فى هذه المقالة و هى المقالة الاولى بيان القسم الاول منها

فنبين فيها فى فصل ان الحس هو المبدء الاول لحصول العلم لنا ، وان الكثرة الحاصلة فى العلوم المتنبه بما به الامتياز ، و ان الكثرة فى العلوم الكلية بعرضها.

وان هذه العلوم قدتكون صوراً موجودة فى الخارج محسوسة او غير محسوسة و قدتكون معانى غير الصور ، وان الصور يستحيل حصول العلم بها بالكنه بخلاف المعانى ، و ان التصديق فى المعانى اصدق منه فى الصور .

و يتبين بهذا كله ان الكثرة الحاصلة فى المعانى و الكليات والامور الاعتبارية بعد الكثرة الحاصلة فى العلم الجزئى .

وايضاً ان الجزئى اقدم معرفة عند الخيال والكلى اقدم معرفة عند العقل .

ثم نبين فى فصل ان التصديق ينقسم الى ضرورى و نظرى وان النظرى ينتهى الى الضرورى .

ويتبين بهذا كله ان مايتوقف عليه التصديق النظرى يجب ان يكون العلم به علماً بالمطلوب بوجه ، و ايضاً ان التصديق الضرورى يمكن ان يجهل بجهل باحد التصورات المتوقف عليها وايضاً معنى ماحكى عن المعلم الاول ان كل تعليم وتعلم ذهنى فبعلم قدسبق .

وايضاً ان الاستنتاج الفكرى لايكون الا بتحليل وتركيب معاً .

ثم نبين فى فصل ان الضروريات ستة اقسام كماذكروه وان غير الاوليات ليست بضرورية بالذات بل راجعة بالاخرة اليها ببيان

عام وان كل واحد من الاقسام الخمسة غير الاوليات اعنى الفطريات و المحسوسات والحدسيات والمتواترات والتجربيات ليس بضروری بالذات ببيان خاص بكل واحد واحد .

و يتبين بهذا كله ان القياس الخفى فى الفطريات مؤلف من مقدمات اولية .

وايضاً ان الحس لايكفى فى اكتساب النظريات و لافى شيىء منها .

وايضاً انه لابد فى مورد الحدس من تجربة او استقراء او تواتر .

وايضاً ان الاحكام المادية اعنى احكام الصور الموجودة فى الخارج لموضوعاتها بالحدس ،

وايضاً ان الحدس كما يكون فى المقدمات اليقينية يكون فى غيرها .

و ايضاً ان كل نظرى ينتهى الى اوليات مترتبة .

ثم تبين فى فصل ان المقدمة الاولية يجب ان يكون معلومة الطرفين بالكنه و ان القضايا الضرورية المحسوسة لابد ان تستند الى تجربه .

و يتبين بهذا كله ان المحمول فى الاولى من لوازم ذات الموضوع ، وايضاً ان المقدمات التى لاتتصور طرفاها بالكنه لااولى فيها ولاترجع اليه بالتحليل الاقترانى ، و ايضاً ان االامور المادية

لابرهان عليها بالحقيقة و ان قيام البرهان عليها على احد وجهين اما على المعانى المقارنة معها ، او ان يراد بالحمل ان المحمول موجود عند الموضوع لانه موجود للموضوع كما يراد فى غيرها .

الفصل الثانى فى كيفية حصول العلم لنا و اختلاف العلوم و كيفيته

فنقول كما ذكروا بين مماسبق هذا الفن ان العلم ينقسم الى تصورو تصديق فحيث ان العلم بالكلى ليس باختراع الذهن من دون استعانة من الخارج ابداً و الا لاستوت نسبة الكلى الى كل ما فى الخارج فى وقوعه عليه و عدم وقوعه وما فى الخارج جزئى محفوف بالقيود و الانتقال الى تميزالقيود من المقيدات بعد حضورالمجموع بالضرورة . فالعلم بالكليات مسبوق بالعلم بالجزئيات و العلم الجزئى انما يكون جزئياً من جهة مطابقته جزئياً حقيقياً خارجاً من النفس اذ لولاذلك لكان من الممكن فى نفسه ان ينطبق الصورة العلمية على امور كثيرة فكان كلياً هف و ما به يحصل العلم بالخارج هو الحس فالحس هو المبدء الاول لحصول العلم لنا و من هنا يظهر معنى ماحكى عن المعلم الاول ان من فقد حساً فقد فقد علماً يعنى به نوع العلم الذى مبدئه ذلك الحس .

ثم نقول كماذكروا ان الكثرة الحاصلة فى العلوم انما هى بالعلم به الاشتراك والتنبه بما به الامتياز وذالك لان من المعلوم ان هذه الكثرة تدريجية وانها ثلثةاقسام احدها الكثرة بكثرة بالعدد ويحصل

بكثرة الاحساس مثل حصول صورة زيد عندالحس مرات كثيرة و الثالث الكثرة فى معلوم حس واحد و ما اشبهه كالكثرة المحسوسة فى زيد المبصر فان له اعضاءاً كثيرة و احوالا ولونا و مقداراً وغير ذلك و هذا القسم لايحصل الا بالتنبه لما به الامتياز اما انه يوجب التعدد فضرورى او قريب منه و اما ان الكثرة انما تكون به فلان الكثرة لايكون الا بتميز كل واحد من الاحاد عن غيره اى بالعلم بانه هو و انه ليس غيره فيكون العلم بالاحاد بماهى آحاد علوماً كثيرة بعدد الاحاد والادراك والعلم الواحدلايوجب الاتميز المدرك المعلوم عن غيره لا تميز كل واحد من اجزائه عن غير فهذه الكثرة بالتنبه لمابه الامتياز ومنه يعلم انالحال فى القسمين الاخرين ايضاً كذلك وهو المطلوب.

ثم ان هذه الكثرة حيث كانت بالذات افادت لمايقترن بها مما به الاشتراك كثرة بالعرض و ان كانت له كثرة اخرى بالعدد بالذات و من هذه الجهة يتكثر الكلى بتكثر افراده.

ثم ان هذه العلوم سواءكانت كلية او جزئية على قسمين فمنها مايطابق صورة عينية كصورة السطح و الجسم ، و منها مالاصورة له عينية وانما ينتزعهاالنفس بضرب من الاعتبار والتشبيه كجميع الامور الاعتبارية والحال فى القسمين من جهة الكثرة الحاصلة واحدة غير انالاعتباريات حيث كانت متعلقة الحقيقة بالحقيقة فربماتكثرت نوع تكثر بها دونالعكس وربما تكثرت باشياءآخر وربماساقتالمعانى متسلسلة فانتزع معنى من صورة ثم معنى آخر من المعنى الاول و

ربما يذهب الى غايات بعيدة .

و قد بان من ذلك ان الكثرة الحاصلة فى العلم بالمعانى و كذلك الكلى و كذلك الاعتباريات بعد الكثرة الحاصلة بالعلم بالجزئيات والامور الخارجية .

هذا كله فى العلم التصورى و اما العلم التصديقى فكالعلم التصورى فى جملة احكامه فان التصديق حيث كان هو الاذعان بالنسبة والنسبة لاتقوم الا بطرفين بالضرورة فحكمها حكم الطرفين فاول تصديق حاصل لنا هو التصديق الجزئى ثم التصديق الكلى و كذلك ساير احكام التصور .

و قدبان مما مر ان المحسوس اقدم عندنا فى المعرفة كما هو اقدم معرفة بحسب قصد الطبيعة و ذلك اذا اخذنا العلم المطلق تصوراً و تصديقاً واما اذا اخذنا العلم الكلى فما هو اقدم معرفة و اعرف مما هو اخص وذلك لان الاعم مشترك والمشترك كما مر اقدم معرفة من المختص و كذلك البسيط اقدم من المركب لان معرفة الجزء بما هو جزء اقدم من معرفة الكل بما هو كل و التفصيل و ان كان متأخراً كما مر لكن المعرفة حينئذ تقع بالكل لا بما هو كل مركب .

ثم اقول من البين ان الحس لايستوعب جميع الاشياء وجميع المعلومات بل المحسوس منها شيء قليل فالصور الاخرى الجزئية التى لاتحس و هى معلومة لابد ان يكون العلم بها لا بواسطة الحس والا لكانت معلومة بالحس هف وليست بآلية شيىء من خارج والا لكان حساً ايضاً فكانت محسوسة هف فهذه المعانى التى ينتزع من الصور

المحسوسة الخارجية ويحكم عليها و بها باحكام هى التى توجب ان لها وجوداً و تقدر لها شيئاً ما من التصور لكن هذا التصور حيث كان من جنس هذه المعانى وبحسب تقديرها لم يكن مهية تامة لها حقيقة بل معرفات ورسوماً بوجه وهذا بخلاف نفس المعانى المحسوسة اذ لولم تكن حقيقتها هى ماعندنا لزم الجهل بها وهى معلومة هف بل سلب للشىء عن نفسه لكن من الممكن ان لايحصل لنا التنبه بكل مميز ذاتى لنا وهذا بخلاف المعانى .

فتبين من جميع ذلك ان المعانى الانتزاعية التى لاتنتهى الى صورة محسوسة يمكن ان يحصل لنا العلم بتمام ذاتها بالكنه بخلاف الامور المحسوسة و ماينتهى اليها و لو كان كل معنى انتزاعى معلوماً لنا بوجه ووجهه بوجه ولم ينتهى الى معلوم بالكنه لم يحصل علم بشىء منها هف وماقيل ان المهيات الحقيقية غير معلومة بالكنه لانتهاء كل مركب الى بسيط فكلام غير تام بوجه .

ثم اقول ان التصديق فى المعانى اصدق منه فى الصور و ذلك لان الحس لاتصديق معه وليكن هذا مصادرة بعد حتى يتبين فى الفصل الرابع من هذه المقالة .

ثم ان الحس حيث كان بالتدريج بالضرورة فمن الممكن ان لانحس بعض الامور التى يمكن ان يحس اوالاثار التى نحكم لوجودها بوجود امور اخر موضوعة لها .

ثم ان التصديق الصادق بالحقيقة و فى نفس الامر هو التصديق

بالقضية التي محمولها عارض لموضوعها بالحقيقة اى بحيث لوفرضنا ارتفاع جميع الاشياء التى مع الموضوع كان الحمل والعروض بحاله ولوفرضنا ارتفاع قيد من قيود الموضوع عنه لم تصدق القضية ونظير ذلك من جانب المحمول وفى القضايا المحسوسة انما يمكننا فرض ارتفاع الاشياء المحسوسة التى مع الموضوع والقيود المعلومة التى للموضوع ومن الممكن ان لايكون يستوعب الحس جميع المقارنات و يميز جميع القيود و بهذا يظهر انه لاينفع ارتفاع جميع القيود كلياً وقيداً ما من القيود والامور المحسوسة كلها او جلها من هذا القبيل بخلاف المعانى فتبين ان التصديق فى المعانى اصدق الاستيعاب جميع المقارنات والقيود وهذا أصل شريف سينفع فى مواضع كثيرة و اما كيف يحصل العلم بالقضايا المحسوسة و المراجعة اليها فسياتى تفصيل القول فيه انشاء الله تعالى .

الفصل الثالث

التصديق ينقسم الى ضرورى ونظرى ينتهى اليه اما تقسيمه اليهما فلان القضية اما أن لايحتاج فى حصول التصديق اليقينى بها الى تصديق آخر أو يحتاج و يسمى الاول ضروريا وبديهياً و الثانى نظريا واما انتهاء النظرى الى الضرورى فلان التصديق النظرى حيث كان حصوله متوقفاً على تصديق آخر فلو لم يحصل لم يحصل فلو كان هو ايضاً كذلك فكذلك فلايقف عند حد فلايحصل تصديق هف و للزوم حدود غير متناهية بالفعل .

بين الحدين الموضوع و المحمول و المقدم والتالي في بعض المواضع هف .

قال في التعليم الاول بعد مابين ان عدم التناهي ربما يكون صاعداً في محمولات موضوع معين كمحموله ومحمول محموله وهلم جراً ، و ربما يكون نازلا في موضوعات محمول معين كموضوعه و موضوع موضوعه و هلم جراً ، وربما يكون في وسائط محصورة بين موضوع ومحمول حدين لقضية فنقول ان الوسائط بين حدى الايجاب متناهية فليكن كل ب ا ، فنقول الوسائط بينهما متناهية وهي الاشياء التي يحمل على كل واحد منها او يحمل كل واحد منها على ب و بعضها على بعض في الولاء وذلك لانها لو كانت بغير نهاية لكان اذا اخذنا من جهة ب صاعدين على الولاء او من جهة ا نازلين على الولاء لم نبلغ البتة الطرف الثاني ، وسواء ، اخذنا بعضها على الولاء بلاواسطة بينها او اخذنا بعضها وقدتركنا الوسائط فيمابينها او اخذنا الكل متتالية ولاواسطة بينها وكانت لاتتناهى او اخذنا الكل على طفرات تتضاعف لها مالانهاية له فان الكلام في ذلك واحد فاذا كنا كلما ابتدئنا من حد لم ننته الى حد آخر فليس هناك حد آخر فانه لافرق بين ان تقول هذا سبيل لاتتناهى عند السلوك وقولك لاحد و كذلك قولك له حد وقولك تتناهى عند السلوك واحد .

ثم قال بعد كلام له فلان بيان تلك يكون من احد الاشكال الثلثة اما على سبيل الشكل الاول كما مثلنا له فيجب على كل حال

انكانت الوسائط التي للكبريات السالبة تذهب الى غير النهاية ان يحصل موجبات بغير نهاية لكل سالبة موجبة وسالبة ينتجانها معاً ثم للموجبة موجبات وقد بان في الموجبات انها متناهية فاذا كانت الحدود الموجبة للصغرى السالبة لايمكن ان يذهب الى غير نهاية بين حدين فبين ايضاً ان الذى لايزيد عليها في العدد من حدود الكبريات العالية السالبة متناهية و كذلك هذا اذا كان الشكل شكلا ثانياً وذلك لان الموجبة وان لم يجب فيه ان تكون الصغرى بعينها فلابد من ان تكون في كل قياس مقدمة موجبة واما الشكل الثالث فان الموجبة الموجب فيها (فيه) متعين فيه على كل حال انتهى على ماحكى عنه الشيخ و لم يذكر الشكل الرابع لعدم عده اياه في الاشكال و عدم اعتنائه به لبعده عن الطبع والامرين لرجوعه الى الثلثة الاخرى واما غير الحملى ، فحاله معلوم بالقياس اذ هو اما شرطى اقترانى من المتصلات فحكمه حكم الحملى ، واما غيره وحاله في التقدم على المطلوب و توقفه عليه حال الحملى هذا .

ثم اقول ان التصديق الذى يتوقف عليه التصديق المطلوب يجب ان يتألف هيئة قياس حتى ينتج التصديق المطلوب مربوطاً به لعدم لزوم التصديق بمباين من التصديق بمباين آخر بالضرورة و الارتباط بين تصديق وآخر امافي الموضوع او في المحمول اوفي كليهما و كيف كان يجب ان يكون التصديق المتوقف عليه فوق الواحد اذلو كان واحداً فقط كان المطلوب من لوازمه وكان العلم بهما واحداً فكان مع ضرورية

الملزوم ضروريا ايضا وقد فرض نظريا هف .

وايضا لان ارتباطه وكونه سببا للتصديق ا.ا باللزوم او العناد وتصديق بالوجود ويكون القياس استثنائيا او بشيء اخر غير اللزوم والعناد ويجب ان يكون ارتباط ما واتحاد ما اما مع حدى المطلوب مثلا او مع حد واحد و مجرد الاتحاد فى حد واحد بين تصديقين لايوجب ثبوت احدهما من ثبوت الاخر والا لاستلزمه فى كل موضع وليس لذلك و لو كان ذلك فى موضع كان ذلك من جهة اخرى غير التصديق والهيئة .

ثم الاتحاد فى الحدين ان كان مع وحدة التصديق المتوقف عليه اوجب اما وحدة القضيتين فاوجب التوقف المحال ، او لم يستلزم التصديق لما مر و ان كان مع كونه اكثر من واحد فلابد ان يكون بين التصديقين مثلا اشتراك فى الحد الاخر منهما ا.ابين فى كتاب القياس ان تكرر الوسط واجب فتبين ان كل مطلوب نظرى يحتاج فى حصول العلم به الى هيئة قياس سابق وهو المطلوب هذا .

وقدبان من ذلك ان ما يتوقف عليه المطلوب يجب ان يكون العلم به بوجه ما علما بالمطلوب واصل البيان من مطالب كتاب القياس غير داخل فى كتاب البرهان انما وضعناه ههنا لاخذ هذه النتيجة ومن الجايز ان يحذف ويؤخذ المطلوب مصادرة وقدبان مما مر ان القضية الضرورية يمكن ان يجهل للجهل بتصورات يتوقف عليها اواحدها اذلاتنافى ضروريه التصديق نظرية التصور .

و قدبان بذلك ايضا معنى القاعدة المحكيه عن المعلم الاول

ان كل تعليم و تعلم ذهنى فبعلم قدسبق والمراد بالذهنى الفكرى و هو تحصيل المعلومات المناسبة و توسيطها لانتاج المجهول .

ويتبين ايضاً كيفية تحصيل العلم بالمجهول وان المجهول يجب ان يكون مجهولا من وجه ومعلوماً من وجه فان المجهول من كل وجه لايمكن طلب حصول العلم به ضرورة والمعلوم من كل وجه كذلك لامتناع تحصيل الحاصل فيجب ان يكون المطلوب معلوماً من وجه مجهولا من وجه فيطلب حصول العلم بوجه من وجه و قدبان من جميع ذلك ان استنتاج نتيجة بالفكر لايكون الا بتحليل وتركيب معاً اذ عند الفحص عما يوجب وضعاً معلوماً انما نفحص عن جهاته المعلومة المناسبة له فان كانت هذه الجهات معلومة فقط ركبت و انتجت وان كانت معلومة من وجه ومجهولة من وجه فحصنا عن جهاته المعلومة ايضاً وهكذا الى ان ينتهى الى جهات معلومة من كل وجه و الكلام فى التركيب بعكس الكلام فى التحليل حتى يستنتج وضع مطلوب وهو المطلوب .

الفصل الرابع

فى ان التصديق الضرورى على المشهور ستة اقسام ، و ان الكل يرجع الى الاولى ، و كذا كل ضرورى لو كان غيرها ضرورى .

اما الاول فقد قسم القوم القضية الضروريه الى ستة اقسام بالاستقراء الاول الاوليات وهى القضايا التى لاتحتاج فى التصديق بها الى غير تصور الطرفين كقولنا الايجاب و السلب لايصدقان معاً و لا

يكذبان معاً وان الكل اعظم من جزئه .

الثانى الفطريات والقضايا التى قياساتهامعها وهى قضايا يلزمها وسط خفى لايغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعه زوج والوسط هو الانقسام بمتساويين .

الثالث القضايا المحسوسة بالحس الظاهر كقولنا ان العسل حلو او المحسوسة بحس الباطن ويسمى الوجدانيات كقولنا ان لنا علماً وارادة وشوقاً .

الرابع الحدسيات و هى القضايا المصدق بها بالحدس كقولنا ان ضوء القمر مستفاد من الشمس .

الخامس المتواترات وهى قضايا يصدق بها لاخبار جماعة يمتنع عادة تواطئهم على الكذب كقولنا ان مكة موجودة وان بالمغرب بلاد .

السادس المجربات و هى قضايا يصدق بها بالتجربة و التكرر على الحس كقولنا ان مركبا كذا يوجب خاصة كذا فهذه ستة اقسام .

واما الثانى فاقول ان كل قضية ضرورية غير الاولى تنتهى الى الاولى وذلك لان القضية التى هى ضرورية بالحقيقة أى بحيث لوفرضنا ارتفاع كل تصديق غيرها ينتجها كان التصديق بها بجالة اما ان يكفى مجرد تصور الطرفين فى التصديق بها أو لايكفى و على الاول فهى اولية ، وعلى الثانى فاما ان يكون الشيء الاخر المحتاج اليه من جنس التصديق أولا ، وعلى الاول يلزم كون القضية الضرورية نظرية لما مر فى الفصل السابق هف ، و على الثانى اما ان يكون وجود الامر

الخارج في نفسه موجباً للتصديق سواء علم به ام لم يعلم أولا يكون الا بعد العلم أو بعد الحمل ، والاول لايوجب خروج القضية عن الاولية اذ كل قضية اولية فهي تحتاج مع تصور الطرفين الى امور اخر خارجة عن جنس التصديق مثل نفس مصدقه ووجود في نفس الامر و غير ذلك وبالجملة الامور المشتركة بين القضايا بما هي قضايا اوصنف خاص منها ومن هنا يظهر بطلان الشق الثالث ايضاً ، وعلى الثاني اما ان يكون العلم المفروض تصديقيا او تصوريا وعلى الاول يلزم كون القضية الضرورية نظرية هف ، و على الثاني يلزم المحال فان كل تصديق لايحتاج من التصورات الى ازيد من تصور الطرفين مع النسبة بالضرورة ومع ذلك لاتخرج القضية عن كونها اولية فان المأخوذ في حد الاوليات أن لاتحتاج الى تصديق آخر البتة و أما الحاجة الى تصور طرفين اثنين فلازم القضية الحملية و ما كل اولية بحملية هذا فاذن كل قضية ضرورية بالحقيقة فهي اولية فماليست باولية ليست بضرورية بالذات وهو المطلوب هذا هو القول بالاجمال .

وأما القول المفصل فنقول كما ذكروا أن المقدمات الفطرية ليست بضرورية بالذات اذلو فرضنا ارتفاع القياساة المكتنفة بها امكن وقوع الشك فيها فليست بضرورية بالذات .

ثم ان مقدمات تلك القياسات اما أن تنتهي الى غير المقدمات الفطريه و اما أن ، أن لاينتهي ، وعلى الثاني يلزم التسلسل وهو محال كما عرفت ، وعلى الاول فأما الى اولية او غيرها وينتهي الى الاولية كما مر ، و ايضاً يؤيد ان غير الاولى اما المحسوس و غيره والاول

محال اذ من الممكن ان يقع الحس بالطرفين دون شيء ثالث و كذا المتواتر و المجرب و الحدسي اذ كل منهما كما سيجيء يحصل من قياسات تغفل عنها الفطرة ومن هنا يظهر ان القياس الخفي في المقدمة الفطرية مؤلفه من اوليات .

ثم نقول كما ذكروا ان المقدمات المحسوسة ليست ضرورية بالذات واقول في بيان ذلك انها لو كانت ضرورية بذاتها لامتنع ان يقع فيها شك أو تصديق بنقيضها و نحن نغلط في محسوساتها كثيراً وذلك كما أن الدائرة ربما نراها مستديرة وربما نراها معوجه ونرى الخطين المتوازيين كلما بعدا متقاربين حتى يتصلا ، ونرى المقدار الواحد كبيراً كلما قرب من الباصر وصغيراً كلما بعد منه ، ونرى اليمين متياسراً واليسار متيامنا والفوق متسافلا والسفل متعاليا كلما امتد الشعاع و المتحرك ساكناً و الساكن متحركاً واشياء اخرى كثيرة برهن عليها اوقليدس في كتاب المناظر و قد عد ابن الهيثم في كتابه في المناظر و المرايا شيئاً كثيراً جداً من اغلاط المبصرات المستقيمة والمنعكسة وللبصر ايضاً اغلاط اخر ايضاً مفهومة من صناعتي السيميا والشعبذه .

و ايضا نعتقد ان الصوت المسموع هو الذى يحدث بعينه و نغلط في الصداء و كل صوت منعكس و في الدنينات ونغلط في اشياء كثيرة لاختلاف المزاج في القوى اللامسة والذائقة والشامة ، ونعتقد في كل ما نجده انا نجده في الخارج وانما نجده في الحس المشترك او نشك

في ذلك لو لم يتم البرهان علـى وجوده ، و كذلك ربما نجد جوعاً كاذبـاً و عطشاً كاذباً و الماً كاذباً فهذه وامثـالها اغلاط واقعة للحس فلايكون الاحكام المحسوسة بضرورية بالذات لكنا مع ذلك نعلم علماً ضروريا لايشوبه شك ان الذى نشاهده و نحس به هو شى حسنا على ما نشاهده .

وهذافى الحقيقة تصور ضرورى لاتصديق اذليس هذا التصديق بعينه محسوس لانه كلى و لاشىء من الكلى بمحسوس و لاجزئياته تصديقات جزئية محسوسة لان الحمل فيها اولى يرجع بالحقيقة الى التصور فهذه الامور المحسوسة امور ضروريه لايشك فى انها كذلك بخلاف التصديقات المحسوسة .

ثم ان المحسوس بالحقيقة اما أن يكون منقسماً الى تصورات ضرورية بالذات و الى تصديقات غير ضرورية بالذات كما مر ، واما أن يكون هو التصورات فقط . و أما التصديقات فليست بمحسوسة و غير ذلك باطل ، والشق الاول ايضاً باطل اذلاتصديق فى حس وبيانه انه لوكان للحس تصديق وله تصور بالضرورة كان المحسوس غيرضرورى بذاته لكنه في التصورات غير ضرورى بذاته ، و ايضا لزم ان يكون النسبة كالطرفين ذات مهية محفوظة فى الوجودين و ليس كذلك لما بين فى الفلسفة الاولى فـالحس لاتصديق له فتعين الشق الاخر فتبين ان المقدمات المحسوسة غيرضرورية بذاتها وهو المطلوب .

و قدبان مما مر ان الحس لايكفى فى النظريات و لافى شيئى منها فتبين بطلان دعوى من يدعى أن ما وراء المحسوسات لاينبغى

الى كون عليه فى النظريات ، و كذا دعوى من يضيف الى المحسوس القريب من الحس من المقدمات وهذا اشنع ، مع أن لنا احكاماً كلية ولاحس بكلى و احكاماً اولية لا تستغنى عنها فى شيئى من العلوم .

ثم اقول اذاثبت ان المقدمات المحسوسة ليست بضرورية بالذات و قد ثبت ان المقدمات الفطريه كذلك و المتواترات غير مناسبة للمحسوسات فالمقدمات ضروريه اما بواسطه مقدمه اوليه او بواسطه الحدس أو التجربة ويرجعان الى الاوليات .

ثم نقول كما ذكروا ان المقدمة الحدسيه ليست بضرورية بالذات فنقول أولا ان كل موضع من مواضع الحدس يلزم فيه وجود تصديق أو تصديقات آخر حتى يحدس عنه بالمقدمة الحدسيه بالضروره لان الحدس انتقال دفعى و الانتقال انما يكون من شيئى الى شيء و ذلك التصديق يلزم ان لا يكون مرتباً ترتيب القياس الذى مع الفطريات و الا كانت المقدمة نظريه لاحدسية او المقدمه الحدسية قسماً من المقدمات الفطريه و يلزم ان يكون بين التصديق المعلوم و المقدمة الحدسية مناسبه و ارتباط حتى يلزم تصديق عن تصديق فليس يلزم عن كل شيئى حدس بكل شيى ولذلك حد والحدس بانه حركة دفعية للنفس عن المبادى الى المطالب بخلاف الفكر فانه حركة لها من المطالب الى مبادى ومن المبادى الى المطالب لما مر من كون الاستنتاج بالتحليل والتركيب معاً .

ثم اقول وليكن المبادى ا ب ج د والمقدمه الحدسيه ، ه ز ، انا عند الحدس نلاحظ ا ب ج د الى ، ه ز ، أو ما يجرى مجرى الاستناد

و يمتنع استناده الى غير ه ز و اذا وقع خلل فى احدى هاتين المقدمتين لم يمكن حدس اذا لمقدمة الحدسيه مقدمة يقينية فهاتان قضيتان ممكنه و ضرورية فاما ان تكونا ضروريتين أو منتهيتين اليها وعلى الجملة يجب انتهائهما اليها والا التسلسل و لم يحصل علم هف وهاتان القضيتان حيث يستحيل بدونهما الحدس و تكفيان فى ثبوت الحدس لحصول الحكم بذلك وهما مرتبان ترتيب قياس استثنائى من منفصلة يستثنى نقيض تاليها وهو قولنا اما ان يكون ا ب ج د مستنداً الى ه ، ز ، او مستنداً الى غيره لكن التالى باطل فالمقدم حق فالمقدمة الحدسية تستند الى قياس استثنائى خفى غير معلوم بالتفصيل والا لم يكن حدساً معلوم بالاجمال والا لم يكن علم و قد علم ان مقدماته لا تذهب حدسية الى غير النهاية بل تنتهى اما الى مقدمة اولية او تجربة او تواتر او غير ذلك والكل تنتهى الى الاولية وهو المطلوب .

ثم اقول اما ان يكون الامتناع فى القضية الضرورية اعنى قولنا يمتنع أن يكون اب ج د مستندا الى غير ه ز من الجهة الامكان فى القضية الممكنة اعنى قولنا يمكن أن يكون ا ب ج د مستنداً الى ه ز أو لا يكون كذلك و على الثانى يلزم ان يكون كل نتيجة لقياس مقسم مطلقا أو اذا كان خفيا مقدمة حدسية ناشئة عن الحدس وعلى الاول وهو كون الامتناع من جهة الامكان فاستناد حكم أو احكام الى سبب مثلا لا يوجب امتناع استناده الى غيره بنفسه لجواز كونه لازماً اعم الا من جهة خصوصية فيه كان يلزم اتفاق سببين فى حكم أو احكام اتفاقاً دائماً او غالباً او كليا وهو ممتنع وهذا حكم ضرورى فى نفسه

و عندالناس فحينئذ يلزم الحدس ولو فرضنا كذب هذه القضية اوعدم العلم به امتنع انيحصل لنا حدس فتبين انالمقدمة الضرورية تستند الى هذه المقدمة فى ضرورتها و أما المقدمة الممكنة فمستنده الى تجربة او تواتر اوليه.

وقدبان ممامرانه لابدفى مورد الحدس من تجربة او استقراء او تواتر و ذلك لا فادة الدوام و الكليه .

و قدبان ايضاً ان الاحكام المادية لموضوعاتها با لحدس لما تقدم ان الاحكام الماديه تنتهى الى الحس و هو يحكم بما وجد على ما وجد فلابد فـى الحكم على عدم وجود موضوع آخره غيره من الحدس .

و قدبان ايضاً انالحدس كمايكون فيالمقدمات العلمية يكون فى المقدمات الظنية و ذلك اذ كانت المقدمات ظنية ،

ثم نقول كما ذكروا وأما المتواترات فليست بضرورية بالذات و ذلك لان المقدمة المتواترة هيالتيتوجب العلم لاخبار جماعةيمتنع عادة تواطئهم على الكذب و الا فعال يتفق و يختلف بحسب اختلاف الدواعى و اتفاقها والدواعى تنتهى الى الطباتع و العادات و العادات ايضاً تنتهى الى الطبائع و كلما كثر الناس كثر الاختلاف فيدواعيهم ففـى افعالهم كـل ذالك بالتجربة و ان لم ينكر العقل المجرد مع صرف النظرعنه عدم الاختلاف فالاخباراذا اتفقت مع اختلافالدواعى كانت عن غير الداعى وهوالحس الصادق فتبين ان المقدمة المتواترة غيرضرورية بذاتها بل تنتهى الى تجربة وهى الى اولية وهوالمطلوب

و التواتر انما يكون فى المقدمات المحسوسة .

ثم نقول كما ذكروا واما المقدمة التجربية فليست بضروريه بالذات و ذلك لان التجربة هى الحكم على موضوع لتكرر وجوده عنده تكراراً غالباً او دائماً و هذا الحكم حيث كان دائمياً اوغالبياً بالضرورة واذا كان عن سبب فلو كان عن سبب عام للشىء ولغيره لكان الحكم عاماً ، لكنه خاص بالشىء فهو عن سبب خاص بالشىء والتجربة لاتتم بارتفاع احدى هذه المقدمات العامة فالمقدمة التجربية متوقفة فى ضرورتها على هذا القياس فليست بضرورية بالذات وهو المطلوب .

فقد تبين من جميع ما مر ان المقدمات الضرورية غير الاولية ترجع و تنتهى اليها و قد بان من ذلك ان كل مقدمة نظرية تنتهى الى اوليات مترتبة .

الفصل الخامس فى بعض احكام الضروريات

اقول ان الاوليات يجب ان تكون متصور الطرفين بالكنه و ذلك لان الاوليه الواجبة القبول لايحتاج فيها الى ازيد من تصور الموضوع والمحمول فلو اخذنا هذه الخاصة حقيقية لامجوزاً فيها اوجب ان يكون الطرفان فى الاولية متصورين بكمال الحقيقة فان الحكم الاولى الذى يحكم به النفس بين الموضوع المتصور و المحمول المتصور و قد تقدم ان المتصور المعقول هو كمال حقيقة نفسه والالازم الخلف او سلب الشىء عن نفسه هو حكم قائم بهما سواء وضع غيرهما أو رفع فلو كان موضوع فقط أو طرفان معاً معلوماً بوجه فالحكم قائم بهذا الوجه المتصور سواء وضع ذو الوجه أو رفع فلو فرض حكم أولى قائم بذى

الوجه بما انه هو و هو بهذا الوجه مجهول لزم قيام الحكم الاولى بالمجهول بما انه مجهول وهو محال لاستلزام الحكم المعلوم موضوعاً معلوماً فتبين ان كل مقدمة اولية يجب ان تكون طرفاها متصورين بالكنه و بكمال الحقيقه و هذا البيان بعينه جار فى كل قضية برهانيه .

و قدبان ان المحمول فى الاولى من لوازم مهية الموضوع اى مفهومه الذاتى و الالتوقف التصديق الى التصديق بالوجه .

و قد بان بذلك ايضاً بعكس النقيض ان الامور التى لا سبيل الى تصور حقيقتها تصوراً بالكنه لا اولى فيها عند التحليل الاقترانى فبيانها البرهانى لا يتم با قترانى القياس فقط .

و قد بان منه ايضاً ان الصور اعنى الامور المادية لا برهان عليها اذ قد تقدم انهالاتتصور بالكنه و البرهان مؤلف اما من مقدمات اولية او نظريات تنتهى اليها .

و يتبين به ان المقدمات اليقينية التى فى الامور المادية انما ينهض البرهان عليها بالعرض وانما هو بالذات على معان مجرده مقارنه معها و قدمر ان تصورها بواسطه شيئى من المعانى فالاحكام اليقينية التى لها انما بالذات احكام بعض المعانى الموضوعة محلها فالبراهين التى فى مقدماتها شيئى من جنس ماله صورة عينية كجميع الامور المادية اما ان يراد فى مقدماتها معان مجردة تلائم الطرفين ملائمه ما او ان يراد ان هذا عند هذا الموضوع حتى يصير الحكم حقيقيا والعرض ذاتياً محمولا على نفس الموضوع بالحقيقة لو كان و أمكن

القصد الى نفس الصورة العينية وهى الموضوع اوالمحمول المشاراليه بالمعنى و عليهذا يصير هيئة الحمل واقعاً بنحو اشتراك الاسم على معينين ثبوت شيئى لشيئى و ثبوت شيئى عند شيئى.

ثم اقول ان القضايا الضرورية المحسوسة التى موضوعاتها او طرفاها من الامور والصور العينية انما يكون المبدء الاول للتصديق بها التجربة وذلك لان الضرورة لايكون الامع يقين واليقين لا يحصل يقيناً الامع دوام النسبة للموضوع اذ لوجازوالها وقتاً وحصولهاوقتاً لكان الموضوع بنفسه لايقتضى المحمول و جاز زواله عنه فى كل وقت فرض ثم انالحس الواحد حيث انه لايوجب الاحصولالموضوع و حصول المحمول معهفى النفس و هذا لا يوجب ان يكون الحكم دائمياً ولا ان يكون الموضوع هوالذى حصل المحمول عنده بل من الجائز ان لا يحس موضوعه فيجب ان يتكرر النسبة على الحس تكراراً يوجب كونالمحمول عنسبب ومع الموضوع دائماً ثم يوجب المساواة بين الموضوع و المحمول عدم استناده الى موضوع اعم و لا اخص و الا لاختلف الحال و هذا هو التجربة تمت المقالة الاولى و الحمد لله.

بسمه تعالى

المقالة الثانيه من كتاب البرهان

سبعة فصول

الفصل الاول فى الغرض من هذه المقالة قد عرفت ان القياس

البرهاني له من حيث مقدماته اليقينية اقسام ثلثه من الاحكام .

منها احكامها من حيث كيفية اليقين الموجود فيها وهو الموضوع لبيانه المقالة الاولى .

ومنها احكامها من حيث اى المقدمات يحصل بها يقين وأيها لايحصل اى من حيث شرائط كون المقدمة يقينية و بيان هذا القسم هو الغرض الموضوع لاجله هذه المقالة الثانية .

وتبين فيها في فصل انه يجب أن يكون مقدمة البرهان ذاتية المحمول للموضوع والمحمول او العارض الذاتى و بذاته يقال على وجوه كثيرة .

منها ما لايحتاج في حمله او عروضه الى واسطة اصلا فالخط عارض للسطح دون الجسم .

و منها مايعرض للشىء باقتضاء طبيعته النوعية كالضحك لطبيعة الانسان ويقابله العارض الغريب وهو العارض لامور غريبة عن الطبيعه كمقدار كذا للانسان .

و منها مايحمل على شىء من شأنه ان يكون هو الموضوع و المحمول هو المحمول وقديسمى حملا مستقيماً كالعرض بالنسبة الى الجوهر والوصف بالنسبة الى الذات ويقابله الحمل بالعرض و قديسمى حملا منحرفاً كحمل الذات على الوصف كالماشى انسان .

و منها ما هو داخل فى مهية الشىء ويكون اماجنساً اوفصلا و قديطلق على النوع ايضاً فيقال الانسان ذاتى لزيدوعمرو ويقابله العارض الغريب وهذا هوالمراد بالذاتى فى كتاب الكليات الخمس .

ومنها ما يحمل على الشيء فى نفس الامر ويحد بانه المحمول الذى موضوعه او موضوع موضوعه مأخوذ فى حده او هو فى حد الموضوع و هذا هو المراد بالذاتى فى كتاب البرهان هذا .

و تبين بذلك ان العارض الذاتى يجب ان يكون مساوياً لااعم ولااخص وايضاً ان العارض الذاتى ينقسم الى أولى وغيره والقانون فى تميز القسمين .

ثم نبين فى فصل ان مقدمه البرهان يجب ان تكون ضروريه والضرورة تطلق على معنين احد هما وجوب ثبوت المحمول للموضوع بحيث يستحيل سلبه عنه او وجوب سلبه كذلك و هى كيفية النسبه وهذه هى الضرورة فى كتاب القضايا والثانى استحاله انقلاب النسبه عما هى عليه سواء كانت جهة القضيه هى الضرورة او الامكان وهذا القسم هو المراد بالضروره فى كتاب البرهان

ثم نبين فى فصل ان مقدمة البرهان يجب ان تكون كلية والكلى يطلق على معنين احدهما مالايمتنع فرض صدقه على كثيرين اوهو ان يكون الحكم ثابتاً على جميع الافراد ويكون سوراً للقضيه و هو الكلى فى كتاب القضايا .

والثانى ان يكون الحكم ثابتاً للموضوع فى جميع الازمنه و جميع الافراد ولا يكون سوراً للقضية بل كالجهة لمجموعها سواء كان السور هو الكل او البعض وسواء كانت الكيفية هى الدوام او الفعليه نظيوما مر فى الضروره فلو كانت القضيه موجهة بالفعل او بعض الاوقات دون الدوام كقولنا كل انسان متنفس وقتا ما وجب ان يصدق كذلك

فی جمیع الاوقات ولوکان الموضوع غیر کلی کقولنا القمر منخسف بالضرورة وقت الحیلولة وجب ان یصدق الحکم علی کل قمر فرض قمراً للارض وهذا هو المراد بالکلی فی کتاب البرهان فلو فقدت القضیه شیئاً من ذلك کانت خارجه عن صناعه البرهان غیر مستعمله فیها .

ویتبین بذلك ان القضیة المستعملة فی البرهان هی العرفیة العامة و ایضاً ان القضایا الاعتباریة لابرهان علیها و نظیر عند ذلك کیفیة البرهان عند الجزئیات .

ثم نبین فی فـ.ـل ان مقدمة البرهان یجب ان تکون معلومة بالسبب فیما له سبب .

ویتبین عندذلك ان البرهان ینقسم الی برهان ان وبرهان لم .

هذا واعلم ان من فوائد العلم بالسبب العلم بکلیة التصدیق اذ ربما علم حکم جزئی بحس او غیره ثم اذا حصل العلم بالسبب والمسبب یدور مدار سببه حصل العلم بکلیة المسبب .

ومن فوائد العلم بالسبب حصول التحلیل فی المسبب بتوسیط السبب وتمییز ما بالعرض فیه عما بالذات .

مثال ذلك انا اذا شاهدنا اختلاف المناظر باختلاف الاوضاع وجربنا ذلك علمنا یقیناً بالاختلاف فی هذه الاشیاء التی نبصرها ثم اذا عرفنا العلة فی ذلك وانها مثل خروج الخطوط الشعائیة المستقیمة من البصر الی المبصر بحیث ترسم المخروط الشعاعی عرفنا بذلك ان المبصر بالحقیقة هو اللون والضوء وأما الابعاد والحرکة والحسن و القبح و الجسم بما هو جسم فلیست مبصرة بالحقیقة بل بعرض اللون

والضوء هذا .

ثم نشرع فى احكام برهان اللم .

فنبين فى فصل ان برهان اللم يجب ان يشتمل على السبب و علة الوجود ، و يجب ان تكون العلة تامة ، و يجب ان تكون علة لوجود المحمول للموضوع لالوجوده فى نفسه ، وان نتيجة برهان اللم اذا جعلت كبرى لقياس آخر كان ايضا برهان لم .

و يتبين بذلك ان برهان اللم السالب يكفى فيه وضع العلة الناقصة .

وايضا ان السبب فى برهان اللم يجب ان يكون وسطاً .

و ايضاً ان برهان الان لوكان فيه سبب فانما هو الاكبر .

ثم نشرع فى احكام برهان الان.

فنبين فى فصل ان برهان الان ينقسم الى ثلثة اقسام مالاسبب لمقدماته و ما اكبره علة لاوسطه و ماكان الاكبر و الاوسط فيه معاً معلولين لعلة ثالثة كما قسمه القوم وان غير القسم الاول ليس ببرهان ان حقيقة ، وان برهان الان واللم كما يجريان فى القياس الاقترانى كذلك يجريان فى القياس الاستثنائى .

و يتبين بهذا كله ان القياس من احد المتلازمين والمضافين على الاخر ليس ببرهان .

و ايضاً القياس الذى اكبره علة لاوسطه او هما معاً معلولان لثالث ليس ببرهان البتة وعند ذلك نختم المقالة انشاء الله تعالى .

الفصل الثانى

مقدمة البرهان يجب ان يكون محمولها ذاتيا لموضوعها اى ثابتاً بالحقيقة لذات الموضوع و نفسه لالامر غيره و من الضرورى ان المحمول الذى هو كذلك اما نفس ذات الشىء او جزء من اجزاء حده كجنسه وفصله وجنس جنسه وفصل جنسه او عرضه الذى يؤخذ فى حده هو او شىء من مقوماته من جنس اوجنس الجنس او فصله .

هذا فى الحمل المستقيم وهو حملا العارض على معروضه واما فى الحمل المنحرف وهو حمل المعروض على عارضه كقولنا الضاحك انسان فالواجب فيه ان يكون المحمول مأخوذاً فى حد الموضوع و أما اخذ شىء من مقوماته كجنسه مثلا فيه فلايجوز لاستلزامه كون الموضوع اعم من المحمول فتكذب القضية .

و من هنا ماعرفوا العرض الذاتى بانه المحمول الذى يؤخذ فى حده الموضوع او مايقومه او يؤخذ هو فى حد الموضوع فماكان من المحمولات لاهومأخوذ فى حدالموضوع ولاالموضوع او مايقومه مأخوذ فى حده فليس بذاتى بل عرض غريب كالسوادللغراب .

و قدبان بمامر ان العرض الذاتى لايكون اخص من موضوعه بخلاف كونه اعم كقولنا الانسان حيوان و الانسان و العارض فى الحقيقة حينئذ هو الحصة المساوية للمعروض و المقدمة البرهانية لايدخلها عرض غريب .

قال الشيخ لوكانت المقدمات البرهانية يجوز ان تكون غريبة لم تكن مبادى البرهان علة فلايكون البرهان علة للنتيجة .

و قدبان بذلك ايضاً ان العارض الذاتي على قسمين احدهما مايحمل على الشيء بواسطة محمول ذاتي اخر و هكذا حتى ينتهي الى آخر مايمكن اخذه في حده ، و الثاني مايحمل على الشيء لابواسطة محمول آخر وهذا القسم يسمى باولى وربما اشتبه بغيره .

اقول و القانون في معرفة الاولية أن يؤخذ الموضوع و المحمول مجردين مع فرض ارتفاع جميع مايمكن اخذه وفي حده أوهو في حدذلك فان امكن اتصاف الموضوع به مع ذلك كان اولياً .

وبذلك يمكن التميز بين الاولى وغيره ايضاً كماافاده المعلم الاول ان الحكم اذا قارن معاني مختلفة بحسب ان يرفع الجميع الاواحداً ثم يبدل ذلك الواحد فما ثبت بثبوته الحكم وارتفع بارتفاعه فالحكم اولى له و ذلك مثل ان تساوى الزوايا الثلث لقائمتين ذاتي للمثلث المطلق ويثبت بواسطة للمثلث المتساوى الساقين ومثل ثبوت حكم الكلى للجزئيات تحته .

ثم نقول كما بينوا انه حيث كان ذلك كذلك و كان حمل الاعم على الشيء قبل حمل الاخص عليه كان البرهان الذى اوسطه في نفسه اعم من الاصغر برهانا اولا على مطلوب اعم من النتيجه اولا ثم على النتيجه ثانياً و ذلك مثل البرهان على كون زوايا المثلث المتساوى الساقين مساوية لقائمتين فانه برهان على المثلث المطلق اولا ثم عليه ثانياً الا ان يقيد الاوسط و الاكبر بما يساوى به الاصغر .

الفصل الثالث

يجب ان يكون مقدمة البرهان ضرورية فنقول كما بينوا المحمول لو لم يكن كلياً جاز زواله عن الموضوع فى بعض الاوقات او عن بعض الافراد فلا يحصل يقين بالنتيجه هف فاذن المطلوب ثابت وقد بان من هذين الفصلين ان المقدمة المستعمله فى البرهان هو العرفية العامه باصطلاح كتاب القضايا كما قيل .

قال الشيخ فى الفصل الاول من المقالة الثانية من كتاب البرهان : و كنا اذا قلنا فى كتاب القياس ان كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج كيف وصف بج دائماً او بالضروره او وصف به وقتاً ما و بالوجود الغير الضرورى فهو موصوف كل وقتاً و دائماً بانه ب وان لم يوصف بانه ج و أما فى هذا الكتاب فاذا قلنا كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج بالضرورة فانه موصوف بانه ب لا بل معنى اعم من هذا وهو ان كل ما يوصف بانه ج بالضرورة فانه مادام موصوفاً بانه ج فانه موصوف بانه ب و ان لم يكن مادام موجودا الذات لان المحمولات الضروريات هيهنا اجناس وفصول و عوارض ذاتية لازمه و لزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة فانه اذا وصف شيىء بنوع ما لزم ان يوصف بجنسه او فصله او حده او لازم له دائماً بل مادام موصوفاً بذلك النوع فاذا زال فان حده يزول لامحالة و كثير من فصوله يزول لامحاله واما الجنس فربما زال مثلا اذا استحال الابيض مشفاً او الحلو لا طعم له فزال حينئذ النوع وجنسه وهو الابيض واللون وزال الحلو و

الطعم معا وربما لم يزل كما اذا استحال الاسود ابيض بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس انتهى .

و قدبان ايضاً من جميع ما مران القضايا الاعتباريه لابرهان عليها اذلاضرورة ولا كليه فيها هذا .

و ليعلم ايضاً انه يمكن ان يتألف برهان من مقدمات اكثريه غيردائميه وتنتج نتيجه اكثريه يقينية كماذكره المعلم الاول الاان ذلك بوجه ما يرجع الى الدائمى كما مر نظير فى القضيه الجزئيه .

الفصل الخامس

يجب ان يكون مقدمة البرهان مشتمله على السبب اى يكون العلم بها علماعن سبب اذاكان هناك سبب فنقول كما بينوا ان المحمول اذا لم يكن ثبوته للموضوع عن سبب فهو والاوجب فى كون المقدمه يقينيه العلم بالسبب والافليكن مع عدم العلم بوجوده فيمكن ان يكون معدوماً فى نفس الامر مرتفعاً عنه فيجوز ارتفاع التصديق و قدفرض كونه يقينيا هف فاذن المطلوب ثابت .

و قد بان من ذلك ان البرهان مؤلف اما من مقدمات تعطى سبب النتيجة أولا تعطى ؛ و الاول يسمى برهان اللم والثانى برهان الان فالبرهان ينقسم الى لم وان فلنعد الى بيان احكام القسمين من البرهان .

الفصل السادس

فى احكام برهان اللم و ليكن الكلام فى الشكل الاول فنقول كما بينوا يجب ان يكون العلة المعطاة علة الوجود لاعلة التصديق فقط وذلك لان كل موضوع علة لثبوت محموله على موضوع نفسه و ان لم يكن علة لوجود محموله عند موضوعه بل علة الجميع شيئى آخر ثالث اذ المحمول على المحمول على الشيء محمول على ذلك الشيء سواء كان علة المحمول المحمول او كان شيء آخر هو العلة و هذا المعنى لايخلو عنه برهان او قياس فبرهان اللم يعطى علة التصديق و الوجود جميعا وبرهان الان يعطى علة التصديق فقط.

ثم نقول كما ذكروا ان هذه العلة يجب ان تكون علة تامه اذ لو كانت ناقصة لم يجب بوجودها وجود المطلوب فلايحصل يقين هف.

وقدبان منه ان برهان اللم السالب يكفى فيه وضع العلة الناقصة اذا ارتفاعها اى ارتفاع مجموع العلة يوجب ضرورة ارتفاع المطلوب.

ثم نقول كماذكروا ان هذه العلة يجب ان تكون علة لوجود المحمول للموضوع لالوجوده فى نفسه و ذلك لان الموجود فى نفسه و الوجود لغيره معنيان اثنان كما بين فى الفلسفة الاولى و كما أن من الممكن ان يتفارقا فى ذاتهما فمن الممكن ان يتفارقا من حيث علتهما فلو كان الموضوع علة وجود المحمول فى نفسه و لم يكن علة لوجوده لموضوع آخر لم يكن ثبوت المحمول لموضوع الموضوع ضروريا كثبوته للموضوع فلم يكن بالمطلوب يقين هف.

مثال ذلك ان النار مثلا يحرق الحطب بالحركة و المماسته فالحركة والمماسة معلولة للنار وعلة لوجود الاحتراق للنار وليست علة لوجود الاحراق فى نفسه بل علة ذلك النار ايضاً .

وقدبان من ذلك العله يجب ان تكـون وسطا فـى القياس و قدبان من هيهنا ان برهان الان لو كان فيه علة فانما هى الاكبر .

ثم نقول كما بينوا ان نتيجة برهان اللم اذا جعلت كبرى لبرهان آخر صار برهان لم ايضاً وذلك لان العلة لوجود امر لاخر علة بعينها لوجوده لكل ما يوجد له الاخر لكن بواسطته فاذا كان فى النتيجة الاكبر موجوداً فتلك العلة بعينها علة لثبوت الاكبر للاصغر الثانى الذى وجد له الاصغر الاول لكن بواسطة الاصغر الاول .

الفصل السابع فى احكام برهان الان

وليكن الكلام فى الشكل الاول فنقول كما ذكروا ان برهان الان يحتمل بحسب القسمة ان يكون عن مقدمات لاسبب لها او عن مقدمات لها سبب ، وعلى الثانى اما ان يكـون الاكبر علة للاوسط و هما معاً معلولين لعلة ثالثة ؛ وثانـى الاقسام يسمـى عند جمهور المنطقيين دليلا والباقى برهان ان مطلق .

ثم نقول كما بينوا ان الدليل لايفيد يقيناً بنفسه وليكن ج ب ب ا وا علة ، لب وذلك لان ا حيث كان علة لب كان ضرورة ج ب متأخرة عن ضرورة ج ا وضرورة ج ا المطلوب متأخرة عن ضرورة ج ب الصغرى فاليقين بج ا متأخرة عن اليقين بج ا هذادور فاذن المطلوب

ثابت .

ثم نقول كمابينوا ان البرهان الذى اوسطه وا كبره معلولا معاً لشيء ثالث لايفيد يقيناً بنفسه وليكن ج ت ب ا و ب و ا معاً معلولين لشيء ثالث و هو د و ذلك لان ضرورة ب ا متوقفة على ضرورة ب د وعند ضرورة ب د تثبت ضرورة ج ا ب ا معاً و كذلك اليقين بهما و قدفرض ان اليقين ب ا متقدم على اليقين بج ا هف .

وقد بان من هيهنا ان القياس من احدالمضافين او المتلازمين وبالجملة كل شيئين كان العلم بهما واحداً على الاخر ليس يفيداليقين .

و قدبان ايضاً ان القياس الذى اكبره علة لاوسطة اوهما معلولا علة ثالثه ليس ببرهان البته اذلايفيد اليقين و ان برهان الان يجب ان يتألف من مقدمات لاسبب فيها .

قال الشيخ فى الفصل الثامن من المقالة الاولى من كتاب البرهان فانكان الاكبر للاصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له و الاوسط كذلك للاصغر الاانه بين الوجود للاصغر ثم الاكبر بين الوجود للاوسط فينعقد برهان يقيني ويكون برهان ان ليس برهان لم انتهى .

ثم اقول حيث ان القياس المطلق ينقسم الى اقترانى واستثنائى والقضية المنفصلة محللة توجه الى المتصله وفى الشرطيات شكل اول يرجع اليه بقية الاشكال كالحمليات أمكن ان يقع فى اقسام الاقترانى برهان لم و ان .

و اما القياس الاستثنائى فاما المؤلف من متصله واستثناء فحيث

كان وضع العله عله لوضع المعلول و رفعها لرفعه فمن الممكن ان يقع فيه برهان لم فان كان فيه علة و البرهان برهان لم وجب ان تكون هي المقدم لو استثنى الوضع و التالي لو استثنى الرفع مثال ذلك قولنا كلما كانت العلة موجوده فالمعلول موجود لكن العلة موجوده ينتج فالمعلول موجود وقولنا كلما كان المعلول موجوداً كانت العلة موجوده لكن العلة ليست موجوده ينتج فا لمعلول ليس بموجود واما القياس الاستثنائى المؤلف من منفصله و حمليه فحيث كانت المنفصله محللة الى المتصله يتبين بذلك حكمه فكلما استثنى وضع لانتاج رفع وجب أن يكون الوضع علة والرفع نقيض المعلول اوالوضع هو نقيض والرفع هو المعلول و كلما استثنى رفع لانتاج وضع فان كان الرفع هو العله فالوضع نقيض المعلول وان كان الرفع نقيض العله فالوضع هو المعلول .

مثال ذلك من المنفصله الحقيقيه اما ان تكون العلة موجوده واما ان تكون المعلول معدوماً لكن العلة موجوده فالمعلول موجودا و لكن العلة ليست بموجوده فالمعلول معدوم و قولنا اما ان يكون المعلول موجوداً او تكون العلة معدومه لكن العلة معدومة فالمعلول ليس بموجود ولكن العلة موجوده فالمعلول موجود .

فتبين من جميع ذلك ان برهان اللم كما يقع في الاقترانى الحملى والشرطى كذلك يقع فى الاستثنائى .

و اما برهان الان فهو ايضاً يقع فى القياس الاستثنائى كما يقع فى القياس الاقترانى بل يزيد الاستثنائى ان الدليل يوجب فيه اليقين و دون الاقترانى مثاله كما كان المعلول موجوداً فعلته موجوده لكنه

موجود وجهة ظاهر تمت المقاله الثانيه .

بسمه تعالى

المقالة الثالثه من كتاب البرهان

وفيها ثلثه فصول

الفصل الاول فى الغرض من هذه المقالة

قدمر فى الفصل الاول من المقاله الاولى ان القياس البرهانى ثلثة اقسام من الاحوال وان ثالثتها ان القياس البرهانى فى اى الاحوال و المواضع يفيد اليقين وفى ايها لايفيد اعنى شرائط البرهان من حيث وقوعه فـى موضع موضع و علم علم وهذه المقاله هى التى نبين فيها هذه الاحوال .

فنبين اولا فى فصل حقيقة العلم البرهان من حيث هو كذلك اذ هو ألحرى بالبيان واما غيره فلا برهان فيه حقيقه كما عرفت فى المقـاله الثانيه ، و ان كل علم فله مباد تصوريه و تصديقيه خارجه عنه ، و ان المبادى ينقسم الى بينه و غير بينه ، وان موضوع المسئله اما مساو لموضوع العلم و اما اخص و اما نوع منه أو جزء او غير ذلك ، و ان المطالب فى المسائله ثلثه مطلب ما و مطلب هل ومطلب لم ، وان بينها ترتيباً ، و ان المبادى قد يوضع حدها و وجودهامعاً وقد يوضع احدهما .

و يتبين بذلك كله ان فى كـل علم موضوعاً اول ، وايضاً ان

محمولات العلوم عوارض ذاتيه لموضوعاتها و ايضاً ان المعلوم منتهى الى علم اول و ايضاً ان بقيه العلوم انما يقام فيها البراهين الشرطيه وايضاً ان اجزاء العلوم ثلثة موضوعات و محمولات ومباد ، و ايضاًان كل برهان لايتمم مع قياس استثنائى و ايضاً ان موضوع المسئله اذا كانت اخص من موضوع العلم لم يكن بد هناك من قسمة ما .

و ايضاً ان العلم الالهى لايتوقف على شيء من العلوم الجزئية بل الامر بالعكس .

وايضاً انا لعلم الجزئى يمتنع ان يعطى اللم فى العلم الكلى .

ثم نبين فى فصل ان العلوم قدتختلف بالعموم والخصوص والتباين وانها ربما تشاركت فى بعض المسائل ، وان الاوساط المستعملة فى براهين العلم اما ان تكون مساوية لموضوعه او مأخوذه على وجه تساويه وان البرهان قدينقل من علم الى علم و كيفيته .

ويتبين بذلك ان المسائل العامة فى العلم الاعم المتوسطة فى براهين العلم الاخص اذا اخذت مخصصة فهى مسائل بعينها من الاخص وعند ذلك نختم المقالة انشاءالله تعالى.

الفصل الثانى

فى حقيقة العلوم البرهانية واجزائها واحكامها من حيث هى علوم برهانية

اقول ان القضية البرهانية حيث ان محمولها عرض ذاتى لموضوعها والعرض الذاتى لايستغنى تصوره عن تصور موضوعه اى ان موضوعه

او مقومه مأخوذ فی حده او هو مأخوذ فی حد الموضوع فما يعرض المحمول بحيث لايستغنى فی تصوره وعروضه عن الموضوع فهو عارض ذاتی بعينه للموضوع و كذلك المحمول على محمول المحمول وهكذا و كذلك الامر فی جانب الموضوع هذا .

وحيث ان العرض الذاتی قديكون اخص من موضوعه ای يكون محمولا على حصة من الموضوع كما عرفت فهو مع عوارض ساير الحصص على سبيل الترديد عارض ذاتی لتمام الموضوع المساوی فهناك قضايا موضوع بعضها او مجموع عدة منها عارض ذاتی لمحمول الاخرى وتنتهی من فوق الی قضية لايكون محمول محمولها لو كان عارضاً ذاتياً لموضوع موضوعها ومن تحت الی قضية لايكون محمول محمولها لو كان عارضاً ذاتياً لموضوعها كما مر فی فصل الثالث من المقالة الاولى وهذا هو الذی نسميه علماً .

و قدبان بذلك ان فی كل علم موضوعاً اول يكون جميع محمولات العلم عوارض ذاتية له و هذا هو الذی اراده المعلم الاول فی حكمه بوجوب كون البرهان على المسئلة من امور مناسبة للعلم وانه لولاذلك لم يحصل يقين .

نعم ربما يستراح الی ذلك عند اعواز البرهان من امور مناسبة ويتفق فی العلوم المتباينة كثيراً فيكون القياس برهاناً فی نفسه غير برهان فی ذلك العلم هذا .

و ظهر ايضاً ان المحمول الاعم من موضوع العلم او العارض الغريب له خارجان عن العلم جميعاً .

وقدبان ايضاً ان البراهين المستعملة فى علم ما يجب ان تثبت عوارض ذاتية لموضوعه :

وقدبان ايضاً ان تمايز العلوم بتمايز الموضوعات اى ان النسبة بين العلوم بنسبة ما بين الموضوعات ويسمى العلم اذاكان اعم كليا و عاليا واشرف والاخص جزئيا وسافلا واخس .

وقدبان ايضاً ان العلوم يجب ان تنتهى الى علم اعم يبحث عن اعم الاشياء وهو العلم الالهى الباحث عن احوال الموجود من حيث هو موجود وغيره تحته .

وقدبان من هذا ان جميع العلوم الجزئية انما تقيم بالحقيقة براهين شرطية لانها على تقدير وجود المبادى وصدقها .

ثم اقول حيث ان كل مسئله عامية لايجب ان تكون ضروريه وكذلك كل مسئلة نظرية لايمكن ان تبين من قضية سابقه عليها متوسطة من نفس العلم بل ربما بنيت بقضيه اخرى موضوعها خارج عن موضوع العلم اما اعم او مساو معه وكذلك القول فى الحد فبعض العلوم تحتاج الى تصورات وتصديقات خارجة عن نفسه وتسمى المبادى التصورية والتصديقية .

وقدبان من ذلك ومامر معنى ماذكروه ان اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات والمسائل وهى المحمولات المثبتة والمبادى .

ثم ان المبادى اما بينة بنفسها واما نظرية والمبادى البينة تسمى علوماً متعارفة واقدم الجميع هوقولنا ان السلب والايجاب لايصدقان معاً ولايكذبان معاً لرجوع كل نظرى وضرورى اليه ولذلك لايصرح

به فى برهان كما ان شكل القياس لايصرح الا فى مخاطبة معاند .

وقدبان من ذلك ان شيئاً من البراهين لايتم من غير استثناء وهو القياس المشتمل على اول الاوائل .

واما المبادى النظرية فتبين فى موضع آخر اى علم آخر و انما توضع فى العلم الذى هى مبادلة وضعاً على سبيل التسليم فأن كان استعماله مع استنكار مع المتعلم سميت مصادرات والا فاصولا موضوعة هذا واما لم ذلك فسيجىء ونعود الى تعصيل اجزاء العلوم فنقول : كماذكر ان موضوعات المسائل اماان تكون عين موضوع العلم اوعارضاً ذاتياً لهاونوعاً له او جزئاً له بماانه جزء فماكان مساوياً معه فهو و انكان اخص فهو بنفسه عارض ذاتى لحصة من الموضوع وحيث كان من الواجب المساواة ليكون ذاتيا فلابد من عوارض ذاتية للحصص الاخرى حتى يكون المردد بين الجميع ذاتياً لنفس الموضوع.

وقدبان من هيهنا انه فى مثل ذلك لابد من قسمة للموضوع وفى الجميع من العارض والنوع والجزء لابد من محمول لايستغنى عند تصور موضوعه عن تصور الموضوع الاول .

ثم نقول كما ذكروا ان المسائل و هى المحمولات المثبتة فى العلوم لموضوعاتها او نفس القضايا المذكورة حيث انها فى بيانها بنفسها او تبينها بالبرهان تحتاج الى يقين فهى مما يسئل عنها و يطلب والمطلب اما عن مهيتها او عن وجودها فى نفسه او لغيره هذه جملتها وتفصيل المطالب كثيرة بكثرة اصناف السوال مثل مطلب ما وهل ولم واى واين ومتى ومن لكن اصولها ثلثة مطلب ما ومطلب هل

و مطلب لم و كل واحد من الثلثة على قسمين فمطلب ما على قسمين: احدهما ما الشارحة ويسئل بها عن معنى اللفظ بحسب الوضع .

والثانى ما الحقيقية ويسئل بها عن مهية الشىء و مطلب هل قسمان هل البسيطة ويسئل بها عن وجود الشىء وهل المركبة ويسئل بها عن وجود شىء لشىء .

ومطلب لم قسمان لم الثبوت و يسئل بها عن علة الموجود فى نفس الامر ولم الاثبات ويسئل بها علة التصديق و وجه الرجوع الى الثلثه ظاهر مما مر .

ثم ان مطلب ما الشارحه متقدمة على مطلب اذ لو لم يعرف معنى اللفظ لا يسئل عن وجوده بوجه ومطلب هل البسيطة متقدمة على مطلب ما الحقيقة اذ ما لا وجود له لا مهية له وهو ظاهر وسيجىء بيانه ايضاً فى الفصل الاول من المقالة الرابعة فالحد قبل اثبات الوجود شرح اسم ومطلب ما الحقيقية متقدمه على مطلب هل المركبه اذ ما يعلم الشىء حقيقة لم يطلب وجود شىء له واحكامه ، واما مطلب لم مطلقاً فمتقدمة مطلب هل مطلقا بوجه وذلك لانه لو لا علة التصديق لم يقع تصديق بوجود مطلوب ومتأخرة من وجه وذلك لان طلب العلة فى الوجود انما يكون بعد الوجود .

ومن هنا يظهر ان مطلب لم الاثبات متقدمة على مطلب لم الثبوت و ربما يجتمعان معاً كما فى برهان اللم وربما يفترقان كما اذا علم حكم بضرورة حس او غير ذلك ثم طلب علته فالبرهان المفيد لذلك يفيد علة الوجود فقط .

ثم نقول كما ذكروا ان المبادى حيث كانت متوقفة عليها التصديق امتنع ان يطلب اثباتها في نفس العلم بل يوضع فيه وضعاً كما مر ذكره ولا في علم اخص منه موضوعاً الا على وجه غير دائر بل في علم اعم منه .

ثم ان المبدء من الجائز ان يكون مبدئاً لبعض المسائل او لجميعها و اذا كان مبدئاً لبعضها فما يتوقف عليه هو ذلك البعض فمن الجائز ان يكون هذا القسم من مسائل العلم وحينئذ فيتبين في نفس العلم ولا يوضع له هلية في المبادى بل انما يوضع مائيته الحقيقية مثل موضوعات سائر المبادى واما القضايا بما هي قضايا فلا هلية لها بل انما يوضع وجودها .

فتبين ان من المبادى مايوضع في العلم حده ووجوده معاً .

ومنها مايوضع حده فقط ومنها مايوضع وجوده فقط .

وقد بان مما مر ان العلم الالهي لايتوقف على شيء من العلوم السالفة بل هو الذي يعطى حدود الجميع ومقدمات براهينها .

نعم يمكن اخذ مبدء ما من بعض العلوم التي تحته لبيان بعض مسائلها و اعطاء التصديق كما انهم يأخذون مقدمات من الهيئة المتوقفه على الحساب والهندسة والمناظر لبيان حال العلويات و مقدمات طبيعية و هندسية في بحث الهيولى و الصورة وابطال الجزء لكنا اذا وضعنا العلل فيما لبرهان اللم فيه مدخل واخذ الجميع على حسب ما هي عليه في نفس الامر وجب ان يترتب العلوم على حسب الاعم فالاعم لان حمل العام اقدم من حمل الخاص وعلة الاعم يجب

ان يكون اعم .

و قدبان من هيهنا ان العلم الجزئى يمتنع ان يعطى اللم فى العلم الكلى .

الفصل الثالث فى اختلاف العلوم و تشاركها و نقل البرهان من علم الى علم

فنقول كما بينوا قدعرفت ان العلوم يمكن ان تختلف بالعموم والخصوص و التباين والامر على ذلك فى نفس الامر لوجود هذا الاختلاف بين الاشياء فى انفسها .

ثم ان من الممكن ان يتحيث شىء واحد بحيثيتين يكون محموله باحديهما من عوارض ماهو اعم منه الذاتية دون الاخرى كما ان الانسان من حيث يعرضه الوجود هو ومحموله من عوارض الموجود من حيث هو موجود ومن حيث يعرضه الانفعال المزاجى ليس محمولة من عوارض الموجود المطلق .

و ايضاً كل قضية كلية تنحل الى قضايا جزئية من جزئيات المحمول المحمولة على جزئيات الموضوع كما مر فى الفصل الثانى من المقالة الثانية .

وقدبان بذلك ان المسائل العامة فى العلم الاعم المتوسطة فى العلم الاخص هى بعينها مسائل فى العلم الاخص اذا اخذت جزئية .

وتبين من جميع ذلك انه يمكن ان يشترك علمان اعم واخص فى بعض المسائل كما ان الفلكيات و البسائط العنصرية يبحث عنها العلم الالهى فى البحث عن ترتيب الوجود والعلم الطبيعى فى فن السماء

والعالم وعلم الهيئة .

ثم اقول ان الوسط المأخوذ فى المسئلة عند اقامة البرهان عليه اما ان يكون مساويا لموضوع العلم الذى هو بالحقيقة اصغر او يكون اعم او اخص فى نفسه فأن كان مساوياً فان احتاج الى وسط آخر مساو وهكذا حتى ينتهى الى وسط مساو ضرورى الثبوت كان الجميع مسائل من ذلك العلم بالضرورة و ان لم يتسلسل المساويات انتهى الى اعم او اخص كالقسمين الاخرين كماهو الغالب والاعم من موضوع العلم لابد ان يتخصص به حتى يكون مساوياً وذاتياً بالضرورة كالسواد للغراب و هو اعم فيتخصص بالسواد الذى تقتضيه الطبيعة الغرابية والاخص من موضوع العلم لابد ان يكون مساوياً لموضوع المسئلة مثلاويكون هو مع غيره بالترديد مساوياً لموضوع العلم و يكون الكلام فيه كالكلام فى المساوى .

ثم نقول كما ذكروا ان الوسط الاعم يجب ان يعرض لموضوع اعم فيكون مسئلة علم اعم و عند اقامة البرهان على مسئلة فى علم اخص يؤخذ ثم يتخصص حتى يساوى الموضوع و حينئذ فان احيل بيان الصغرى او الكبرى مثلا الى العلم الاعم كانت المقدمة اصلا موضوعاً ويقال له نقل البرهان من علم الى علم .

وان بينت بالبيان التام فمقدماته لامحالة مقدمات مخصصه من العلم الاعم بحيث لوالقى التخصص عن المقدمات كان البرهان بعينه برهاناً فى العلم الاعم على مسئلة منه لان كل حكم كلى على موضوع كلى ينحل الى احكام جزئية على جزئيات الموضوع كما مر ويقال لهذاايضاً

نقل البرهان من علم الى علم مثال ذلك المقدمات المأخوذة من علم الهندسة لبيان احوال زاوية البصر بحيث لو ازيلت الخصوصية كان برهاناً هندسيا محضاً على مسئلة هندسية محضة هذا وكيف كان يجب ان يكون العلم المنقول اليه البرهان تحت العلم المنقول عنه للعموم تمت المقالة الثالثة والحمد لله .

بسمه تعالى

المقالة الرابعة من كتاب البرهان في الحد اربعة فصول

الفصل الاول في الغرض من هذه المقالة

قدمر في اول الكتاب ان القول الذى يوجب تصور المطلوب اعنى المعرف قديوجب تصوره بانه ذاتى له و قديوجبه بامر خارج ، قديوجبه بأمر خارج والموجب بامر ذاتى له ، اماان يوجب بتمام الذات أو ببعضه ، والموجب تصوره بتمام الذات يسمى حداً تاماً والباقى اماحداً ناقصاً ان اوجب التصور ببعض الذات او رسماً تاماً ان كان مركباً من ذاتى وخارج عرضى او رسما ناقصاً ان اقتصر على العرضيات فقط .

والغرض من هذه المقالة بيان الأحوال العارضة للحد التام من حيث هو حد تام فتبين فيها فى فصل ان المهية لها معنيان .

احدهما المقول فى جواب ماهو وهى التى للمهيات الحقيقيه ومابه الشيء هو هو وهذا موجود لكل شيء دون الاول .

ويتبين بهذا ان لاماهية لما لاوجود له .

وايضا ان لاحدلغير المهيات الحقيقية .

وايضاً أن الحد منعكس على المحدود وايضاً ان شيئاً واحداً لايكون له اكثر من حد واحد .

ثم تبين فى فصل ان التصور مثل التصديق ينقسم الى ضرورى ونظرى وينتهى الى الضرورى وان للحد من حيث لفظه ومعناه شروطاً و ان الحد قديكون حداً حقيقيا و قديكون حداً منطقياً ويبين به معنى ما قيل ان لاحد للمهيات البسيطة ثم تبين فى فصل مناسبه الحد و البرهان و ان الحد قديزيد على المحدود و أن الحد لايكتسب بـرهان .

ويتبين بذلك ان اجزاء الحد ايضاً لايكتسب برهان .

وايضاً ان الـذى لايكتسب هو حمل الجزء لاجزئية الجزء و كذا فى الحد .

وايضاً ان اجزاء الحدود المنطبقة يمكن ان تكتسب بالبرهان وعند ذلك نختم المقالة انشاء الله .

الفصل الثانى

فى معنى الحد

اقول ان هذه الأمور الموجودة فى الخارج التى يترتب على كل منها احكام وآثارخاصة مثل الانسان فى كل واحد منها معنى به يكون هو ماهو مثل الحيوانية والنطق مثلا فـى الانسان فلو ارتفع شىء منها زال ذلك الشىء عن كونه ذلك الشىء بالضرورة ثم انانعلم

بالضرورة او ببرهان يقيني أن ذلك الشيء يوجد و يعدم ويكون في الخارج و في الذهن وذلك المعنى هو هو اعني انه لايسلب عن نفسه عند فرض نفسه وهذا حكم ضروري في نفس الامر فينتج ان الوجود وغيره خارج عمابه الشيء هوهو اى عن ذاته وهذا امر موجود لكل معنى من المعاني وشيء من الاشياء .

ثم ان الضرورة والبرهان اليقيني حيث ادى الى ان الموجود في الخارج هو المهية التي يترتب عليها الاثار او هو نفس الوجود و ان ما ليس له في ذاته ذلك موجود بالعرض سواءكان مهية متحدة بالوجود في الخارج أو معنى آخر من المعاني التي ينتزعها العقل بواسطة المهيات انتج ذلك ان المهيات والمعاني التي حكمها مامر انما تثبت ذاتها واحكامها بعد ذلك وتكون هي ماهي بالوجود لابدونه اذلانفس لها بغيره حتى يثبت لها حكم و هذا لاينافي الحكم السابق المطابق لنفس الامر وهذا المعنى مبين ايضاً بوجه في الفلسفةالاولى و كيف كان .

فينتج ذلك ان المهية تستعمل على وجهين بالاشتراك اللفظي:
احدهما المهية التي تتحد بالوجود ويترتب عليها الاثار و هي التي يقال في جواب ما هو ، و الثاني مطلق ما به الشيء هو هو فيشمل الموجود و سائر المعاني غير المهيات الحقيقية ايضاً فللوجود مهية بهذا المعنى وهي التي بها هو هوونعني بالحد الذى هو من المعقولات الثانية المعنى الاول وهو مايقال في جواب ما هو .

وقدبان من ذلك ان لامهية لمالاوجود له بل الحد قبل بيان

الموجود شرح اسم ويصير حداً بعده.

و قدبان ايضاً انه لاحد لما ليس بمهية حقيقية يترتب عليها الاثار مثل المعاني الاعتبارية.

و قدبان ان الحد منعكس كلياً على محدوده اى يوضع كلياً كما يحمل كليا.

وقدبان ايضاً ان مهية واحدة لايكون لها اكثر من حد واحد و بالعكس.

الفصل الثالث

التصور كالتصديق ينقسم الى ضروری و نظری ينتهی اليه

اما انقسامه اليها فقريب من الضرورة و اما انتهاء النظری الی الضروری فلمثل مامر فی فصل الثانی من المقالة الاولی.

ثم نقول كما ذكروا ان الحد حيث كان لبيان مهية المحدود فله جهتان جهة لفظ وجهة معنی.

ويشترط فيه من الجهة الاولی جميع مايتوقف عليه التعريف او التعرف من كونه اجلی فلايكون بالمساوی معرفة و اخفی و ان ينطبق اللفظ اوالصورة الذهنية علی المحدود فلايكون بالمباين و كل ماهو غيره والمجاز والاستعارة والكناية وغير ذلك.

و يشترط فيه من الجهة الثانية جميع مابرهن عليه فی مقالة الـهية من الفلسفة الاولی من احكام الذاتيات فقد برهن هناك علی ان الذاتی بين الثبوت.

وانه متقدم فى الوجودين خارجاً وتصوراً وان المهية قدتكون بسيطة وقدتكون مركبة .

وان المركبة تتركب من جنس وفصل وان المهية لاتتركب من اجناس فقط ولا من فصول فقط وان الجنس و الفصل منهما ماهو قريب ومنها ماهو بعيد والتام فيهما هو القريب .

و ان الجنس الواحد لايتحصل باكثر من فصل و ان الفصل الواحد لايحصّل اكثر من جنس .

وان المهية الواحدة لاتتركب من اجزاء الى غير النهاية .

وقدبان من ذلك معنى قولهم ان المهيات البسيطة لاحد لها اذ الواقع فى حدها يجب ان يكون نفسها فيكون مساوياً فى المعرفة مع المحدود هف .

ثم نقول كما ذكروا قدمر فى الثانى من المقالة الاولى ان كثيراً من المهيات غيرمتصورة لنا بالكنه بل بوجه وينتج ذلك ان المهيات التى شأنها ذلك اذا حدت يجب ان يوضع مكان الذاتى فيها خاصته و لاسيما الفصول فيوضع مكان الفصل الخاصة القريبة و يسمى فصلا منطقيا و ربما كان خاصتان متساويان فى القرب فيوضعان معاً كما اتفق فى تحديدهم الحيوان بالجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة فيكون الفصل متعدداً .

الفصل الرابع

فى مناسبة الحد والبرهان وزيادة الحد على المحدود و اكتساب الحد بالبرهان

فنقول كما ذكروا ان الحد حيث انه يشتمل على مهية الشيء فى نفسه و كمال ذاتياته فالامور التى هى علل وجود الشيء خارجة عنه بالضرورة لكن الغرض من التحديد حيث كان اعطاء تصور الشيء مطابقاً لوجوده فى الاعيان و وجود غالب الاشياء مربوط بعلله حتى يتخصص بواسطتها ويتحصل بها ذاتاً محصلة فيكون المعنى المشتمل لعللها المحصلة اياها يفيد فائدة الفصل و يلوح منه المعلول اعنى الشيء نفسه ثم اذا وضع الشيء ايضاً كان بمنزلة كمال الحد و نتيجة لـذلك.

مثال ذلك انا نحدد الخسوف فنذكر علة وجوده وهى حيلولة الارض بينه و بين الشمس واشتمال مخروط الظل عليه بعد ماتذكر نفس المعلول وهو انمحاق الضوء الواقع فنقول الخسوف انمحاق ضوء القمر المستفاد من الشمس بواسطة حيلولة الارض بينه و بين الشمس واشتمال المخروط عليه.

وهذا المسلك بعينه اذا سلكناه فى البرهان كان بقياسين و على عكس الترتيب فى الحد فنضع اولا العلة و نستنتج منها الكمال المذكور المعلول ثم نستنتج منه وجود الموضوع المحدود فنقول:

القمر ، حالت الارض بينه و بين الشمس و كلما كان كذلك انمحق الضوء و كلما كان كذلك حصل الخسوف فالقمر منخسف فيقع فى القياس العلة . ثم المعلول ثم الموضوع على عكس ترتيب الحد ويسمى المعنى المشتمل على العلة مبدء البرهان لتوسطه فيه والمعنى المعلول نتيجة البرهان لكونه نتيجة القياس الاول وهذا هو المشاركة بين الحد و البرهان .

واعلم ان برهان اللم كما عرفت يجب ان يشتمل على تمام العلة التى بها يصير المعلول ضرورياً و كذلك الحد التام والعله التامة هى مجموع العلل الاربع الفاعل والغاية والمادة والصورة فى المركبات الخارجية ومايتلوها والا ولان فقط فى البسائط و تفصيل ذلك الى الفلسفة الاولى ويكون حينئذ الحد هو الوسط فى برهان اللم.

ثم نقول كما ذكروا ان صورة كل شىء حيث كانت هى التى تطابق العين والاعراض والجواهر التى وجودها لغيرها ممتنع الانفكاك عن محل قابل لها كان لابد فى تحديدها من ذكر الموضوع والمحل وهو الذى لايتم الموجود له الابه ومثال ذلك تحديد القوس بانه قطعة من الدائرة فيكون الحد زائداً على المحدود ومن هذا القبيل ايضاً توسيط العلل كما مر .

ثم نقول كما ذكروا ان الحد لايكتسب ببرهان و ذلك لان الحد اولى الثبوت للمحدود والبرهان لاينتج الاولى اذ الاولى لايكون مطلوباً و ايضاً البرهان المنتج للحد اصغره المحدود و اكبره الحد بالضرورة والاوسط اما أن يكون هو المحدود او الحد او غيرهما ، و

على الاول يلزم المصادرة على المطلوب الاول، وعلى الثاني يلزم اما ذلك واما ان يكون لشيء واحد اكثر من حد واحد وهو ممتنع كما مر في الفصل الثاني من هذه المقالة .

وعلى الثالث اما أن يبين ان الحد حد كقولنا كل انسان ضاحك مثلا و كل ضاحك فهو محدود بالحيوان الناطق واما أن يقتصر على الحمل كقولنا كل انسان ضاحك و كل ضاحك فهو حيوان ناطق فان بين ان الحد حد كانت الكبرى كاذبة اذ حد الشيء لايكون حداً لغيره كما مر ، وان لم يبين لم يفد انه حد .

فتبين ان الحد لايكتسب ببرهان .

و قد بان ان الذى لايكتسب هو حمل الحد او جزئه و أما كونه حداً او جزء حد فلا اذ فرق بين كون الحيوان مثلا محمولا على الانسان و كونه جنساً قريباً له فان الاول بين والثاني غير بين .

وقد بان من هيهنا ان اجزاء الحد مثل الحد لايكتسب ببرهان .

و قد بان منه ومما مر ان الحدود المنطبقة و اجزائها يمكن ان يكتسب بالبرهان .

و ليكن هذا آخر الكلام في كتاب البرهان ووقع الفراغ من تحريره ليلة الاضحى المباركة في كربلاء المشرفه و من استنساخه يوم الاحد الواحد والعشرين من ذى الحجة في عتبة العزى المقدسه عام تسع و اربعين وثلثمأة بعد الالف الهجرية والحمد لله على التمام والصلوة على محمد وآله والسلام .

المغالطه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد محمدالحسين بن محمدالحسنى الحسينى عفى‌الله عنه حامداً لله مصلياً على اوليائه ، هذا كتاب المغالطة و يشتمل على مقالتين :

كلام فى الغرض من كتاب المغالطة

ظاهر ان الاشياء الخارجية ـ وسيما المربوطة بكمالات الحيوان ـ منها ماهوموجود على ما يراد كونه عليه من صحة طبعه ، ومنها ما ليس كذلك بل هومشبه بالصحيح الواقع على مقتضى طبعه المرادمنه .

مثل الجوهر المعدنى الحقيقى وماهوجلب مشبه به و الحرير و الديباج الحقيقى ؛ و ما هو مشبه به لبس به حقيقة ، وغير ذلك من اشياء كثيرة .

كذلك من الممكن بل الموجود فى القياس ان يكون منه ماهو على طبعه و جامع لشرايطه و منتج بالحقيقة لنتيجة المطلوبة منه . ومنه ما هو مشبه بالصواب وليس به لخطاء واقع فيه ، خفى عن الادراك بوجه

وهذا هو القياس المغالط و المغالطى (١) كما ان الاول قياس صواب .

و كما ان الغرض من الاشياء الخارجية الردية المشبهة بالصحيح الشريف مع الخطاء ، هو التوصل الى الغرض الصحيح من الصحيح ، لكنها توجب الخيبة و الخسران اخيراً ، ومع العهد هو التوصل الى مثل منافع الامور الصحية الشريفة ، لكنها توجب الخيبة والخسران فى نفس الامر دائماً وفى ظاهر الامر فى بعض الاوقات وربما ينال به ذلك . كذلك حال القياس فى كونه مغالطاً .

و كما ان الصناعات المدونة فى ابواب الاشياء الخارجية الموضوعة لتميز الصواب عن الخطاء يريد بها الانسان الصحيح الغرض المستقيم السليقة معرفة الخطاء ليتجنب عنه، والانسان الفاسد الغرض معوج السليقة ليوقع فيها او يجعلها وصلة للاعراض المرتبة على الامور الصحيحة لينالها بأهون سبب واسهل كد وجهل، كذلك حال هذه الصناعة الباحثة عن حال القياس المغالط (١) فانما الحكيم الباحث عن حقائق الاشياء يريد تعلمها و البحث فيها ليتجنب عن الغلط فى مطالبه.

ثم ان المعرفة التامة بالشىء المهروب عنه حيث لايحصل بمجرد البحث عن حاله فى نفسه ، اذ لايفيد ذلك الامعرفة ما به حيث يقع و لايفيد فى المهرب عنه لئلا يقع ، بل يحتاج فى ذلك الى معرفة سببه حتى يدفع قبل ان يقع ، اذ الرفع اضعف فى الغائية بالنسبة الى الدفع . فنضع الكلام اولا فى اسباب الغلط ، ثم فى اقسامه .

و هذا هو الذى حاذينا به كلام المعلم الاول ارسطوطاليس الفيلسوف ولخصنا به معنى كلامه فى هذه الصناعة، وجعلناه المقالة الثانية

من هذا الكتاب .

لكن لاتمام البيان في هذه المعاني و الكشف عن حقيقة حال الغلط في نفسه وضعنا بعون الله عز اسمه معاني آخر في البحث عن حقيقة الغلط و كيفية وجوده و احكامه في نفسه ؛ ان كان بعض ذلك ينبغي ان يوضع في الفلسفة الاولى . و قدمناها فجعلناها المقالة الاولى والله المعين.

باسمه تعالى المقالة الاولى من كتاب المغالطة
سبعة فصول

الفصل الاول

فى الغرض من هذه المقالة(١)

غرضنا الآن ان الغلط الواقع للنفس انما يقع بمشاركة امر ما من خارج ؛ وان الغلط سواء كان غير متغير او متغيراً فهو عن حق بسبب مشابهة مابينه وبين حق ما ؛ وان الغلط الذى لاحق له بوجه من الوجوه مستحيل.

ويتبين به ان الكشف عن الغلط و فهمه انما يكون بتطبيق شيىء بشيىء.

ثم نبين فى فصل ان كل غلط فى الحكم فانه يرجع بالاخرة الى غلط فى تصور ما.

ثم نبين فى فصل ان عند كل غلط قضيتين :حقة، ومغلطة

ثم نبين فى فصل ان الرابطة التى بين الحق و الغلط يجب ان يكون امراً مجهولا على كليهما.

ثم نبين فى فصل ان الغلط انما وجوده بالعرض .

ثم نبين فى فصل ان الغلط المفرد على سبيل الاشارة الموضوعية، ونؤكد الكلام فيه . وعند ذلك نختم المقالة انشاءالله .

الفصل الثانى

انا نتصور اشياء و نحكم بأحكام تطابق نفس الأمر ، و اشياء آخر وباحكام اخر لاتطابقه . ونسمى هذاالقسم الثانى او الاحكام فقط بالنسبة الى الخارج كذباً ، و بالنسبة الى تصورنا و حكمناغلطاً.(١)

فما وقع فيه الغلط من التصورات ليس بمنتزع للنفس عن الخارج بل فى النفس ، وليس بفعل النفس وحدها ، و الا لم يختلف فيه النفس و لا اختلف فيه النفوس فى بعضها ، بل مشاركة امرمن خارج .

ثم اقول ان الغلط ، واعنى بها المفهوم اوالحكم الذى لايطابق الاعيان حقيقة ـ و ان كان غيرمتغير بحسب الوقوع على الخارج او الانطباق‌لانطباق ، مثل : مفاهيم‌الاكل، والشرب، والكلام، والدار،و اشباه‌ذلك‌ـ‌لابد ان‌يكون عن حق .

وذلك لان‌الاغلاط التى لا يتغير فى صدقها و انطباقها ليست‌فى الخارج ، والا لكانت اموراً حقيقية ، هف . فهى فى النفس ، و ليست موجودة‌بفعل النفس ايّاها من غير استعانة‌وارتباط من‌الامورالخارجية، والالكانت‌نسبتهاالى‌الامورالخارجية‌على‌السواء ؛فلم‌تكن دائمى‌الصدق على‌شيىء‌واحدمن‌غير تغير ولا اكثرية،ولمامر آنفاً .فبينها وبين الامور الخارجية نسبة وارتباط ، وليست النسبة معهافى الخارج والاكانت‌هى ايضاً فى‌الخارج ، هف . فهى معها فى‌النفس،وليست من حيث‌وجودها

فيها و الاعاد المحذور؛ فهى من حيث المفهوم و الارتباط من حيث المفهوم ليس الا فى الحمل بوجه مامن حيث الذات اوالوصف.

فتبين من جميع ذلك ان الغلط فى هذه الامور من جهة اعطاء الحد او الحكم من شيىء بشيىء . و كذلك الكلام فى الغلط المتغير اذهو ايضاً غير متغير فيما يغلط .

والى بعض ماذكرنا يشير الشيخ بقوله :

«وجملة سبب لغلط مشابهة شيىء شيئاً ولولا المشابهة والمناسبة لماغلط» انتهى(١)

ثم اقول : ان الغلط الذى لاحق له بوجه من الوجوه مستحيل؛ و ذلك ان غلط النفس بمشاركة امر ما من الخارج كما مر. فالغلط المفروض اما ان يمكن للنفس ان تعرف انه غلط اولا ؛ فان أمكن العلم بكونه غلطاً ، فاما ان يكون بالتطبيق على امر والحكم بكونه غلطاً كما فى ساير الاغلاط ، اوبلاتطبيق لعدم وجود شيىء يعطى هذا الغلط حده اوحكمه .

وعلى الثانى فحيث كان نسبته الى جميع الاشياء على السوية ، فيستلزم العلم بكونه غلطاً العلم بكل شيىء ، و عدم انطباق الغلط انطباقاً ما بشيىء بوجه من الوجوه ، فيلزم المحذور الاتى .

و على الاول يلزم ان يكون هناك امر هو حقه ،ويكون الخطاء فى حكم النفس بانه هو، ولا يمكن للنفس العلم به الا بعد العلم بحقه، لقضية الانطباق فيصير مما يمكن فيه الانطباق ، فيشمله البرهان السابق .

و ان لم يكن العلم بكونه غلطاً، فاما ان يكون له مايمكن ان

ينطبق عليه، ولكن لا يمكن للنفس العلم بذلك، اولا، بل هى من الموجودات الذهنية من غيروجود مايمكن ان ينطبق عليه.

و الاول باطل لرجوعه الى الشق الاول، اذ هذا الانطباق ليس من جهة وجود خارجى حقيقى، و الا لزم الخلف، فهى من جهة امرغيرحقيقى. ولامحال للنفس مدخل فيكون داخلا فى الشق الاول.

و أما الثانى فلاستحالة وجود ذهنى من دون وجود خارجى بوجه من الوجوه، لانه الوجود الذى لايترتب عليه الاثر؛ وقد تبين فى الفلسفة الاولى.

فقد تبين ان كل غلط فهوعن حق، فالغلطمن غيرحق مستحيل وهوالمطلوب. (١)

وقد بان ان العلم بكون الغلط غلطاً انماهوبتطبيق مامن النفس لشيىء بشيىء.

الفصل الثالث

كل غلط فى الحكم فانه عن غلط فى تصورما .

اقول : و ذلك لان الغلط فى النسبة اما بالغلط من اشتباه غير العلم بالعلم كالظن به ؛ واما من نفس النسبة .

و الثانى لا يخلو اما ان يكون الغلط فى احد الطرفين بوضع ما ليس هو الشيى مكان الشيى لامريوجب الغلط ، و لارتباط و اشتباه يقع بينهما؛ اويكون الغلط فى نفس النسبة .

فان كان الاول فهو غلط لغلط فى تصور ما و هو المطلوب .

وان كان فى النسبة بان يوضع سلب مكان ايجاب اوبالعكس، فتلك النسبة ـ و لتكن علمية ـ اما ان تستغنى عن الوسط ام لا ، و ينتهى لا محالة الى ما يستغنى عن الوسط مع كون الغلط واقعاً فيها مع فرض عدم انتساب الغلط فى الاثناء الى احد الطرفين . فاول قضية وقع فيها الغلط يجب ان يكون الغلط فيها مستنداً الى احد الطرفين، فان هذه القضيه اما ان تؤخذ عن اولية ،اوعن قضية ذات وسط .

و الاول محال اذا المفروض ان القضية الباطلة غنية عن الوسط والطرفان محفوظان فتكون قضية اولية غلط فيها مع تصور الطرفين على ما هما عليه وهذا محال .

و الثانی ایضا باطل فان الوسط فی القضیة المعدولة عنها لابد ان یکون حینئذ مغفولا عنها و هذا علی قسمین ، اما ان یکون لان الوسط صار منسیا ، اولانه مغفولا عنه لغایة الظهور کما ربما یشتبه غیر الاولی به لظهور التصدیق .

و علی الاول لاتکون القضیة المغفول عنها علمیة ، لعدم وجود العلم بالوسط ، و المفروض کون القضیتین علمیتین یقینیتین هف .

وعلی الثانی تکون النسبة فی القضیة المعدول عنها واضحة ، و حینئذ فلا تکون النسبة مغفولا عنها حتی یغلط فیها فیؤخذ سلب مکان ایجاب اوبالعکس مثلا .

فتبین من جمیع ذلك ان الغلط فی قضیة ما لایقع الا من جهة تصورها .

و اما اذا کان الغلط من جهة العلم و التصدیق ـ کاشتباه الظن الغالب والعلم العامی بالعلم الثابت ـ فانما هومن جهة الحکم بانه علم، فان کان غلطاً مفرداً فخارج عن محل الکلام ، و ان کان غلطاً فی الحکم دخل فیها برهننا علیه .

فاذن کل غلط فی الحکم فهوعن غلط فی تصورها وهوالمطلوب.

الفصل الرابع

قد تبين مما مران كل غلط فهو عن حق ، و ان الغلط فى الحكم فهو عن غلط فى تصورها ؛ و ذلك يجب ان يكون احد الطرفين من الموضوع والمحمول او كليهما ، و يكون حينئذ بالحقيقة غلطان ، فعند الغلط فى الحكم اما قضيتان: حقة و مغلطة ، او اربع قضايا: اثنتان حقتان واثنتان مغلطتان ؛ و على اى حال يرجع الجميع الى الغلط فى المفرد .

ولعل هذا هو الذى اراده افلاطون فى حكمه ان كل غلط ينتهى الى الاسم ، و المراد بالغلط فى الاسم الغلط المفرد على ما اصطلحوا عليه من نسبة الغلط الى الاسم . والمعنى هذا و ان رده بظاهره المعلم الاول فقال فى بعض كلامه :

و الذى يوثره بعض الناس من قسمة الا قاويل ان بعضها موجود بحسب الاسم ، وبعضها بحسب المفهوم ، ولا يتفقان ؛ ـ فكانه يريد ان التضليل واقع بحسب الاسم ، و الحق واقع بحسب المفهوم ، أى ان الخطاء من جهة المسموع ، والصواب والادراك من جهة المفهوم ـ فليس ايثاراً صواباً . لانه ليست قسمته للالفاظ بالفصول ، ولا المغالطة بسبب اللفظ كلها هو نحو الاسم ، و لا الالفاظ التى تتجه الى المسموع فى ذواتها غير الالفاظ التى تتجه نحو المفهوم ، فان اللفظ بعينه يصلح

لان يستعمل فی غير المعنی الذی سلمه المجيب فيغالط به ، و أن يستعمل مجيب بحسب معناه ولايغالط به . و ايضاً يستعمل فی معناه ويغالط به من جهة الغلط فی المعنی .(١) انتهی
لكنه مع ذلك لا ينا فی ما كنا فيه .

المغالطة

الفصل الخامس

قدعرفت ان الغلط انما يكـــــون بارتباط بين مافيه الغلط والحق .

فاقول ان ذلك الارتباط لابدان يكون معنى محمولا على كليهما اما في المفرد فلانه ليس في ذلك الارتباط بعينه اومايتنهي بالاخرة اليه غلط والا لذهب الامر الى غير نهاية فيكون هناك غلط بلاحق و قدثبت في الفصل الثاني انه ممتنع و اذاكان كذلك فالغلط فيما عدا هذه الرابطه بوضع مايصدق عليه نقيض الشيئ مكانه وحينئذ فاما أن يكون الحكم بهوهو بين الارتباطين اعنى الارتباط باعتبار الطرفين بالذات و بين الشيى و نقيضه بالعرض او يكون بين الشيى و نقيضة بالذات و القسم الثاني محال فان الحكم بهو هو لايمكن الابعد وحدة ما بينهما موجب للحمل وهو الارتباط والمفروض عدمه والمفهومان من غيره لاارتباط بينهما فليس بينهما بالذات حكم يحمل بل بعرض وحدةما بينهما كيف اتفق وهو الارتباط فالحكم بهو هو في الارتباط بالذات و فيهما بالعرض و كـذلك كل ما بالعرض لايصح الامن وحدة ما و

حمل ما وهو الموجب و بمثل ذلك يتبين الكلام فى الغلط فى الغلط فى الحكم .

فقد تبين من جميع ذلك أن الغلط انما يكون عن ارتباط بين الحق وغيره متحد معهما محمول عليهما وهو المطلوب فالنفس ترى حكماً الموضوع مركب وترى آخر متحد معه فى شيى من اجزائة فاذا اخطأت و حكمت بان الموضوع هو هذا الجزء و هو بعينه موجود فى شىء آخر و الامثال سواء فى الحكم حكمت بوجود ذلك الحكم فى ذلك الشيئى الاخر لانفعالها بذلك الجزء الاخر و كذا غلطها فى المفرد فاذا وجدت مثلا شيئاً مركبا من عدّة مفاهيم كيف اتفق تصورتها و ربما اخطأت فاغفلت شيئاً من اجزائه مثلا وحكمت فى الخالى انه الواجد فكان غلطاً .

و قد ظهر من هنا ان كل غلط فهو بوجه ما غلط فى الحكم اما الغلط فى الحكم فهو و اما الغلط فى المفرد فلان ذلك فى حمل الغلط على الحق وعليه يمكن ان يحمل ما عن المعلّم الاول ان الاغلاط كلها فى المعنى .

وقد بان ايضاً ان المعنــــى البسيط الذى لا تركب فيه اصلا لا يقع فيه غلط البته كما ان كــــل ما يقع فيه غلط فهو مركب بوجه ما.

الفصل السادس

قد عرفت أن الغلط عن ارتباط بين شيئين محمول عليهما و ان الحمل فى الرابطه بين الطرفين بالذات و بين الشيى و ما يصدق عليه نقيضة بالعرض، فاقول و لازم ذلك ان تتحقق الغلط بالعرض، ثم انك قد عرفت فى محله ان كل بديهيه غير الاوليه تنتهى بالتحليل الى قضايا اوليه و ان كل نظرى ينتهى الى قضايا اوليه مترتبه و ان الحكم على غير موضوعه مستحيل اذاكان حقاً و لازم ذلك ان يكون الحكم النظرى انما هو باستشعار الاوساط التى هى موضوعات مترتبه.

ثم اقول ان الحكم فى باب الغلط حيث كان بواسطة الرابطة المشتركة فاما ان يكون اخذ الرابطه من حيث انها موضوع او من حيث انها مشيرة الى الموضوع سواء كان نفس ما به الاشاره هو المشار اليه او غيره و الاول باطل اذا موضوع الحكم هو الذى يؤخذ فى حد حكمه و يثبت به الحكم بلا واسطة فلو كان الموضوع فى القضية المغلطه مأخوذاً هذا المفهوم من حيث هو هذا المفهوم لكان الغلط واقعاً بالذات و قد بينا استحالة، و النفس انما تتوجه فى حكمها بشيى على شيى الى اتصاف الموضوع بالحكم كما يظهر ذلك فى أغلاط النفس الواقعه بالتسامح فالنفس انما تثبت الحكم على موضوعه باشاره الرابطة المشتركه ثم اذا فصل و جعل الحكم الواحد الذى موضوعه الرابطه قد تبين موضوع كل منها واحد من الجهات الممتازة فحكمها فى الحقة بالمحمول على

الموضوع بالاشارة حق وفى المغلطة بالمحمول على الموضوع بالاشاره حق وانما الغلط فى الحكم بهو هو بين المشار اليه والمشير وينتهى الغلط الى غلط فى المفرد وفيه حمل ايضاً وهلم جراً

الفصل السابع

ثم اقول : ان ذلك ينتهى الى مجرد الاشارة الى الموضوع من غير تطبيق والا لذهب الامر الى غير نهاية فكان غلط لاحق له وقدمر بطلانه فى الفصل الثانى .

ومن هذه الامور يتبين أن كل غلط ينحل الى حكم او أحكام بالذات حقة والى احكام بالعرض مغلطة ودخولها فى التصديق بالعرض ولعل هذا هو مراد المعلم الاول فيما نسب اليه أن النزاع المعنوى بالحقيقة غير موجود وان كل نزاع بالحقيقة لفظى .

و يمكن ان يكون مراده أن ماهو الحق فى كل نزاع مسلم بالقوة لضرورة التصديق بالاوائل وانتهاء تحليل كل قضيه نظرية حقة الى قضايا اولية مترتبة كبريات فكل غالط يسلم الحق الذى يقابله فعلى احد الوجهين ينبغى ان يفهم هذا الكلام والله الهادى .

تمت المقالة الاولى من كتاب المغالطة والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله الطاهرين .

بسمه تعالى

المقالة الثانيه من كتاب المغالطة

وفيها ستة فصول

الفصل الاول فى الغرض من هذه المقالة

الغلط حيث كان غير ضروري للانسان من حيث افراده كما عرفت فهو محتاج الى سبب ومعلوم أن لنفس الانسان بمالها مدركة دخالة، وأن كل غلط محتاج الى رابطة ما بينه وبين الحق الذى عنده وهو اما أن يكون اعتباريا غير خارج عن الوهم او امراً حقيقيا غير متغير و هناك أمر آخر خارج من زمان أو مكان أو حادث آخر و انما المقصود فى هذه المقالة بيان مايعرض له من حيث سببه الذى هو الارتباط ولا مطلق حال الارتباط بل حاله من حيث قيامه بما يقوم به من اللفظ والمعنى و مايعرضه من الاقسام كل ذلك لمكان ان الغرض معرفة المغالطة القياسية ليجتنب عنه فتبين اولا فى فصل ان سبب الغلط ينقسم الى قسمين .

ثم تبين فى فصل ان الغلط اللفظى ينقسم الى ستة اقسام ونعطى العلة فى ذلك .

ثم نبين فى فصل أن الغلط المعنوى سبعة اقسام و نعطى العلة فى ذلك .

ثم نبين فى فصل أن الغلط فى قياسٍ ما لايجب أن يكون واحداً دائماً بل قديتعدد وأن الغلط ينقسم بانقسام صوابه الذى غنده .

و ان الغلط ينقسم الى مايقع خطاءً وامتحانى وسوفسطائى و مشاغبى وان الغلط بقسمة أخرى ينقسم الى خمسة اقسام كل ذلك بحسب حال الغلط فى نفسه لابحسب سببه .

ثم نبين فى فصل ان حال الحد فى وقوع الغلط فيه حال القياس ونختم عند ذلك المقالة انشاء الله .

الفصل الثانى

سبب الغلط ونعنى به الرابطة التى بين الغلط والصواب ينقسم الى قسمين اما اصل وجود الغلط ووقوعه بحسب المعنى فضروريان أو قريبان من الضرورة ، أما وقوع الغلط بحسب اللفظ فلان اللفظ من حيث هو لفظ وان كان لايوجب غلطاً فى العلم لكنه من حيث هو دال له نسبة الى المعنى و هو من حيث الدلاله ربماكان مشتركا فربماكان رابطة بين معنيين فازيد فاذا تصور من هذا الوجه أمكن ان يقع غلط .

قال الشيخ أو كدها واكثرها يعنى اسباب الغلط وقوع مايكون بسبب تغليط الالفاظ باشتراكها فى حد انفرادها أو لاجل تركيبها و يكون حاصل السبب فى ذلك أنهم اذاً تكلموا أقاموا الاسماء فى

اذهانهم بدل الامور فاذا عرض فى الاسماء اتفاق واختراق حكموا بذلك على الامور مثل الحاسب الغير الماهر اذا غلط فى حسبه وعقده ظن ان الحكم العدد فى وجوده هو حكم عقده و كذلك اذا غالط غيره انتـهـى .

الفصل الثالث

الغلط اللفظى ينقسم الـــى ستة اقسام احدها الغلط من جهة اشتراك اللفظ ، مثاله المتعلم اما ان يعلم او لا يعلم فان كان يعلم فلا يحتاج ان يتعلم و ان كان لا يعلم فليس بمتعلم و المغالطه فى لفظ يعلم فان له معنيين احدهما الحال والاخر الاستقبال وقد استعمل مختلفاً .

الثانى من جهة الاعجام وهو كما جعله الشيخ اعم من المكتوب و هو كون ماده الكلمة لفظاً أو كتابه مختلفه بحسب حالاتها فى نفسها مثل المد و التشديد و نقل الهمزات ونحو ذلك او النقاط والرسم و غير ذلك كعمر بضم العين المهمله و فتحها وفتح الميم وسكونها وبالعين المعجمه و الراء و الزاء.

الثالث الغلط من جهة اشكال اللفظ وهو اختلافه بحسب حالاته العارضه من اعراب و تصريف و غير ذلك .

الرابع الغلط من جهه المراء و يسمى المشاغبة ايضاً و هو ان لا يكون الغلط من جهة الافراد بل من جهة التركيب الكلامى او الجملى مثاله ان الشيى الذى يعلمه الانسان اما بذلك يعلمه او ليس بذلك يعلمه فان كان بذلك يعلمه وهو يعلم الحجر فالحجر يعلم الحجر وان لم يكن بذلك

يعلمه فاذا علم شيئاً فقد علم غيره وجه المغالطة ان لفظ ذلك و هو تارة يشير الى المعلوم و تارة الى الانسان و من هذا الباب المغالطة بسبب ابهام التقديم والتأخير فان قولنا زيد المنطلق تارة يفيد قصراً حقيقياً وتارة اضافيا بقصر القلب مرة وبقصر العين مرة و بقصر الافراد أخرى كل ذلك في الموضوع او المحمول وربما لا يفيد قصراً بل اخباراً و توصيفاً .

الخامس الغلط من جهة القسمة وهو ان يكون القول عند التركيب صادقاً و عند التحليل و التفصيل كاذباً و التفصيل اما بحسب الموضوع او نفس القول مثال الاول الخمسة زوج و فرد فهي زوج كما انها فرد كما ان الابيض الحلو ابيض وحلو ، و مثال الثاني ان كان الانسان جماداً فهو حجر و عند التفصيل يكذب .

السادس الغلط من جهة التركيب و هو ان يكون القول بحسب التحليل والتفصيل صادقاً و من جهة التركيب كاذباً مثاله أن العشرة تشتمل على تسعة و هي بعينها تشتمل على ثمانية فهي تشتمل على سبعة عشر هف فهذه ستة اقسام .

اما انها يقع فيها الغلط ففيه محتاج الى البيان و أما أن الغلط من جهة اللفظ ينحصر فيها فقد قال الشيخ في الفصل الاول من المقالة الاولى من كتاب المغالطة ذلك لأن اللفظ اذا طابق المعنى لم يقع من جهته غلط واذا لم يطابق المعنى بعينه فاما أن يدل أو لا يدل ، فان لم يدل لم يغلط فأن ما لا يفهم لا يغلط منه ، وان دل على معنى فواضح أن ذلك المعنى لا يكون هو المقصود فلا يخلو اما أن يكون المعنى المقصود

قديفهم منه وحدة أو يفهم منه لاوحدة .

فان كان يفهم منه وحده فأما ان يكون و هو مفرد و اما ان يكون و هو مركب فان كان اعتبار ذلك من انفراده فاما ان يكون فى جوهره و اما ان يكون من حال فيه و اما ان يكون حاله يلحقه من خارج فان كان فى جوهره فهو المشترك فى جوهره ، و ان كان فى حاله فهو المشترك فى شكله و هيئته ، و ان كان من حال يلحقه من خارج فهو المشترك بحسب ما يلحقه من الاعجام والنقط و غير ذلك و هذه اقسام ثلثه و اما الذى يلحقه و هو مركب فأما ان يلحقه فى نفسه وحده و هو الذى فى تأليفه اشتراك و هو المشاغبى و أما الذى يلحقه لاوحده فيكون مع غيره فيكون اما صدقة مع غيره ولا صدقه مع غيره فيكون اما التركيب، و اما القسمة فقد علم أن هذا ايضاً ثلثه و أن جميع المغالطات اللفظية ستة انتهى .

الفصل الرابع

الغلط الذى من جهة المعنى سبعة اقسام الاول الغلط من جهة ما بالعرض و هو ان يكون شىء مع شىء باتحادها فينسب حكمه اليه مثاله زيد غير عمرو و عمر انسان فزيد غير انسان و هذا القسم اهم اسباب الغلط و اصعبها اجتناباً و جل الاغلاط الواقعة فى الفلسفة الاولى والكلام راجع اليه .

الثانى الغلط من جهة عكس اللوازم و هو ان يكون لازم و ملزوم و يتوهم التزام بينهما فعند ما يكون اللازم اعم يغلط مثاله

كل كثيف جسم فكل جسم كثيف فالهواء مثلا لاجسمية له قال الشيخ و اكثر ذلك من قبل الحس اذا وجد الحس شيئاً موصوفاً بشيء لم يفرق بين اللازم و الملزوم فاخذ كل واحد منهما لازماً للاخر كمن يرى سيالا اصفر حلواً فيظن ان كل واحد لازم للكل فيظن ان كل سيال حلو هو اصفر و عسل انتهى ثم مثل بما اذا نزلت المطر و اندت الارض فكلما رايناه ندياً ظنناه ممطوراً و قد يكون من غيره جهة الحس كمن يظن ان كل حار البدن محموم .

الثالث الغلط من جهة سوء اعتبار الحمل و هو اهمال قيود القضيه من قيود الموضوع او المحمول او النسبه من شرط او وصف او كلية أوجزئيه او جهة و كيفية و غير ذلك و من هذا الباب الاغلاط الواقعة من جهة اهمال الحيثيات و كلما اعطى للغالب حكم الكل ويمكن ارجاع الاول الى اول الاقسام والثانى الى الثانى .

الرابع الغلط من جهة جمع سؤالات كثيره سؤالا واحداً فاذ ليست قضية واحده فيغلط فى اخذ نقيضها اذ القضايا الكثيره لانقيض لها واحداً مثاله قول من يقول هل الاحسان والظلم قبيح او حسن فان اجيب بالقبيح شنع و ان اجيب بالحسن شنع و هذا على مراتب من ظاهر وخفى و اخفى .

الخامس الغلط من جهة التبكيت وهو الغلط من جهة تسليم القياس قياساً باغفال مايعتبر فيه اجمالا و ذلك من جهة أمر خارجى و بهذه الجهة يتميز هذا القسم عن ساير الاقسام وان كان بالاخره راجعاً الى

واحد من قسمائه او الى غلط لفظى .

السادس الغلط من جهة المصادرة على المطلوب الاول و هو الغلط من حيث مطابقة النتيجة مع واحدة من مقدمات القياس و حيث انه المسلم فيجب ان يكون بين تلك المقدمه و النتيجه اختلاف ما اما لفظاً او معنى او اختلاف بالعرض كان يكون الاختلاف بين مجموع القياس و النتيجة ثم للاغفال يجب بين المقدمه و النتيجة المتطابقتين اختلاف فمن هذه الجهات يمكن ان يرجع الى احد قسمائه او الى غلط لفظى .

السابع الغلط من جهة وضع ما ليس بعلة علة و هو اخذ ما ليس وسطاً موجباً لثبوت الحكم وسطاً فهو لكونه مساوى النسبة الى النتيجه و نقيضها يوجب كون نسبة القياس الى النتيجه و نقيضها سواء ، ويقع هذا القسم كثيراً فى قياسات الخلف و قد يتفق فى بعض المغالطات العامة الورود .

فهذا سبعة اقسام من الغلط من جهت المعنى اما ان الغلط يقع فيها فغير محتاج الى البيان و اما ان الغلط من جهة المعنى منحصر فيها فقد قال الشيخ و ذلك يعنى الانحصار فى سبعة لان التضليل من جهة المعنى اما ان يقع من جهة اجزاء القول القياسى ، و اما ان يقع من جهة جملة القياس و اجزاء القول القياسى و اما ان تكون قضايا أو اجزاء القضايا و اجزاء القضايا لا صدق فيها و لا كذب و التضليل فى المعنى يقع فى الصدق و الكذب فأذن ليس عنها وحدها لذاتها تضليل

و أما القضايا فاما ان يكـون الغلط وقع فى القضية من جهة نقيضها أو من جهة نفسها لامن جهة نقيضها فان وقع من جهة نقيضها فهو أن يكون الكذب ليس نقيضها فاخذ ما ليس بنقيض لها و هذا هو ان يكون ما هو سؤالات اخذ سؤالا واحداً فأنه اذا سئل عن عين نقيض فليس السؤال واحداً و اما اذا وقع من جهة نفسه فيجب ان يكـون لها لامحاله نسبة الى الصدق حتى يظن بها انها الصدق واذ ليست تلك النسبة من جهة اللفظ فهو اذن من جهة معنى الموضوع و هو ان يكون القضيه مناسبه لقضية اخرى فى الموضوع بأن يكون موضوعهما واحداً أو شبه واحد فيظن المحمول واحداً و هو القسم الذى من جهة اخذ المحمولات الكثيرة او يكون المحمول واحداً والموضوعات مختلفين و هو الذى من جهة العكس أو يكون النسبة و الشرط مختلفاً و هو اما بالاضافة او الجهة او المكان أو ساير شروط النقيض.

فهذه اقسام ما من جهة القضايا و أما الذى من جهة القياس فهو ان يكون القول المأخوذ قياساً بعد وضع ما وضع علة فيه ليس يلزم عنه قول آخر غيره فان القياس فى هذه المواضع ليس قياساً على المطلوب المحدود و هذا اما أن يكون لايلزم عنه شيىء و لا يكون تأليفه قياساً و هو قسم، واما ان لايكون القول اللازم آخر غير الموضوعات وهذا هو المصادره على المطلوب الاول، و اما ان يكون غيره ولكن ليس المطلوب و هو وضع ما ليس بعلة علة انتهى.

و قوله فى اول كلامه فان وقع من جهة نقيضها الى قوله و هذا هو ان يكون ماهو سؤالان اخذ سؤالا واحداً الخ وجه الحصر

انه لو لاذلك اعنى كون النقيض ليس بنقيض اذلا نقيض لكان النقيض ليس بنقيض مع وجود نقيض صحيح فكان راجعاً الى الغلط فيما يكون النقيض نقيضاً فكان راجعاً الى بقية الاقسام .

و قوله فيجب ان يكون لهانسبةالى الصدق حتى يظن بها انها الصدق الخ قد قدمنا مايبينه فى المقاله الاولى فى بيان ان كل غلط فعنده حق هذا فتبين بذلك كله أن الغلط الواقع فى المعنى سبعة .

الفصل الخامس

الغلط قد يكون واحداً وقد يكون متعدداً فى قياس واحد من وجوه مختلفه .

ثم ان الغلط حيث كان فيما كان عن حق بالنسبة اليه فينقسم الغلط بانقسامه فمنه الغلط الواقع فى الشبيه بالبرهان و منه ما يقع فى الجدل باشتباه المشهور أو المسلم بغيره و منه ما يقع فى الخطابه باشتباه المظنون بغيره واما الغلط الواقع فى الشعر فمن اقسامه بل اعلى اصنافه .

ثم ان الغلط ينقسم الى مشعور به وغير المشعور به ما يقع لمتناول البرهان اذا اخطأ فى بناء او مبنى او لتناول الجدل اذا اخطأ او المشعور به اما مع الاعتراف به بالفعل أو بالقوة القريبة كما فى المغالطه الامتحانيه واما مع عدمه والغرض به التضليل اما فى مايشبه بالحق و يسمى سوفسطائيه او مايشبه المشهور او المسلم و يسمى

مشاغبه .

ثم ان المغالطه ايضاً ينقسم بحسب اجزاء صناعتها الى خمسة :

احدها التبكيت السوفسطائي و هو ترويج غير البرهان برهاناً لاغراض منها المراءاة بالحكمة و آخرما يناله السوفسطائي ان يظن به الحكمة .

الثاني التبكيت المشاغبي و هو ترويج غير الجدل جدلا صحيحاً لاغراض منها اظهار القدرة و طول الباع ونحو ذلك .

الثالث التشنيع برد القول الى الكذب او الى خلاف المشهور اما رده الى الكذب فبوجوه من الشبه مر تعدادها في الفصل الثالث و الرابع من هذه المقاله و اما الرد الى خلاف المشهور فبشيء من ذلك او بدعوى ان القياس جدلي ولو بالقوة مردود الى المشهور و المهشور خلافه فان المشهور قد يتعدد فيرد واحد منه باخر .

الرابع ايرادما يتحير فيه المخاطب و يشتبه عليه معناه من جهة اللفظ او الاغلاق او الاعجام أو بتطويل أو اجمال او غير ذلك مما يرجع الى الاغلاط اللفظية السابقة .

الخامس الهذيان والتكرير كمن يسئل هل الانسان انسان او ليس بانسان فان اجيب نعم الانسان شنع بالهذر مع ان نفس السؤال هذر والمغالطة في دعوى اتحاد الهذيان والباطل ونحو ذلك وهو يرجع الى بعض الاغلاط المعنوية .

الفصل السادس

حيث قدمر فى الفصل الثالث من المقالة الاولى أن كل غلط يرجع الى غلط فى تصور ما فمن الممكن أن يوجد جميع الاغلاط فى المعرف كما توجد فى الحجة ومن المعلوم أنه كما يختلف حال الغلط بحسب اختلاف حال الحجة كذلك يختلف حاله بحسب اختلاف حال المعرف من حد تام او رسم تام او ناقص و يعلم حكمها من حكم القياس و ان كان بعض الاغلاط السابقة مختصاً بشكل أو هيئة غير - موجودة فى المعرف ظاهراً لكن المآل حيث كان واحداً كانا سواءاً فى وقوع الغلط .

وليكن هذا آخر ماأردنا ايراده فى كتاب المغالطة والله تعالى ولى الحق والحمد لله اولا وآخراً وصلواته على محمد و آله فرغنا من تحريره ليلة الفطر المبارك من شهر شوال و من استنساخه ليلة المباهلة المباركة من ذى الحجة عام تسع واربعين وثلثماة بعد الالف الهجرية والحمد لله .

ترکیب

بسم الله الرحمان الرحيم

مقالة معمولة فی صنعة التركيب

مترتبة على عشرة فصول :

الفصل الاول فی ماهو الغرض من عمل التر كيب ، الفصل الثانی فی أن الثبوت ينقسم الى ثبوت حقيقی والى ثبوت اعتباری مشهور ، الفصل الثالث فی معنی الاعتبار وجملة من أحكامه ولوازمه ، الفصل الرابع فی أن الامور الاعتبارية من حيث هی اعتبارية لاحد لها ولا برهان عليها ، الفصل الخامس فی بيان ضابط كلی فی كون القضية حقة أو مشهورة اعتبارية ، الفصل السادس فی حال ماقيل أن الاكتفاء فی العلم غير ممكن الحصول ، الفصل السابع فی تر كيب القول الشارح ، الفصل الثامن فی شرح الامور الاعتبارية ، الفصل التاسع فی تر كيب الحجة ، الفصل العاشر فی الحجة على القضية الاعتبارية وبالله التوفيق.

الفصل الثانى

ما نريد شرحه أو القياس عليه يجب أن نميّز أولا ماهو أعنى مائيته الشارحة ثم نضع وجوداً أو ثبوتاً ماله أعم من الخارجى أو الاعتبارى اذ كل شيء وضع وضعاً ما فله ثبوت ما فان مانشير اليه بالشيء يجب أن يكون شيئاً والا لانقلب وهومحال لكن الثبوت على قسمين أحدهما ثبوت حقيقى يترتب عليه الاثار و لاينقلب عما هو عليه .

و الثانى ثبوت اعتبارى و هو الذى اذا قايسناه مع الموجود الحقيقى لم نجده مما يترتب عليه الاثار من حيث هو كذلك ونسمى مايحمل عليه هذا الوجود بالامر الاعتبارى .

فتبين منه أن الامر الاعتبارى له حيثية حقيقية له الثبوت من تلك الجهة و حيثية اعتبارية فالامر الاعتبارى يمكن أن يؤخذ حقيقياً ويمكن أن يؤخذ اعتبارياً .

الفصل الثالث

منشأ الاعتبار على مابيناه فى كتاب الاعتبارات والاراء الكلية أن يسرى الوهم ما للشيء من الحكم أو الحد الى ما يقارنه بوجه ما باعطاء حد أو حكم للشيء ليس له فى نفسه بالوهم .

و يلزمه أن يكون فى كل اعتبار اعتبار أول مقترن بامر حقيقى وأن لايوجد اعتبار الا وهناك حقيقة وأن يكون من الجائز أن يختلف

اعتبار بواسطة تسرية من الوهم وهجر للاعتبار السابق بحسب دواعى من الترقى والتنزل وغير ذلك فكل ذلك قدشرحناه فى محله .

ثم أن الامر الحقيقى لايسلب عن الامر الاعتبارى والا لم يكن هناك اعتبار هف والامر الاعتبارى يجوز سلبه عن الامر الحقيقـى لتمامه بدونه .

الفصل الرابع

قدعرفت فى الفصل الثانى أن الامور منها حقيقية ومنها اعتبارية و أن الاعتبارية فى قبال الحقيقية ، وأن الامر الاعتبارى يمكـن أن يؤخذ حقيقياً ويمكن أن يؤخذ اعتباريا محضاً .

ويلزم ذلك أن الامر الاعتبارى من حيث هو كذلك لاحد ولا رسم له و لاثبوت له والا كان حقيقياً هف . و لابرهان عليه اذ المعنى من البرهان القياس الموقع لليقين واليقين لايتم الا بان يكون هناك علم بان الشيء كذا ولايمكن أن لايكون كذا اى علم بمقدمة ضرورية و لايتم ضرورة محمول لموضوع الا لاقتضاء من الموضوع بالذات أو من ناحية علته وثبوت خارجى للاطراف و كل ذلك مفقود فى الامر الاعتبارى اذلامهية له فلاموجودية و الاكان حقيقياً هف فقدتبين أن الامر الاعتبارى من حيث هو كذلك لاحد ولارسم له ولا برهان عليـه .

ثم انا اذا استقرينا الامور غير الحقيقية وجدناها على قسمين .

أحدهما ماهو من قبيل العلية و المعلولية والوحدة والكثرة

وغير ذلك مما يقام عليها البرهان فى الفلسفة الاولى .

والثانى ماهو من قبيل الحسن والقبح والاطاعة والمعصية ونحو ذلك وهذا القبيل لايستقيم فيها البرهان الا فى بعض المواقع وذلك مثل قولنا الامر الاعتبارى غير موجود فى الخارج فلاعلية فيه وقولنا والاطاعة أمر اعتبارى فلاهوية له فى الخارج ونحو ذلك .

فلننظر ماهو الفرق بين القسمين حتى أن البرهان يجرى فى الاول منهما دائماً وهو لايجرى فى الاعتبارى من حيث هو كذلك و أنه لايجرى فى الثانى منهما الا فى بعض المواقع وماالفرق بين هذه الموارد وغيرها و كذلك حال الحد والرسم .

فنقول الذى يلزم فى البرهان من حيث أنه قياس مفيد لليقين أن لايتغير النسبة التى فى مقدماتها والازيد من ذلك غير محتاج اليه فى افادة اليقين لكن بعض النسب التى فيمابين الاعتباريات غير متغيرة مثل أن الممكن فى وجودها يحتاج الى علة فيجرى فيها البرهان و بعضها ليس كذلك فلايجرى فيه ذلك .

والوجه فى ذلك أن الامر الاعتبارى من حيث انه غير موجود فى الخارج على حد وجود الامور الحقيقية فكذلك النسب التى بينها فهى لاتحيز حكماً و لاتوجبه و ماتحيزها من الاحكام أنما تحيزها بواسطة مايقارنها من الامور الاصلية فاذا كانت النسبة التى بينها غير متغيرة جرى البرهان فى هذه الامور بواسطتها و أما بدون ذلك فلايجرى .

ولو أخذ الامر الاعتبارى من حيث هو حقيقى كان له ثبوت ما فله معرف ما وعليه برهان فيماكان من الامور الحقيقية التي لها ذلك.

لكن الذى ينبغى التنبه له وهو كالتفسير لمامضى سالفاً هو ان قولنا يؤخذ الاعتبارى حقيقيا لانعنى به انه يكـون حينئذ شيئاً من الماهيات الحقيقية الموجودة وان صار فـى بعض الاوقات كذلك بل المراد أن النسبة حينئذ تصير غير متغيرة وهذانظير الموجود بالوجود الذهنى فان الانسان الموجود فى الذهن انسان بالضرورة وهو داخل تحت مقولة الكيف مثلا ووجوده وجود العرض ومعنى الانسان ثابت به غير متغير فعلى هذاقياس الامر الاعتبارى وقد أخذ حقيقياً فحينئذ يصح البرهان عليه واما تحديده او رسمه بما يشتمل علـى جنس فلا بل أن رسم فبالخاصة واللوازم كما عليه الحال فى القسم الاول من الامور الاعتبارية التى بين اصول اطرافها نسب غير متغيرة أو أخذت بحيث صارت كذلك فانها يجرى عليها البرهان والرسم بالمعنى الذى ذكر والا فلاالبتة هذا.

ثم أن مامر من شرح الامر الاعتبارى يعطى أنا عند تعقل شيء من الامور الاعتبارية أنما نعقل الامر الاصيل الذى معه على ضرب من التصرف وهماً ومن هذا يتبين أن الاعتبارى من حيث هو كذلك يعرف بما قارنه من أصيله .

الفصل الخامس

قدتبين فى بعض الفصول فى مقالة الوجود و العدم من الفلسفة الاولى أن البرهان الناهض على اتحاد العرض و الموضوع ينهض بالتعميم فى كل موضوع ومحمول له .

ويلزم ذلك ضابط كلى وهو أن أحد طرفى النسبة فى القضية بل كل نسبة اذا لم تكن نسبة بالعرض ان كان أمراً حقيقياً كان الاخر كذلك وان كان أمراً اعتبارياً غير حقيقى كان الاخر كذلك ايضاً .

وأما ماربما يحمل من محمول حقيقى على موضوع اعتبارى أو بالعكس كما ربما يستعمله الفيلسوف فى براهينه كما يقول أن الاول تعالى تام الحسن والبهاء والكمال والعدل وأن الوجود خير و أن العدم شر أو أن الوجود رحمة منه تعالى فالموضوع فى كل ذلك حقيقة مقتضية من الاعتبار وهو الحقيقة التى يقوم به الاعتبار .

الفصل السادس

قديقال انه لايمكن حصول العلم بكنه شىء من الاشياء لانتهاء كل الحدود الى البسيط الذى لاحد له وربما نقل عن الشيخ فى التعليقات وظنى أنه ذكره فى بيان أن لاحد لكل شىء فان منها البسائط و كيف كان فلانعرف المقصود من هذا الكلام بل هو كلام ظاهرى فانه ان امكن أن يحصل كمال العلم بشىء من الاشياء امكن لكل

شيء بسيطاً أو مركباً فان المركب ليس الا مجموع بسائط و لا وجود لهذا المجموع الا هذا البسائط فاليتامل فى هذا الكلام .

والمسلم ايضاً ان كل نظرى حيث ينحل الى اوساط متخللة حتى يتصل بالبداهة الى قضايا غنية عن الوسط فكل قضية نظرية ينحل الى قضايا ضرورية غنية عن الوسط نعم القضايا المطوية الاوساط لاتكون نظرية و يظهر من ذلك أن الاستدلال والتنبه ليسا نوعين متبائنين من مطلق البيان بل يختلفان بالقرب من الضرورة وبطى الوسط وعدمه .

الفصل السابع

فى تركيب القول الشارح

الشيء ألذى يشرح بالقول أما أن يكون مهية تامة من المهيات مركبة ولو عقلا و اما أن لايكون كذلك فعلى الاول مثل الانسان مثلا كان له الحد و الرسم تاماً أو ناقصاً على التفصيل المبين فى باب الحدود .

و على الثانى فان كان أمراً اعتباريا غير متغير كالامكان والعلية والوحدة كان له الرسم ناقصاً بذكر الخواص وأما الرسم التام والحد مطلقاً فلا وان كان أمراً اعتباريا كان له شبه الرسم على المعنى الذى اومانا اليه.

ويجب أول شيء ان يعتبر أن الامر الذى اريد شرحه هل هو

امر حقيقى أو اعتبارى مشهور .

والذى يعتبر به الناس أن ينظروا انه هل يحمل عليه حد واحد من المقولات فاذا اعتبروا واحداً واحداً من حدودها ولم تحمل صح انه غير داخل تحت احد المقولات فصح انه اعتبارى مشهور أو يعتبر انه هل يختلف فيه أنظار الناس فاذا أختلف فيه الانظار صح انّه اعتبارى اذالمقولات لايختلف باختلاف الانظار و كلتا الطريقتين غير موصلتين فان حصر المقولات استقرائى والغلط فى الانظار محتمل .

والذى سنذكره فى باب تركيب القياس من الاعتبار بالقضية البديهية وان صح لكنه غير كلى .

والقانون العام هو أن يجرد المعنى فى نفسه فان صح أن يتوهم بلاامر آخر مشابه صح أنه حقيقى وان لم يتم التوهم الا مع مشابه له مشارك تبين انه اعتبارى مشهور و ذلك بمقتضى ماتبين فى الفصل الثانى أن الامر الحقيقى لايمكن سابه من الامر الاعتبارى بخلاف العكس .

ولنبدء بالتحديد فنقول:

الحد حيث كان القول الدال على تمام مهية الشيء و كمال ذاتياته وذاتى الشيء بمعنى مايقوّم ذاته ينقسم الى اجناسه وفصوله فعلى من يريد تحديد شيء أن يعد محمولاته عداً ويميّز بين ذاتياته وعرضياته بالعلامات المميزة المذكورة فى كتاب ايساغوجى ثم التمييز بين اقسام الذاتى فيميز الجنس من الفصل ثم قريبهما من بعيدهما و على الحاد

أن يستوفى ذاتيات المحدود وعرضياته وأنفع شيء فيه القسمة .

قال الشيخ فـى الفصل السابع من المقالة الرابعة من كتاب البرهان من منطق الشفاء ان القسمة وان كان لايقيس على الحد فهى نافعة فى الحدود و ذلك لان القسمة وان كانت انما أخذ منها اجزاء الحد اقتضائاً لالزوماً فهى نافعة فى الحد من وجوه ثلثة .

احدها أن القسمة تدل على ماهو أعم وماهوأخص فيستنبط من هذا كيفية أجزاء الحد فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فيقال مثلا فى تحديد الانسان حيوان ذورجلين انس ، لاذورجلين حيوان انس فان بين الامرين فرقاً لان قولك ذورجلين حيوان انس اذاقيل فيه ذورجلين فقد قيل فيه الحيـوان فاذا قيل الحيـوان بعد ذلك فهو تكرار و سوء ترتيب وأما اذا قيل حيوان اولا لم يقل بعد ذورجلين لابالفعل و لابالقوة التى يقال بها المضمنات فاذا قيل ذوالرجلين بعد الحيوان لم يكن خالل .

والثانى ان القسمة تدلك على تقرير كل فصل مع جنس فوقه فتجعله جنساً لما تحته فيجرى ترتيب الفصول على التوالى حتى يكون مايجتمع من الفصول انمايجتمع على تواليها فلايذهب منها شيء فى الوسط فاذا اريد أن يركب الحد من الانواع الى الاجناس لم يطفر من نوع الى جنس أبعد بل الى الجنس ألذى يليه .

و الثالث انها اذا وفيت على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية كلها فلايبقى شيء من الداخلات فى مهية الشيء الاوقدضمن فيه فتكـون قدأعطينا الفصول علـى تواليها طولا وأعطيناها بتمامها

ولو عرضاً فانه يمكن أن يقسم الجنس بقسمين ليس أحدهما تحت الاخر مثل الجسم ذى النفس على المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة مرة والى الحساس و غير الحساس مرة فيجب أن يراعى هذا فى القسمة عرضاً كماروعى طولا لئلايفوت فصل من فصول ينقسم الى فصول ذاتية متداخلة أو متوافية والمتداخلة مثل المائت وغير المائت والناطق و غير الناطق والمتوافية مثل الحساس وغير الحساس والمتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة انتهى كلامه .

وينبغى أن لايطنب فى استيفاء الاقسام بل ربماكان من المتعسر بل المتعذر استيفاء كل قسم قسم كاستيفاء أقسام الحيوان كما أشار اليه المعلم الاول بل يستوفى باخذ مايريده أو احدالاقسام ومقابلته بمقابلة ليستوفى بذلك الاقسام كالناطق وغير الناطق .

و ينبغى فى القسمة أن يبادر الى ماهو اولى بكل مقسم قبل ماينقسم اليه بالواسطة كالحيوان مثلا ينبغى أن يقسم أولا الى الطائر والماشى والسابح وغير ذلك ثم الماشى مثلاالى ذى رجلين والى كثير الارجل لابالعكس حتى يعطى ترتيباً فى الاقسام .

وينبغى فى القسمة ايضاً الاخذ فى الاستيفاء من الجزئيات الى الكليات دون العكس ليؤمن من الوقوع فى اشتراك الاسم الخفى كما أشار اليه المعلم الاول اذ ربماكان صدق الاسم على المعنيين فيظن أن ذلك لاشتراكهما فيقسم عليهما لكن الاخذ من الجزئيات يؤمن معه ذلك وذلك لمايرى من التباين و عدم الاشتراك بينهما وذلك

كالانسان يطلق على الحى وعلى الميت مثلا بل كل الشأن عند المعلم الاول فى باب التحديد هو التركيب دون التحليل .

وذكر الشيخ انه يجب أن يراعى فى القسمة اغراض ثلثة .

احدها أن يكون القسمة داخلة فى المهية لاالى الاغراض .

والثانى أن يستفاد من القسمة الترتيب .

والثالث أن ينتهى القسمة الى آخر الاقسام طولا .

اقول وهذا الاخير لوكان التحديد بالتركيب أوجب والا لماتم الذاتيات .

واماالاولفيمكن التحرى فيه باعمالأسباب التمييز المشروحة فى كتبهم . وعمدة اسباب التميز ان الذاتى بين الثبوت وأن الذات يرتفع بارتفاعه حتى فى التوهم كما ذكره أبو نصر .

واما تميز أنواع الذاتى بعضها عن بعض فبرسومها لكنه هين المنال بوجه آخر و انكان من متممات الغرض و هو قانون حذف المضمنات الذى نبه عليه المعلم الاول على عظم فائدته و هو أن نضع ماحصلناه من المحمولات الذاتية و نأخذ بواحد واحد منها و نعتبر فان ضمن فيه آخر منها حذفناه و أبقينا المضمن كما لوحصلنا فى ماهية الانسان بالقسمة الجوهروالجسم والطويل و العريض والعميق والنامى والحيوان والمتحرك بالارادة والحساس والانسان والناطق و المائت فالحيوان يتضمن المتحرك بالارادة و الحساس فيحذف و يبقيان و كذا يحذف الجسم والانسان فيحذف أمثال هذه المضمنات

حتى لا يبقى شيء يتضمن آخر ثم نؤلفها جميعاً فيصير حداً كاملا هذا محصل هذا القانون الذى ذكره .

ومن اللازم أن نبتدىء بالوضع والاسقاط من أسفل لان التضمن انما يكون فى النوع بالنسبة الى فصوله المقومة كالانسان بالنسبة الى الناطق والمائت .

ومن فوايد هذا القانون كماذكره نفسه انا نقدر بذلك على تحديد أى نوع من الانواع التى تحت الجنس العالى ألذى فى القسمة سافلا كان أم عاليا و لايضطرنا بقاء الاجناس المتوسطة الى استيناف القسمة .

ثم ذكر وهو من تمام العمل ماحاصله انا نتفحص فان وجدنا اسماً مفرداً يشمل عدة منها وضعناه موضعها لغرض الاختصار وهكذا وان لم نجد فنبقيه فى موضعه كما وضعنا فى المثال السابق الجسم بدل الجوهر الطويل العريض العميق والحيوان بدل الجسم النامى المتحرك بالارادة الحساس وابقينا الجسم النامى فى محله لعدم وجدان اسم مفرد يدل عليه انتهى .

ويجب أن يراعى هذا العمل من فوق وأن يتحرز من وضع اسم كذلك بدل الباقى الاخير كالانسان بدل الحيوان الناطق المائت والا لانقلب شرح الاسم أوحصل المحدود الاول عائداً هذا فيما يرجع الى عمدة العمل فى التحديد .

واعلم أن قسمة الكل الى الاجزاء قريب النفع مما ذكرناه من قسمة الكلى الى الجزئيات فانها توقفنا الى حقيقة الشيء و أجزاء نفسه و

مبادى تر كيبه و العمل نظير العمل فى القسمة السابقة و يجب فيها مراعاة ماروعى فيهامن البدء بالاجزاء ثم أجزاء الاجزاء الى أن يقف التر كيب هذا حال التحديد .

واماالرسم فاسهل تناولا منه وذلك بتحصيل الخاصة وشىء من الاجناس و ينتفع فى ذلك بالقسمة والقسمة الى الاجزاء أكثر نفعاً هيهنا منه فى التحديد لمافيه من الايصال الى لوازم الاعضاء وخواصه سيما المتعاكسة فيعرض من ذلك الوصول الى خواص الانواع كما أن التشريح و كذا التجربة يوصلاننا الى أن الرية للتنفس وهو امر منعكس أى أن التنفس للرية فكل حيوان ذورية تتنفس و كل حيوان لارية له لايتنفس فيقال ان السمك حيوان لارية له أو حيوان لايتنفس .

و ينبغى أن يحدد او يرسم أن لاينفل (كذا ، ولعله لاينفك) عن الاغلاط الواقعة فى عمله وتر كيبه و قدشرح ذلك فى المقالة الباحثة عن الحدود فى كتاب الجدل .

الفصل الثامن

فى شرح الامور الاعتبارية

أقول حيث كان الاعتبار بتسرية الوهم وتصرفه فيما رآه ثابتاً فمن الممكن كما عرفت بل شانه ذلك أن لايقف على حد واحد بل يأخذ

ولايزال يأخذ مابالعرض مكان ما بالذات فمن العسير العسير الحصول على معنى واحد اعتبارى جامع لجميع مايحكم بذلك الوهم .

نعم لو حصل المعنى البادى والاعتبار الاول أو الاصيل الذى هو كالاول بالنسبة الى مايتلوه حتى يستنبط منه ومعه ساير مايلحقه كان له وجه سهو له من وجه فيجب على من يريد شرح معنى اعتبارى و معناه طلب المعنى الاصيل مع ماتصرف فيه الوهم بذلك أن يمتحن بالقيود المكتنفة بالشىء بالحذف والوصل حتى يعرف ماهو الضرورى منها فيحصل اما الاعتبار الاول أو الاصيل .

ويجب عليه أن يضم الى ذلك الأمر الحقيقى الذى يقارنه حتى يعلم بذلك كيفية تصرف الوهم لكن هذا انما يجب اذا لم يستغن عنه لانفهام المعنى بنفسه أو اريد الاستقصاء و الاستتمام المعرفة باستيفاء كيفية التصرف مثال ذلك النافع أو النفع اذا أريد شرحه بادرنا الى ماتحمل عليه النفع فنجد الدواء تحمل عليه أنه نافع ونجد انه مطلوب و مرغوب فيه وطلبه لانه يوجب الصحة أو يوصل اليها و نجد التجارة انها نافعة ومطلوبة وطلبها لانها توصل الى المال و الربح ونجد المال انما يطلب لما يتوخى به من الاستراحة ثم نعتبر أن كل مطلوب هل هو نافع فنجد بعض ماهو مطلوب لانقول أنه نافع كماهو مطلوب أخير أو نعلم من هذ الجملة ان النافع هو الذى يطلب لاجل أمر آخر هو مطلوب أخير أو نعلم فالنفع هو وقوع الشىء مطلوباً لاجل مطلوب آخر وايصاله اليه فيقال أن الاول نافع فى الثانى .

و ينبغي له أن يهيأ من عادات الناس بمرور الزمان واختلاف عقايدهم وسننهم ومايوجبه امزجة الاقطار والبلاد ومايشترك به أنواع الحيوان من التميز و مايتفاوت وتوالى نمو الانسان وانتشاره ومساس انواع الحاجات به و كيفية فعاله وانفعالاته وماشابه ذلك مبلغاً وافياً .

و ينبغي له أن يعرف كيفية تغير المشهورات والاعتبارات و عمدة ذلك وقد فصلناها فى كتاب الاعتبارات أربعة وهى أن يكون بسبب التوصل به الى ترق و تنزل أن يكون بسبب اقتضاء مزاج أو طبيعة وأن يكون بسبب الاختلاف فى النظر والتطبيق وأن يكون بسبب تصرف يخرج من باب و يدخل فى باب مثال مايوجبه طلب الترقى التفاوت الفاحش فى كيفية المسكن لمرور الدهور وفى كيفية الاسلحة والامتعة فما فى كل قرن كالشنيع فيمايتلوه ومرغوب عنه ومثال الثانى اختلاف حال سكان ناحيةمن المعمورة مع من مقابلتهم ومثال الثالث أن الطائفة ترى فعلا حسناً وهو بعينه قبيح عندآخرين ومثال الرابع ان السيد يقول لخدمه لاتصغوا الى ما امرتكم غداً فان اطاعة هذا الكلام الواجبة توجب الغاء أو امره فى غد .

و ينبغي له أن يعتبر حال المشروح و هل له نظيرا و ضد و يتعاون باحواله على أحوال المشروح فان أحوال النظير نظير للاحوال وأحوال الضد ضد للاحوال و ربما كان العلم بالمتقابلات واحداً وذلك كالشريف و الوضيع والغنى و الفقير و النافع والضار والخير والشر .

وينبغى له أن يعتبر حال المشروح هل له مضائف فان المضائف

يعرف بالمضائف وفى جميع ذلك يعتبر الشروط والاغلاط والتحذيرات المذكورة فى كتاب الجدل هذا لوأريد بيان تمام المعنى المشهور و الاعتبارى لكن ربمايكتفى فى الجدل فى تعريف الامر الاعتبارى أو الحقيقى الواقع فى الجدل بمجرد ذكـر ما به يمتاز و يفيد تصوره بوجهٍ ما كتعريف الكل بجميع أجزائه فيقال أن العدالة حكـمة و شجاعة وعفة وتعريف الشىء بلازم من لوازمه أو بمضائفه أو بمقارنه ونحو ذلك هذا هو التحديد.

واما انتزاع الحقيقة من المشهور والاعتبارى فيمكن أن يتوصل اليه بماسلف من الشرح وبطرق اخرى تفيد الاقتضاب.

وينبغى له أن يحصل اثر الاعتبار الذى يزيد الاقتضاب منه و غايته فان الاعتبار انما يتوخى للحصول الى الغاية المطلوبة.

و ينبغى له أن يلاحظ ما يترتب عليه هذه الغاية من الامور الحقيقية فان غايات المشهورات والاعتباريات آثار للامور الحقيقية أو للاعتبارات السابقة عليه فربماكانت الغاية أثراً لامرمعين وربما ـ كانت لامور كثيرة يحصل الغرض لووضع كل منهما موضع ذى ـ الغـاية.

ثم اذا فحص عن هذه المعانى وعثره على شىء منها تبين و بين أنه مشاركلهذا الامر الاعتبارى فى الشرح والتعريف مثال ذلك قول الفيلسوف أن الواجب تعالـى متكلم من صدر عنه الكلام و الكلام هو القول الكاشف عما فـى الضمير و اتخاذ اللفظ فـى ذلك لسهولة

مأخذه والا فلو كان بغيره وادى مؤداه كان كلاماً فكل ما به يكشف عن الضمير فهو كلام لذى الضمير فوجود المعلول عن وجوده فى ضمن علته بنحو اشرف ومناسبة لعلته معه كلام للعلة لكشفه عنه ولايشترط فى الكشف أن يكون عن وضع ولافى الضمير أن يكون مثل قوة من من قوى الادراك و كذلك لايشترط فى الصدور الحدوث سيما الزمانى هنه فالعلة متكلم بمعلوله و الواجب علة على الاطلاق فهو متكلم بفعله .

الفصل التاسع
فى تركيب الحجة

و الغرض اما افادة اليقين واما الامتناع والاسكات وغير ذلك والاول لايكون الا فى قضايا نسبها حقيقية يعطى عليه البرهان .

و الثانى يكون فيها و فى غيرها كالمشهورات والمسلمات فقد فرغ عن هذا فى كتابى البرهان والجدل و اول مايجب على المحتج أن ينظر فى المطلوب و يعتبر حاله هل هو قضية حقيقية النسبة أو مشهورتها واعتباريتها وذلك بالنظر فى حد ما من حديها والنسبة و كيفيتها هل الحد له حقيقية و هل كيفية النسبة كيفية حقيقية كالضرورة والامكان وذلك بأن يأخذ شيئاً لايحمل اولايوضع عليه بوسط فيعتبر أنه هل هو بديهى الحمل أو الوضع اولا اذ قدتبين أن كل قضية نظرية تحتمل اوساطاً تصير بها قضايا اولية أو غيرها من اصول

البديهيات .

فعند كل قضية نظرية قضيتان بديهتان على الاقل و القضية البديهية لاتكون اعتبارية ولامشهورة فقط .

واما اعتبار أنه بديهى فذكر الشيخ مايقرب اخذه من أنه اعتبر وجعل نفسه كأنه حصل فى العالم دفعة و هو مميز و لم يعود شيئاً ولم يؤدب ولم يلتفت الى حاكم غير العقل و لم ينفعل عن الحياء والخجل فيكون حكمه خلقيا لاعقليا ولم ينظر الى موجب مصلحة فيكون بوسط لابضرورة واعرض عن الاستقراء ايضاً فيكون بوسط لم يلتفت الى أنه هل ينتقض عليه شيء واذ فعل هذا كله وامكنه وأن يشكك نفسه فيه لم يمكنه انتهى .

وقريب منه ماقاله أبو نصر فى وصية فى كتاب البرهان والذى ذكراه انما هو فى الحكم الاولى ويظهر منه حال ساير الضروريات .

وبالجملة فاذا عمل هذا العمل امكنه أن يميز القضيه الحقيقيه النسبة من غيرها ثم يشتغل بتركيب الحجة عليها على السبيل الذى نحن شارحوه انشاء الله .

فنقول اذا اريد البرهنة على مطلوب فلينظر فيه هل النسبة ملازمة مع نسبة اخرى أو عناد بغير التناقض فامكان شيء منهما اخذ منه .

ان القياس ينبغى ان يؤلف استثنائياً وان لم يكن فيوضع طرفا المطلوب و يحصل جميع محمولاتهما و موضوعاتهما ثم يؤخذ ما هو موضوع

لكليهما أو محمول لكليهما أو موضوع لاحدهما ومحمول للاخر و يؤلف منه ومن الحدين قضيتان ويكون ذلك على احد الاشكال الثلثة و اما الشكل الرابع فلايمتنى به اعنى لايؤخذ مايوضع الاصغر و يحمل على الاكبر وقداهمله المعلم الاول لقلة جدواه و كثرة شروطه و بعده عن الطبع و ان لم يحصل المطلوب كان القياس مركباً فيؤلف من المفردات المحصلة اسمان كل واحد منهما له وضع أو حمل مع واحد من حدى المطلوب فيؤلف منهما قضية و يطلب الموضوعات و المحمولات لحديها وهلم حتى يعثر على المطلوب وفى كل طبقة يعتبر فى بادء بدء.

قال أبونصر فى جواب الأسؤلة فيماسئل عن اكتساب المقدمات كيف ينبغى أن يكتسب و فيماذا ينبغى أن ينظران لكل مطلوب موضوعاً ومحمولا هماحداه وجزئاه والاجزاء التى يحمل على الشىء سبعة جنس الشىء و فصله وخاصته وعرضه وحده ورسمه وماهيته و هذه السبعة بعينها هى التى توضع للشىء و يحصل من ازدواجاتها ثمانية و عشرون ازدواجاً ثم يطرح منها اقترانان لاجل ان السالبة الكلية تنعكس على ذاتها واذا لم يطرح يكون مكررة فيبقى ستة و عشرون اقترانا والازدواج مثل أن يقترن محمول المحمول بمحمول الموضوع ومحمول الموضوع بمحمول المحمول أو محمول المحمول بموضوع الموضوع أوموضوع المحمول بموضوع المحمول أو موضوع المحمول بموضوع الموضوع فان كان موضوع المحمول نوع الانواع

فانه يطرح فى موضوع الموضوع لان موضوعه اشخاص و الفيلسوف لايكترث بها وان كان موضوع المطلوب شخصاً فانه ينبغى أن ينقل الحكم الى نوع ذلك الشخص ثم يرد اليه فى هذا الموضع و يتبين منفعة الشكل الثانى أو ما صورته صورة الشكل الثانى وذلك أنه اذا نظر فى مباينات المحمول و محمولات الموضوع أو عكس ذلك فان هذا هو الشكل الثانى و كذلك انتاج السالبة والموجبة الجزئيتين انما يكون بالشكل الثالث أوماصورته صورة الشكل الثالث ولولا ذلك ماكان بهذين الشكلين انتفاع بعد مابين الحكيم يعنى به المعلم الاول أن المطالب الاربعة و هى الموجبة الكلية و السالبة الكلية و الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية تتبين فى الشكل الاول انتهى .

ويجب عليه أن يعتبر ولايذهل عن الاغلاط اللفظية والمعنوية المبينة فى كتاب المغالطة .

وينبغى له أن يعتبر أن المسئلة داخلة فى أى علم و موضوعه كذلك حتى لايحصل الاشتباه أو الاطناب فى أخذ أى موضوع و محمول كان بل يؤخذ بالمناسب ومالايخرج عن المحمولات الداخلة لمعلوم المسئلة داخلة الموضوع تحتها .

وينبغى له اذاكانت المسئلة مما اختلفت فيه الاراء أن يفحص عن السلب الموجب لذلك الاختلاف بمقدار يفى بأغراضهم ودواعيهم اخذاً بقضايا حدسية ظنية غير يقينية وحال الناس والجمهور فى فهمه ورأيهم فيه فربما أفاد ذلك حدساً بالمطلوب وتنبهاً بالحق اذا المطلوب

انما يحصل غالباً بالحدس قبل البرهان اذيفترق الحدس عن الفكرة بسقوط المقدمات المتوسطة أو كونها غير مدركة تفصيلا .

الفصل العاشر

فى الاحتجاج على القضايا الاعتبارية و المشهورة

اقول وهى فى بابها كالقضايا البرهانية غير أن الواجب أن يؤخذ مباديها و أوساطها من الاراء المحموده و الاراء الكلية العامة دون الحقيقية فان المبدء الحقيقى اذا توسط مع نسبته و كيفيته فى قضية اعتبارية مشهورة كان من تشبيه الاعتبار بالحقيقة فمن تعلق بالبرهان على مطلوب وهمى فقد قنع بالشعر من الجدل و هذا هو حال الحجة على قضية وهمية من مبدئها و قديستعمل فى هذا الباب القضية الحقة لكونها مشهورة لالكونها حقة فيتغير الكيفية أو النسبة .

و اليكن هذا مبلغ مانقوله فى التركيب والحمد لله والصلوة على اوليائه تمت فى اليوم الثامن من محرم عام ثمان و اربعين وثلثمأة بعدالالف والحمد لله كثيراً .

التحليل

بسم الله الرحمن الرحيم

مقالة معمولة فى صنعة التحليل
مرتبة على خمسة فصول :

الفصل الاول فى الفرق بين التحليل والتركيب و الغرض من التحليل .

والفصل الثانى فى قواعد كلية يبتنى عليها التحيل .

الفصل الثالث فى أن الغلط الواقع فى القضية انما يقع من جهة التصور .

الفصل الرابع فى تحليل المعرف .

الفصل الخامس فـى تحليل الحجة وعنده تمام الكلام و بالله التوفيق .

الفصل الاول صنعة التحليل وضعها المعلم الثانى ابونصر بعد مالم يترجمها ضنابها بعض المترجمين و وضعها فـى كتاب القياس ثم جرت العادة بذلك وهى بالفرع اشبه منها بالاصل هذا .

واعلم ان صنعتي التحليل والتركيب كالمتعاكستين فان التحليل تفصيل الاجزاء التى للمعرف أو الحجة وتفريقها والتركيب تركيبها وجمعها فان أخذنا من المجموع و انتهينا الى الاجزاء كان تحليلا و ان أخذنا من الاجزاء وانتهينا الى المجموع كان تركيباً لكن الامر الذى يوجب تعدد البحث والنظر فيهما اختلاف الغرض فى الصنعتين، فان التركيب يستعمل للوصول الى قول معرف أو حجة تفيد التصديق لمطلوب والتحليل يستعمل لايجاد الاجزاء التى عليها يبتنى معرف ما مفروض أو حجة كذلك هذا بحسب الغرض وان كان كل منها يحصل منه مايتاتى من الاخر وبالعكس بلافرق فارق .

و من هناك يظهر أن الحاجة الى احضار أسباب المغالطة عند التحليل اكثر ويظهر ايضاً ان العمدة فى أفراد التحليل هو تحصيل مقدمة مذكورة فى البيان أو مطوية ينتج به المطلوب أو مقدمة وقعت المغالطة لو وقعت فيها وان الغلط كيف وقع فيماوقع وماالسبب فى وقوعه هذا و اذا بلغ الكلام هذا المبلغ فنقول ان المقالة التى عملناها فى التركيب يكفيك فى التحليل اذاعملت بالعكس على الوجه المبين هناك فى طى عدة فصول و لانعيدها غير انا نجمل القول فيها هيهنا فى فصل ثم نأتى بعده بفصل لم نبين فيه قضية نحتاج اليها فى تمام التحليل لم يتبين هناك و لافى صناعتى البرهان و الجدل و لافى صناعة المغالطة وهى أن كل غلط فى قضية فانه عن تصور ما ثم نلخص القول بعد ذلك فى قانون تحليل المعرف والحجة فى طى فصلين وتتم بذلك

المقالة انشاء الله .

الفصل الثانى

فى قواعد كلية يبتنى عليها قانون التحليل

اعلم ان الوجود والثبوت على قسمين فمنه حقيقى وهو الذى يترتب عليه الآثار الحقيقية ، ومنه اعتبارى و هو الذى ليس كذلك بالقياس الى الامر الحقيقى و الاعتبار يعرف بوجه ما باعطاء حد أو حكم للشىء ليس له فى نفسه بالوهم و الامر الاعتبارى يمكن أن يؤخذ حقيقياً غير متغير أو اعتبارياً .

واعلم أن الامر الاعتبارى لاحد له ولارسم ولابرهان عليه الا بوجه مايرسم به وهو بيانه ببيان منشأه وكيفية التصرف الوهمى وأما الامـــور الحقيقية فان لها الحد والرسم وعليها البرهان و كذلك المشهورات والاعتباريات المأخوذه كذلك يرسم ويبرهن عليها .

واعلم أن كل قضية احد طرفى نسبتها موضوعاً كان أو محمولا كان حقيقيافالطرف الاخر والنسبة كذلك وان كان اعتباريافاعتباريان .

واعلم ان كل نظرى اذا انحل مع أوساطه انحل الى ضروريات مترتبـة .

واعلم ان الذاتى يتميز عن العرضى بامور ترجع الى ان الذاتى

بين الثبوت للشئ وان أقسام الذاتي والعرضى تتميز بالحدود والشروط فهذه عامة مابيناه فى مقالة التركيب مما نحتاج اليه فى عمل التحليل.

الفصل الثالث

الغلط الواقع فى القضية انما هو عن غلط فى تصور ما ونعنى بالغلط اعتقاد هو هو وليس هو هو أو العكس فاذا فرضنا قضية من شأنه أن يحصل بها العلم وقد غلط فيها فاما أن يكون الغلط فى امر العلم و اما أن يكون من جهة النسبة والكلام فى الثانى فحينئذ لايخلو اما أن يكون الغلط فى احد الطرفين بوضع ماليس هو الشئ مكان الشئ لامر يوجب الغلط ولارتباط واشتباه يقع بينهما أو يكون لغلط فى النسبة بأن يوضع السلب مكان الايجاب أو الضرورة مكان الامكان فان كان الغلط لغلط فى احد الطرفين فهو لغلط فى تصور ما و ان كان الغلط فى النسبة فتلك النسبة بماهى علمية اما أن تستغنى عن الوسط أم لا وينتهى لامحالة الى مايستغنى عن الوسط مع كون الغلط واقعاً فيها مع فرض عدم انتساب الغلط فى الأثناء الى احد الطرفين .

فاول قضية وقع فيها الغلط يجب أن يكون الغلط فيها مستنداً الى احد الطرفين فان هذه القضية اما أن تؤخذ عن أولية أو قضية ذات وسط .

والاول محال اذ المفروض ان القضية الباطلة غنية عن الوسط و

الطرفان محفوظان فيكون قضية أولية اشتبه فيها مع تصور الطرفين على ماهما عليه هذا محال .

و الثانى ايضاً باطل فان الوسط فى القضية المعدول عنها لابد أن يكون حينئذ مغفولا عنه و هذا على قسمين اما أن يكون لان الوسط صار منسياً أو لانه مغفول عنه لغاية الظهور كما ربما يشتبه غيرالاولى بالاولى لظهور النسبة وعلى الاول لايكون القضية المشتبه فيهاعلمية لعدم وجود العلم بالوسط والمفروض كون القضيتين علميتين هف .

وعلى الثانى تكون النسبة فى القضية المعدول عنها واضحة و حينئذ لاتكون النسبة مغفولا عنها حتى يحصل الاشتباه فيؤخذ سلب مكان ايجاب أو بالعكس مثلا .

فتبين من جميع ذلك ان الغلط فى قضية ما لايقع الا من جهة تصور ما واما اذاكان الغلط من جهة العلم والتصديق كاشتباه غير العلم كالظن الغالب والعلم العامى بالعلم الثابت فمن المعلوم انه خارج عن محل الكلام وراجع الى الغلط فى امر النسبة بوجه ما (١) .

---

(١) لان الغلط فى الحكم يكون التصديق علميا وهذا بالحقيقة تصديق منه مدظله .

الفصل الرابع
فى تحليل المعرف

اختبر اولا ان المعرف المشروح امر حقيقي أو اعتبارى مشروح مشهور فان كان امراً حقيقياً فضع المعرف ثم فصل اجزائه الاعم منها والاخص ثم اعتبر حال كل رسمه ذاتياً و عرضياً اعنى ان الاعم هل يصدق عليه رسم الفصل أو رسم الخاصة .

ثم اعمد بعد ذلك الى شروط الحد و الرسم و اعتبر بذلك حال المعرف المشروح انه هل على ماوضع عليه اولا ويتبين بذلك الحال .

واما المعرف للامر الاعتبارى فالامر فيه سهل حيث أنه يكتفى فى تعريفه بمجرد حصول تميزما للمعرف .

الفصل الخامس
فى تحليل الحجة

اذا اردت تحليل الحجة فاختبر اولاان المطلوب حق أو مشهور فايهماكان فاعتبر شروطه ثم فصل المقدمات المأخوذة فى الحجة وضعها

مقدمة مقدمة ثم انظر هل بينها مقدمة يوضع بوضعها أو برفع برفعها المطلوب فان عثرت على مقدمة كذلك فاعلم أن القياس استثنائى فخذ بها واستنتج المطلوب بالاستثناء .

وان لم تجد مقدمة كذلك فانظر هل هناك مقدمة تشارك المطلوب فى حد فان عثرت بها فاعتبر حال حدها الاخر هل يرتبط مع الحد الاخر للمطلوب بأن يكون بين هذين الحدين وضع و حمل فان تم ذلك فقد تم شكل من الاشكال .

واعتبر فى كل ذلك شروط الهيئة فى الحجة من أى شكل كانت ثم طبقها مع النتيجة كماً و كيفاً .

ولا تذهل من العكس مستوياً ونقيضاً ومن العدول والبساطة فربما تم الدليل بضم انعكاس أو بعدول بعد البساطة عند وجود الموضوع .

ثم اعتبر حال المواد هل هى ضرورية أو محتاجة الى وسط فان احتاجت الى وسط كان القياس مركباً وكانت المقدمات المحصلة بمنزلة المطلوب فاستألف العمل

وان وجدت المقدمة المشتركة لكنها مشتركة مع المطلوب فى حد و غير مرتبط مع الاخر فى حد آخر فضع الحدين اعنى الحد الغير المشترك منها ومن المطلوب كأنهما مقدمة واطلب وسطاً يتخلل بينهما ان لم تجد مقدمة يوضع بوضعها أو برفعها هذا المطلوب فان وجدت ذلك فقد تألف به شكل واستنتج المطلوب الاول بقياسين مثاله قولنا العالم محدث لتألفه من الحوادث و المؤلف وجوده بوجود

اجزائه فانه ينحل الى قولنا العالم مؤلف من الحوادث وهذا لايرتبط بالحدالاخراعنى المحدث ونجد قولنا وجودالمؤلف هووجود اجزائه وسطاً فيه فيرتب و يصير قياسين العالم مؤلف من اجزاء حوادث و المؤلف منها ليس الا هذا الحادث و ذاك الحادث ينتج ان العالم هو هذا الحادث وذاك الحادث ويضم الى قولنا اذاكان كذلك كان حادثاً ينتج عن العالم محدث .

واعلم ان هذا التفصيل فى غير قياس المساواة كمااذاكان القياس استثنائياًأواقترانياً حملياً أوشرطياً متصلا أو منفصلا بتفاوت يسيرفى الاواخر واذاكان القياس قياس مساواة فالحال كغيره غير ان المقدمة الخارجية ينبغى ان تستخرج وتوضع علىحدتها ثم توضع مكانها كما تستعمل فى فنون الرياضة كان يقال ان زوايا المثلث الثلث تساوى قائمتين لانا اذا اخرجنا من زواية الرأس خطاً موازيـاً للضلع الموتراحدث ثلث زوايا والزاويتان غيرزاويةالرأس تساويان الحادثتين عن جنبتيها ومجموع الثلثة يساوى قائمتين ومساوى المساوى مساو وربماتحذف هذه المقدمة لوضوحها هذا اذا حصل الغرض من المقدمات المحصلة بالتحليل وهو انتاج المدعى والمطلوب بها لورتبت ترتيباً قياسياً جيداً .

وأن لم يحصل الغرض بذلك فضع الحدود التى تطلب بينهاوسطاً ثم اعمل بالتركيب و حصله و رتب القياس و ان لم تحصل فان حصلت ماينتنج خلافه و انكشف به الغلط كان المدعى باطلا منحلا و الا فهو غيرمدلل ممنوع .

واعلم ان وقوع المغالطة فى الحجة يعلم بالتحليل من وجوه.

احدها الوصول الى انتقاض شرط من شروط الهيئة كماً أو كيفاً فى الاثناء.

وثانيها الوصول الى مقدمة لم تستعمل فى اثناء الاحتجاج ذات وسط و هى غير ضرورية فيعلم انها مقدمة وهمية قداشتبهت بالاولية من القضايا لامور توجب فى الوهم الاشتباه فـى الحكم و من شواهد كونها وهمية ان مايخالفها مسلم ايضاً حتى اذا انتج فغير مسلم.

و ثالثها الوصول الى مقدمة غير مبينة فى الحجة و لايوصل التر كيب كما مرذكره الى وسط متخلل ينتج المطلوب والطريق الى تحصيل هذا النوع من الغلط وابانته بعد ماسلفنا فى الفصل الثالث ان كل قضية يغلط فيهافانما يغلط لغلط فى تصور ماهو أن نعمل بالتر كيب ونحصل به المحمولات الشبيهة بالمحمولات التى هى فى ذاتها محمولة ويختبر بذلك المطلوب هل يستنتج بذلك كله وان لم يحصل الغرض فبما يشبه الشبيه بالمحمول وهكذا حتى ينتهى الى ماينتج المطلوب فان الامر غير خارج عن ذلك البتة و ان لم يحصل الغرض بعد ذلك كله فمن المعلوم ان فـى الحجة سهواً و قدغلط المحتج بها وخبط فى استدلاله و أما الغلط فى امر العلم حسبان ماليس به علماً كالظن الغالب ونحوه فخارج عن غرضنا من هذه الجهة وداخل فيه من جهة اخرى هذا كله فى البرهان.

و اما الحجة الجدلية فالحال فيهاكالحال فى الحجة البرهانية

غير ان المواد فيها اذا حللت فمن الواجب ان تحلل الى مبادى الجدل من المشهورات والمسلمات وبمثله يمكن المشى فى الخطاب لومست الحاجة فيها الى ذلك .

وينبغى فى جميع هذه الاحوال المراقبة التامة لاحضار اسباب المغالطة سواء كانت لفظية أو معنوية واختبار الحال .

وينبغى أن لا يرفع اليه عن المطلوب بوجدان المقدمات ناقصة أو باطلة ولا عن سائر المقدمات اذا وجد شئ منها باطلا أو مشتملا على زائد كالطريق الاولى أو لفظ ينبغى أو غير ذلك من اسباب الخطابة و الجدل المستعمل فى البراهين بل يحذف الزايد ويتم الناقص ويستتم الغرض .

هذا آخر الكلام فى مقالة التحليل والحمد لله اولا و آخراً وقع الفراغ عن تسويده اليوم الثالث عشر من محرم عام ثمان واربعين و ثلمأة بعد الالف من الهجرة النبوية (ص) .

اعتباریات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على الدوام والصلوة على محمد وآله والسلام .

هذا ملخص ماوضعناه من القول في توسيط الانسان بل مطلق الحيوان ادراكاته الوهمية والامور الاعتبارية بينه وبين كمالاته الثانية .

و انا لسنا ننسى مساعي السلف من عظماء معلمينا و قدمائنا الاقدمين وجهدهم في جنب الحقائق فقد بلغوا مابلغوا واهتدوا وهدوا السبيل شكر الله مساعيهم الجميلة لكنا لم نرث منهم كلاماً خاصاً بهذا الباب فرأينا وضع مايهم وضعه من الكلام الخاص به ولم نر كن فيما وضعنا من بيان الا الى البرهان الصريح فيما يمكن فيه ذلك و الى التوهم المجرد في غيره هذا و ان الامر خطير و الزاد يسير و الله المستعان .

كلام في غرض هذا الكتاب

الانواع المحصلة في نفس الامر سواء كانت مجردة دل البرهان على وجودها أو مادية طبيعية غير ذوات الادراك من الحيوان امور

محصلة الذوات ولها كمالات ثانية تقتضيها طبايعها باقتضاء حقيقى اما موجودة معها فى اول وجودها كما فى الامور المجردة أو بواسطة اعداد المعدات الخارجية كالطبايع البسيطة من العناصر وأما ذوات الادراك من الحيوان ان فليست فى ذاتها تامة ولأن افعالها تترتب على طبايعها ترتباً خارجياً ضرورياً من جميع الجهات على ان لها مثل ساير الموجودات تماماً و لها ايضاً فى طريق كمالاتها أوساطاً فمنها أمور غير ضروريه غير حقيقية تترتب على امور حقيقية وتترتب عليها امور حقيقية فهى أمور غير حقيقية متوسطة بين حقيقتين .

فملخص غرضنا من الكلام الموضوع فى هذا الباب هو معرفة انها ماهى ، و انها كيف تترتب على الامور الحقيقية ، و كيف تترتب عليها الامور الحقيقية هذا .

و هذه المباحث أشبه بأن يتفرع على علم النفس و الكتاب مقالتان والله المستعان .

المقالة الاولى

فى كيفية استتباع الامور الحقيقية للامور الاعتبارية

ستة عشر فصلا

الفصل الاول فى الغرض من هذه المقالة .

الفصل الثانى فى حقيقة الاعتبار ووجه حاجة الانسان اليه .

الفصل الثالث فی کیفیة نشوه والاعتبار الاول .

الفصل الرابع فی اصول الاعتبارات الر اجعة الی الاجتماع .

الفصل الخامس فی لوازم الاعتبارات .

الفصل السادس فی بناء العقلاء والمجتمعین وانه لایتغیر بنفسه.

الفصل السابع فی الحسن والقبح .

الفصل الثامن فی ان مابنوا علیه هل یتغیر و انه کیف یتغیر اذا تغیر .

الفصل التاسع فی الکلام والوضع .

الفصل العاشر فی الملك ولوازمه .

الفصل الحادیعشر فی الریاسة والمرئوسیة ولوازمها .

الفصل الثانیعشر فی البعث والزجر والاطاعة ونحوها .

الفصل الثالث عشر فی الاطاعة ایضاً .

الفصل الرابع عشر فی الکلام علی الاعتبارات حال التساوی بین الطرفین .

الفصل الخامس عشر فی انهم یعملون فی اعمالهم بالعلم .

الفصل السادس عشر فی عملهم عند غیره وعند ذلك نختم المقالة انشاء الله تعالی.

الفصل الاول

فی الغرض من هذه المقالة

حيث ان بين كمال الانسان بل مطلق الحيوان ونقصه اموراً و آراء اعتبارية يتفرع عليها كمالاته الثانية فالغرض فی هذه المقالة . بيان أن احتياج الانسان الی هذه المعانی الوهمية لماذا وان اول ما يحتاج اليه ماذاو كيف يحتاج اذا مايحتاج وانه هل يتغير هناك اعتبار و كيف يتغير اذا ماتغير و ان الحسن والقبح ماهما و كيف هما ؟ ثم ان الاعتبارات العامة التی لايتم بدونها الاجتماع الحيوانی أوالانسانی ماهی وانها ماذاتستعقب و كيف تستعقب اذاما استعقبت و كيف يختلف كل ذلك .

ثم ان العمل عن أی اعتقاد أن يكون و كيف يجب أن يكون واذاتعذر الاعتقاد الواجب فكيف والی مااستراحة واعطاء السبب فی جميع ذلك .

الفصل الثانی

فی حقیقة الاعتبار و جهة الحاجة الیه

نقول نوع الانسان بل کل ذی‌ادراك لایتکمل الابافعال تتوقف علی‌الارادة والارادة لاتتم الا عن‌علم‌وهذا بالضرورة فهو بمبدء نوعیته یقتضی أذعانات تتکون عنها الارادة لکن الاذعان بالنسبة الضروریة الحقیقیة بمعنی‌النسبة التی‌یوجد فی الخارج بین طرفین من شأنهما أن یوجدا بعینهما فی الخارج بعینه سواءکانت‌النسبة صادقة کقولنا الانسان متعجب أوکاذبة کقولنا الفرس ناطق وبالجملة الاذعان بهذه النسبة لایوجب ارادة فهی عن‌علم بنسبة غیرحقیقیة غیرضروریة وهذا لایتم الا بکون النسبة غیرحقیقیة الطرفین و الکیفیة أو غیرحقیقیة شئی من ذلك .

فتبین أن‌الانسان بالطبع محتاج الی علم‌ورأی غیرحقیقی تتم‌به ارادته وبها کماله الحقیقی .

ثم‌نقول ان الانسان یروم بارادته الی تحصیل مااذعن به وهذا بالضرورة فبین فعله الذی هو کماله و بین هذا العلم و الاذعان الغیر الحقیقی‌ارتباطاً ما فمن‌الجائز أن یختلف هذاالعلم‌والاذعان باختلاف

هذا الفعل لو كان هنـاك اختلاف و يتعـدد بتعدده لو كان فيه تعدد اذ الارتباط بعدما كان بالحقيقة لا بالعرض لم يتم الا بوحدة ما بالحقيقة بين المرتبطين .

فتبين ان لو كان فى كمال الانسان تعدد و اختلاف كان نظيره بعينه فى علمه واذعانه الغير الحقيقى .

ثم نقول ان الانسان و كذا نوع الحيوان مختلف القوى يحتاج الى افعال مختلفة تكمل بها قواه .

وايضا الانسان وجل الحيوان لا يتم له بنفسه ما هو الخير بالذات والكمال المطلق من جميع الجهات الا باجتماع وتعاون فهناك ما هو الخير الاضافى و هو الخير فى ظرف الاجتماع وهو النافع المماس للخير بالذات كالاكل بالنسبة الى الهضم مثلا ومنه ما هو نافع فى النافع و كذلك هناك شر هو الضار المماس للشر بالذات ونافع فى الضار و هكذا كما كان له امثال هذه الامور فيما لا يحتاج فيه الى اجتماع و هذه افعال ارادية فهى تحتاج الى علوم واذعانات غير حقيقية تختلف و تتعدد باختلاف ما اعتبرت عنده و تعدده وينتشر بذلك الاذعانات و الاعتبارات باختلاط بعضها مع بعض ويتصل جميع ذلك واقفة عند الخير بالذات والكمال الذى بالقوة .

فتبين ان الانسان و ما يناظره يحتاج بالطبع الى اذعان وعلم غير حقيقـى وان هذا العلم و الاذعان يجب أن يتعدد بتعدد كماله و ما فى سبيل كماله .

فلنبين ان هذا الاذعان والعلم غير الحقيقى ماهو فى ذاته .

فنقول ان هذه المعانى و الامور غير الحقيقية لابد ان تنتهى انتزاعها الى الامور الحقيقية سواء كانت تصورية أو تصديقية لان النفس ليست تنشئها فى ذاتها بلااستعانة بالخارج والا لم يكن صدقها على الخارج غير متغير كالكلام يقع دائماً محمولا على الاصوات بشرط مخصوص فبينها وبين الامور الحقيقية نسبة ما وهذا ليس فى الخارج فهو فى الذهن وهذا ليس بانشاء النفس اياها من غير مبدء كما عرفت فهو بمبدء فهو بمشاركة المعانى الحقيقية اذبدونها لاارتباط بين ـ المعانى البتة ونعنى بالمشاركة نوعاً من الاتحاد فهى المعانى الحقيقية مع تصرف ما من الوهم والا لم يتحد أو لم يختلفا وهو ظاهر .

فتبين من جميع ذلك أن الاعتبار هو اعطاء حد الشئى أو حكمه لشئى آخر بتصرف الوهم و فعله و كلامنا فى هذا الكتاب منحصر فى الاعتبارات المتوسطة بين الحقيقتين اعنى الكمال والنقص .

الفصل الثالث

فى كيفية نشو الاعتبار ومنشائه وماهو الاعتبار الاول

انا اذا تعمقنا وخلنا من انفسنا مجردة اياها بادء وقوعها فى الدنيا أو توهمنا طفلا تولد الان ولم يأخذ من المعارف غير بعض ـ الاعتقادات الاوليه وقد عرف انه هو واحس ببعض أعضائه وأنه من بدنه

واذكان له قوى منها الغاذية والهاضمة ووقع فى معدته شئى فالحالة التى يجدهامن نفسه بالنسبة الى نفسه لم يفرق بينها وبين النسبه التى بين بدنه و رأسه والنسبة نسبة الضرورة ثم اذا خلت معدته بالهضم و جاع احس ثانياً بعين هذه النسبة وتحرك نحو الغذاء بعين هذه العقيدة فى النسبة .

فهذا هو الوجوب الاعتبارى ومنشائه الضرورة الحقيقية .

وكان هذا اول خديعه خدعت بها الفطرة (١) الانسانية اياه لتتوصل بها الى الخير بالذات والكمال المطلق الحقيقى و الغرض من هذا التمثيل والا فلعل قبله عقبات .

وكان هذا اول مادة تفطنت بها النفس واما نحو الحرمة والاولوية ونحو ذلك فبعد هذا بكثير .

ومع ذلك فلايخلوا قضية عملية عن هذه المادة اعنى الوجوب و ان كانت المادة فى القضية اصالة هى الاولوية أو الامتناع لكن الفعل أو الترك لايخلوان منه و يمكن الاستدلال على ذلك بعد التجرد و التعمق المذكور بماسيجيىء انشاءالله من حديث الاعتذار فى الفصل السابع وبما سيجيىء انشاء الله فى الفصل السادس من المقالة الثانية ثم اذاتوصل بمراده أخذ فى استيفاء غرضه منه فلوحصل وبدء ثم مانع

(١) و المراد بالفطرة هو الطبيعة بماهى تسرى بالوهم النسب بالضرورة منه مدظله .

من ذلك صعب عليه و تألم فلو استشعر بامكان دفعه أى بجانب ليس فيه ذلك بادر بذلك وأخذ بذلك بالقدر المقدور ولم يذهل بعد من احساس النسبة المذكورة فتراه ينحو بذلك اعتبار اللازم الملاصق لنفسه لما حاذه و هذا اصل اعتبار الملك ثم اذا احس بتنحى المانع بذلك و سهولته مال الى حيث يدفع منه و به كالماء يفيض ثم يجرى على اخفض سطح و جهة ثم قليلا قليلا الاسهل فالاسهل والاملس فالاملس حتى يستوعب و الطبيعة مائلة الى الاخف الاسهل لتدرج قوتها فى جانبى الشدة والضعف وبالجملة من هناك يقتضى اعتبار القوة والرئاسة اصلهما ذلك النسبة التى بين المؤثر والمتأثر و كل بمقتضى المبدء الطبيعى فيه بالنسبة الى الكمالات الثانية .

الفصل الرابع

فى اصول الاعتبارات الراجعة الى الاجتماع

بعد ذلك اذا فرضنا للانسان بادء اجتماع مع غيره لبعث الطبيعة الى تحصيل الواجب غير التام لولا الاجتماع طرء هناك مايحتاج اليه الاثنان مجتمعين من الاعتبار وكان ذلك أو عمدته امران .

احدهما الافهام واحضار ماتنبه به احدهما عند الاخر بالاشارة ليرجع حسه الى مارجع اليه حس الاول باى نحو اتفق لكن الفطرة مائلة الى الاسهل فالاسهل و الغائب عن البصر يتوصل اليه بالسمع

نشاهد امثال ذلك كثيراً في سائر الحيوانات وينتشر عند ذلك تفاصيل الالحان والتراكيب من الحروف الهجائية ولقدكانت الكلمة الواحدة الدالة على معنى واحد عند القرون الاولى مؤلفة من نحو عشرين حرفاً حتى انجر الامر بالاخرة الى ان أفيد بالحرف أو الحرفين ماكان يفاد بعشرين .

ثانيها مايحتاج اليه الكمال من الاعتبار القائم بطرفين فانهما اما بالنسبة اليه سواء أو بالتفات أحدهما مثلا مؤثر و الاخر متأثر و يتفرع على الاول اعتبار العقد و العهد وغير ذلك بحسب الصلاح الاجتماعي لينال كل الى كماله اللائق بحاله كانواع البيوع والمعاملات والمعاهدات و على الثاني اعتبار الرئاسة و المولوية والامر والنهي وغير ذلك وهذه الرئاسة التامة بمجرد اعتبار التأثير غير الرئاسة الجامعة لقوى عدة كما في رئيس المنزل فالمحلة فالبلد فالمملكة فالاقليم فالعالم الباحث عنها الحكمتان العمليتان المنزلية و المدنية و هذا اختصار يأتيك تفصيله بعد هذا انشاء الله تعالى و المقصود هيهنا ابانة أن الامر الاعتباري امر تصوره الفطرة ويذعن به الانسان لتكميل قواه بخديعة خفية فطرة الله التي فطر الناس عليها ليتوصلوا بذلك الى غايتهم .

الفصل الخامس

فی لوازم الاعتبارات

ثم ان الاعتبارات تفترق عن الحقائق بانها ثابته على ماهى عليها و هذه متزلزلة غير ثابته اذ المأمور فى نفسه لايمتنع ان لايأتمر و المعلول يمتنع ان لاينفعل عن علته فمست حاجـة الفطرة ان تعتبر لكل اعتبار أولماهو من بينها اقوى تزلزلا لوازم وتبعة من خير أوشر بمايناسبه تؤكد به ذلك لما ان الخير أو النافع الذى فى صراطه مطلوب مجذوب اليه والشر والضار الذى فى صراطه محذور مهروب عنه بالطبع .

فتعتبر فى باب الاوامر والنواهى العقاب الذى هو شر أو ضار لازماً أو طبعة لعدم الايتمار والتناهى و تعتبر الثواب وهو الخير أو النافع لازماً أو تبعة للايتمار والتناهى وتعتبر الثواب وهو الخير أو النافع لازماً أو تبعة للايتمار والمتناهى وهذا لولا الرئاسة بمعنى جمع القوى و ممها ربما لم يجب اعتباره فى الامر .

و من هنا يظهر ان الثواب و العقاب هذا لضعف التأثير و ان

كلما اشتد التأثير ضعفت الحاجة الى ذلك وبالعكس .

وتعتبر فى المعاملات وفى مواضع اخرى الصحة والفساد والتمام والنقص وغير ذلك كلها للتأكيد والتثبيت .

الفصل السادس

فى بناء العقلاء على شئى وانه لايتغير

العقلاء نعنى بهم المجتمعين بالفطرة يتحركون نحو الخير والنافع بالطبع ويهربون عن الشر والضار بالطبع لكنهم يفعلون ذلك بالروية فالعقلاء يبنون على مايحتاج اليه التعيش حملااى يعملون على وفقه والحجة فى باب العمل مالايتخطاه العمل فمابنوا عليه حجة وعليهم فهو حجة بالذات .

وهذه قضية بينة فى بابها اذ معناها أن مابنوا عليه بنوا عليه أو يقرب منه و هذا انمايتصور فيمالايتصور هناك بناء على خلافه مما ـ يستغنى به الطبيعة والالم يجب أن يبنوا عليه .

الفصل السابع

فى الحسن والقبح

مابنى عليه العقلاء فان بنوا على فعله كان حسناً وان بنوا على

تركه كان قبيحاً فان الحسن والقبح اعتباريان .

نقول وذلك لان الحسن و القبح يوصف بهما من الامور ماهو اعتبارى محض كالخضوع و الاحترام ومايوصف به الاعتبارى اعتبارى لان الارتباط بالحقيقة يقتضى وحدة بالحقيقة .

و نقول ايضاً انا اذا فرضنا فعلا كالتعلم مثلا قبيحاً عند قوم و حسناً عند آخرين فليس حسنه الالانه يلايم طبع القوم على حسب العادة المتعارفة عندهم فيتحر كون اليه لانه كمال عندهم وليس حسنه فيه بذاته ولواغمضنا عن الملائمة والاكان حسناً عندالاخرين الذين لايرون فيه حسناً ولا ان حسنه لملائمة الطبع من حيث هو وصف لنفوس الناس حتى يكون كاللذة والالم بل الحسن هو الوصف الذى يتوهم قائماً بالفعل وليس الفعل الحسن للطبيعة ضرورياً والا امتنع عدمه بل بالضرورةالاعتبارية أو بالاولى الذى لايبلغها وموافقة الفعل مع الطبع كون نسبته اليها بالضرورة أو الاولى .

فالحسن فى الفعل كون نسبته الى الطبع نسبة الضرورة أو الاولى والاختلاف بين الناس فى حسن شئ انما طرء من حيث جعل الشئ بقريحتهم صغرى لمابنو عليه كماسيأتى فى الفصل الاتى .

فتبين ان الحسن المطلق كون نسبة الفعل نسبة الضرورة أو الاولى وانه اعتبارى و كذلك الكلام فى طرف القبح .

ومن هنا ظهران اعتبارالحسن والقبح وانتزاعهما لايتوقف على الاجتماع .

ثم انهم سروا الحسن والقبح الى مالایکون فی الافعال کالحسن و الجمال فی الهیئات و فی الترتیبات ممایکون ترتیب الاجزاء بنحو یلایم کـل جزء منها جزئاً آخر و البعض الکـل و هذا ایضـاً ربما اختلفت فیه آراء النـاس لاختلاف غرائزهم وربما لم یختلف لجمعه کل مایستحسنه هذا وذاك و ملائمته کلا بحسبه و کذلك الکلام فی القبح و ربما سروا الحسن والقبح الی مابین الامور الحقیقیة ویرادف عندئذ الکمال أو یقرب منه کما ربمایستعمله الحکیم فی براهینه .

فاذن صح بالجملة ان کلما ینبغی ان یفعل بیناء العقلاء یجب ان یکون حسناً و کلمالاینبغی ان یفعل یجب ان یکون قبیحاً فالحسن والقبح وسطان فی کل حکم علی شئی بانه ینبغی ان یفعل أو لاینبغی ان یفعل .

وتبین ایضاً ان ما لایتصف باحدی الا ولویتبین فلیس ولایکون حسناً ولاقبیحاً .

و تبین ایضاً بهذا البیان والذی تقدم ان لافعل ارادی ولو قبل الاجتماع الا ان اذعان الحسن وان لاترك الا عن اذعان القبح .

وتبین ایضاً من هذا ومما تقدم ان لافعل ولاترك ارادیاً الاعن اذعان وجوب ان لاحسن الا واجب الفعل ولاقبیح الا واجب الترك و ان لاواجب فعله الاحسناً ولاواجب ترکه الا قبیحاً فهذه قواعداربعة وذلك لمکان الملازمة بین الحسن والوجوب والقبح وعدم الجوازلاانه انتاج من الموجبتین فی الشکل الثانی .

ثم ان ما ربما يترائى من خلاف ذلك كمن يذعن بحسن شئى و وجوبه ولاينحو نحوه وامثال ذلك فانا نجده يعتذر لامحالة بشئى فهذا الشئى هو الذى يعتقد بوجوبه فهو يعتقد بوجوب فعل ماتركه مقيداً بعدم وجوب هذاالشئى لاعلى اطلاقه المترائى .

الفصل الثامن

فى ان مابنوا عليه هل يتغير و كيف يتغير

نقول قدبان فى مطاوى اوائل الكتاب ان الاعتبار اعطاء حد الشئى أو حكمه لشئى آخر بفعل الوهم وتصرفه وحيث كان هذا الاعطاء الوهمى تابعاً لايجاب موجب ومن الجائز ان يكون هذا الموجب غير دائمى الوجود كما من الجايز أن يكون دائمية فمن الجايز ان يتغير الاعتبار بتغير يلحق الموجب على احد وجوه التغير .

ثم نقول ان مايعتبره الانسان حيث كان قابلا للتغير بترق مناسب من الملائم الى ماهو اشد ملائمة و من السهل الى الاسهل والطبيعة مساعدة لم يمتنع أن يتغير بالتدريج مااعتبر اولا وذلك لنفس بنائهم على التغير لمايرون من ميل الطبيعة اليه فى الامور الحقيقية .

وذلك مثل ان اصل المسكن مما يجب للانسان للتحفظ من الموذيات ولنوافع غير ذلك فقدكانوا فى بادى الانتشار يسكنون الصحارى والقفار ثم كانوا تارة ينحتون من الجبال بيوتاً وتارة يأخذون

الفساطيط والاسفنجات والكاخات واخرى القصور والعمارات حتى ساق الامر الى ماهو نصب العين من استحكام العمارات و هيئاتها واشكالها وتهيئة دقائق لوازم السكنى فى الابنية و مثل ان اصل الملك واجب الاعتبار فى نظام العيش فقد كان يأخذ اولوا الازمة فى اوائل الاجتماع من العامة مايصرفونه فى نوافعهم العامة الاجتماعية ثم انجر الامر الى الخراجات اللازمة للصرف كذلك ثم ولولا للصرف كذلك ثم وثم حتى انساق الامر الى الاخذ والقبض بمجرد الاقتدار والتقوى فكانت الرئاسة انما هى عن الاقتدار والملك عن القهر فاتصل جزئى من جزئيات مابنوا عليه بالتنزل الطبيعى الى الضار فيماهو النافع أوكاد ان يتصل فهذا نوع من التغير.

وهناك نوع آخر وهو التغيير بسبب اختلاف النظر وبحسبه لابالترقى والتنزل وهذا حيث كان تشعباً فيما بنوا عليه فان يكون سببه الفطرة المشتركة اذهى فى الكل واحدة فلاتختلف فليس بد من امر خارج عنها تضطر به كل طائفة الى اعتيادها بعادات منحازة حتى يتفرع عليها اختلاف الانظار فى التطبيقات فان العادات تثبت فى الاوهام قضايا تلائمها واخلاقاً وباختلافها تختلف فتختلف النتايج التى هى أوساط لها كماسيجىء فى الفصل السابع من المقالة الثانية وذلك مثل أن نفرض شخصين احدهما مقيم فى مكان حار و الآخر متوطن فى مكان بارد فالاول يتأذى عن اللباس الزائد الخشن حتى الى ان يضطره ذلك الى الاكتفاء بوزرة ولاينفعل عن ذلك عند الملاء العام بل سئل عن سببه

لو لبس خشناً والاخر على خلافه في الجميع فالالتجاء الى بارد السرداب المظلم والخروج على الناس مكشوف الرأس مفتوح الجيب حسن عند الاول قبيح عند الثانى وفى الثانى بالعكس على تقدير العكس وهذا ايضاً نوع .

وهناك نوع آخر ثالث وان لم يرجع الى تغير مابنوا عليه فى الحقيقة وهو التغير فى الاعتبار بحيث يخرج عن موافقة المنشأ حتى يكون محلا للبناء اذقدعرفت ان الاعتبار حيث انه من خلط الوهم لايكون الاعن منشأ فاذا اعتبر هناك معنى من المعانى حدث هناك ان يفهم انه معنى حقيقى فى عرض ساير المعانى الحقيقية ثم يسرى حكمه الوهم كماكان يسرى حكم الامر الحقيقى كما مر منه ذكر فى الفصل الثانى .

واليكن المثال المفروض هناك فالفطرة تحكم بين الشخص و غذائه بنسبة مثل النسبة بين الشئى ولازمه أو جزئه وهى الضرورة ثم بعد هذه النسبة وقدتوهمت حقيقية وكان هناك غذائان حكمت بمثل تلك النسبة وواحد من الغذائين لابعينه لمكان صلوح كل منهما مع ان اصل النسبة وهى التى فرضناها حقيقية لاتحول بين معين و غير معين لما برهن عليه فى العلم الاعلى ان الوجود اما عين التشخص واما يستلزمه وبالجملة فتكون هذه النسبة وجوباً كالتخييرى و كذلك طلب الشئى من احد الشخصين وغيرذلك و كذا فى الملك مثلا ماهو المشاع .

وكذلك فى التكاليف وغيرها ربما يؤخذ ماهو شرط متقدماً أو متأخراً ومن الجزء ماهو جزء فى حال دون حال وامثال هذه كثيرة فى تضاعيف الاعتباريات .

ومثل هذا يوجد فى تصورات الوهم كما يوجد فى تصديقاته فان من التصورات ما نسبته الى بعض آخر كنسبة التصديقات الوهمية كقولنا كل شئ ففى مكان الى التصديقات العقلية وقد قيل فى مسئلة الوجود الذهنى من العلم الاعلى ان الشئ قد يكون له صورة ذهنية صحيحة مطابقة لما فى الاعيان وقد لايكون كما فى غير المهيات الحقيقية فكل مالاصورة صحيحة له يكون مايتصور من صورته من اختلاف الوهم .

فتبين ان تسرية الوهم تكون على وجهين تصورية كالواحد لابعينه وتصديقية كوجوب الواحد كذلك وهذا ايضاً نوع .

وهناك نوع آخر رابع وهو التغيير بحيث يكون جزئى من جزئيات مابنوا عليه خارجاً عنــه و داخلا تحت غيره لولاذلك لكان تغييراً حقيقة وذلك لاستلزم دخول شئ خروج آخر عنه وذلك كان يأمر رئيس بعدم العمل على أوامره فامره الاول واجب ويخرج الباقى عنه فهذه اربعة اقسام وهى عمدة ما يتغير به الاعتبار .

هذا ملخص القول فى الاعتبارات المفردة ورؤسها اللازمة فى الاجتماع فلنشرع فــى تفصيل الاعتبارات اللازمة فــى الاجتماع و لوازمهــا .

الفصل التاسع

فى الكلام

ان الانسان فى اول مرتبه من اجتماعه لايستغنى عن التكلم و الهجأ اذغرض الفطرة من الاجتماع وصول افراده كل الى كماله الذى ينبغى له فلابد فى كل مجتمعين من مايجمع اغراضهما الشخصية ثم يوصل كلا الى ماينبغى له فليس هناك بد من اجتماع حسهما الى شئى واحد اى التفات ذلك الى ما التفت اليه هذا وعند الفطرة أن المحسوسات هى التى تحس وهى التى فى الخارج ، وأن اقواها هى التى يرى بالبصر وان كانت مذعنة بوجود ساير المحسوسات لكنها تغفل عنها و تعدها ضعيفة فانا نرى الانسان اذا سمع صوتاً من جهة توجه اليها لينظر و الصوت لايحس بالبصر .

فتبين ان اقدم مايراد جعل الغير ملتفتاً اليه هو المحسوسات الخارجية والانسان لتحريك قواه المتحركة والحساسة يشعر من نفسه أن اذا وقع حادثة من صوت أو كل تغير حدث توجه اليه وطلب ادراكه وادراك علته ليتم علته لان تمام العلم بادراك العلة فبعلمه بهذه النسبة اذا اراد افهام الغير مايقصده وهو يعلم انه مثله اوقع فعلا يتوجه السامع بتوجهه اليه الى ما اراده فتراه تصوت ثم فر لينتقل السامع اليه فيرى

فراده ويعلم ان هيهنا شيئاً يجب الهرب عنه فيفتش عنه أولا يفتش فيفر هو ايضاً .

وبالجملة اذا تصورنا هذه المقدمات توهمنا منها ان من اوايل مايكشف به الانسان عما في ضميره الاشارة بايجاد بعد موهوم يبتدى من المشير وينتهى الى المشار اليه ويشفعه المشير بالنظر الى جهة المشار اليه لينتقل الاخر الى طرف البعد الاخر ومثله التصوت و مثله الفعل الخارجي ولهذا بعينه مانرى من امر الشخصين المختلفى اللغة اذا لم يحسن احدهما لغة الاخر انهما يفعلان مايريد انه فى الخارج باشارة بايديهما مثلا و يشفعانه بتكلم كل بلغته و مثله ما عند اوايل تعليم الاطفال اللغات حيث يستراح بالفعل والاشارة مع الكلام .

ومثله مايكثر من فى لسانه لكنة من الاشارة ومثله مايستريح اليه العامة فى محاوراتهم ومشاوراتهم تراهم يقربون مقاصدهم بما يسمى عند علماء البيان بالتمثيل ولان المحسوس اقدم عندهم كمامر .

ثم لايزال تسرية الوهم واتفاق الحاجة يحكمان الامر ويفرقان بين صوت وصوت ويخصان هذا بهذا وذاك بذاك والفطرة فى كل ذلك تستريح الى الاسهل الاليق حتى يوفيا امرهما فى المحسوسات ومالیس بالفعل تحت الحس بسببه كماتراه فيماسمعت من مثال المختلفى اللغة فيندرج فى ذلك حتى يتم أمر اللغة من ناحية الاشارة فيما يتم و الالفاظ و الالحان المختلفة المقارنة بالالفاظ كل ذلك جرياً نحو الاسهل بل ربما يختلط الامر لقرب المأخذ بين الاشارة واللفظ فترى

الشخص يتكلم بلسانه وعلى وفق معاينته يشير بيده واصبعه ورأسه و عينه وحاجبه وغيرذلك وبالجملة فيتم ولايبرح حتى يقتنص الاصوات التي بهايأنس ويستأنس ويوحش ويستوحش انواع الحيوان أو يزجر أو يشجع أو يغضب والوهم من أول الامر حتى يجعل اللفظ وجوداً للمعنى لفظياً يختال السامع انه يسمع أو يرى المعنى دون اللفظ كانه وجودآخرله قبال وجوده الخارجي فيسرى من المعنى الى اللفظ حسن أو قبح أوسعادة أو شقاوة أوشآمة أو خساسة حتى بحيث يتفأل ويتطير باللفظ .

حتى يسرى من معنى الى لفظ ومنه الى آخر بل منه الى معناه غالباً و قدقيل ان العرب كانت تتطير من العطاس لانهم كانوا تتشأمون من حيوان تسمى عندهم عاطوساً وقدكانت العرب تتشأمون من الغراب لانه اسمه مشتق من الغربة و تتشأم من شجرة البان لان البان من المبين .

واذكان للوهم النوعان المذكوران من التصرف فتارة من جهة التصرف في المعنى يتوهم نسبة مناسب المعنى الى اللفظ كنسبة المعنى اليه فيحكى باللفظ عن مناسب المعنى فيشتق من هيهنا ابواب الملاطفات الكنائية والاستعارية وغيرذلك ممايتكفل لبيانه فناالبيان والبديع ومع ذلك فغرض الاجتماع الذى هو الافصاح عن المقصود وان حصل باى نحو لكن المعنى الذى يستأنسه الوهم من اللفظ فى نوع الاستعمالات انما يرى اللفظ قالباً لذلك والمتكلم مريداً له اذا أحرز

أنه مريد .

و تارة اخرى من جهة التصرف فى نفس اللفظ يتصرف فيغير اللفظ ولايزال على ذلك ميلا الى الاخف الاسهل يغيرها من هيئة الى هيئة و من نظم الى نظم حتى يشيق من لفظ لفظ و من لغة الى لغة و لاتستريح الفطرة فى كل ذلك كما سمعت الا الى الاسهل مؤنة .

ولهذا الذى ذكر شواهد كثيرة من تعبيرات سائر الحيوان من اول نشوهم الى استواء حالهم غير ان الانسان من بينها لوجود رويته أو قوتها يقدر على حفظ التغير الحاصل و الاستقرار عليه دون ساير الحيوان ومع ذلك فغير بعيـــــد اتفاق ذلك فيها وربما شهدله بعض الاختلاف الواقع فى حالات الحيوان بحسب الازمان والاقطار مما لايرجع الى الطبيعة .

الفصل العاشر

فى الملك ولوازمه

قدعرفت اصل ان اعتباره اعتبار مايقرب من الجزء أو اللازم وذلك كذلك فيماحازه الانسان ابتدائاً بلامعارض .

فاذا تصادف فى الاجتماع لزوم ملك شئى وكان عندالغير انتدب الفطرة الى المعاوضة أو الى حيل أخرى باعتبار ميزان يتملكان به مع ايهما اتفق وفاقه كالاستباق والقمار ومايجرى مجراهما .

ويتفرع حينئذ انواع النقل والانتقال والاثار والاحكام الملائمة له وأما الملك اعتباراً لمقولة الجده أو الاضافة فلم تلتفت ولن تتفطن الفطرة لذلك البتة .

الفصل الحاديعشر

فى اعتبار الرئاسة والمرئوسية و لوازمهما

قدظهر ممامر فـى سابق الفصول ان اعتبار الرئاسة فى اصلها اعتبار ازالة المانع أو قوة التأثير لكـن الفطرة فـى كل مرتبة من مراتب احتياجها تستريح الى اعتبارها بمايليق بها فعند بدو احتياجها الى رأيها بغرض الوصول الى واجب رأيها ولذاكانت اعتبار قوة التأثير .

وعند اول اجتماع منزلى الى رئيس جامع لقوى اهل المنزل يطيعونه ليحفظ الاعتدال فى قواهم المؤثرة اذلولا الرئيس لاعمل كل مما فى قوته مايمكنه ولامحالة يختل غرض الاجتماع و كذلك رئيس المحلة فالبلد فالمملكـة فالاقليم فالعالم اما اذاكان هناك ذلك حفظ بقوته الاعتدال فى قواهم وحركهم الى مايستصلح به شأن الكل بحسب ماينبغى لكل واحد .

ثم ان قوته اذكان فوق قواهم فلامحاله ليذعنوا بذلك ثم ليبدوه بتماثيله ممايحفظ به قوته مثالاليحفظ خارجاً لاذعان النفس بالخارج

بحسب ماعندها وذلك من احترام وتعظیم وتذلل فیقومون عندجلوسه ویركمون ویسجدون علی حسب اذعانهم واعترافهم ثم شاع وذاع حتی لمن لیس برئیس وتعارف بینهم ومن عادات الناس زماناً ومكاناً فی ذلك شئی كثیر لایحصی وفوراً .

الفصل الثانیعشر

فی البعث والزجر و الاطاعة ونحوها

وحینئذ فلامحالة تضطر الفطرة الی اعتبار البعث والتحریك و هذا كانه اقدم ماساً بالاضطرار كما سمعت فی الفصل الثالث ثم الی اعتبار الزجر و النهی ثم الی اعتبار الاولی وغیره كالندب والكراهة والاباحة و النسبة بین المرئوس والفعل المبعوث الیه نسبة الوجوب وبینه وبین الفعل المنهی عنه نسبة التشبه الامتناع تسمی بعدم الجواز والحرمة .

و هذان الاعتباران كما سمعت فی الفصل الخامس یستتبعان اعتبار الجزاء لتاكیدهما و تثبیتهما ان خیراً فخیراً و ان شراً فشراً واقله الثناء واللوم لكن الثناء لیس بواجب لان مقتضی قوة القوی تأثر الضعیف واللوم والذم واجبان وقدمر فی الفصل الخامس ان كلما قوی المبعوث المسئول ضعف اعتبار الذم واللوم و كلماضعف الباعث واعتبار الرئاسة قوی اعتبار الثناء والمدح وبالعكس ولذلك شواهد

كثيرة في مباحث التأكيد والانشاء من علم المعاني وفي موارد متفرقة من علم البيان ويتبع الاعتبارين اعتبار الاطاعة والتحرك بمقتضى تحريك المحـــرك .

الفصل الثالث عشر

في الاطاعة

ونسبة الاطاعة الى المأمور نسبة الوجوب ايضا كالبعث بل هو نوع من البعث لان البعث المعتبر هنا هي أن يكون نسبة الشئ الى الشخص نسبة الوجوب .

ووجه انه بعث ان العامة يرون من مزاولة امور الموالي واوامرهم ان نسبة الوجوب بين شئ وشئ لايكون بلاجاعل آمر خاص فكل ماتلزم الفطرة أن تعتبر فيه نسبة الوجوب بلااعتبار آمر خاص ذلك بعث وتحريك من الفطرة أو من العقل كمار بمايرون ويذعنون به فهو امر عقلي .

فالبعث على قسمين احدهما مااعتبرته الفطرة العامة من وجوب حفظ كل مالايتم اعتبار لازم الا به كالرئاسة الا بالاطاعة وعدم التمرد والاحترام والتذلل والتثبت علـى العهد والعهد والموافقة للمشير الناصح وامثال هذه ممالاتحصى كثرة. والثاني بعث الرؤساء والموالي

بحسب اغراضهم المتعلقة بمالايخرج عن دائرة رياستهم وولايتهم .

فلوتمرد ولاامر ولابعث من الرئيس حقيقة ماترتب على ذلك من الجزاء الامايترتب على مخالفة الامر العام من الذم واللوم .

ثم ان امثال هذه الامور من ناحية المرئوس بحسبه ايضاً من البعث والزجر والجزاء فيكون ذلك منه دعائاً ومن المولى استجابة والجزاء عليه ثناء وغيرذلك .

الفصل الرابع عشر

و اذاكان المجتمعان متساويى الرتبه بلارئاسة ومرئوسية فى نفسهماكالمرئوسين أو بحسب اقتضاء المحل نشأت هناك من الاعتبار مايليق بالمحل اذمالايتم الغرض الاجتماعى المتساوى الافراد الا به لابد للفطرة من اعتباره و حينئذ فيكون كل تبعة أو لازم تستعقبها الاعتبارات التى تحت هذا النوع من الاجتماع ترجع الى متعلق الاعتبار كمتعلق البعث مثلا فيرجع العقاب لوكان الى المادة دون مخالفة البعث فربماكان البعث بحسب المصلحة المراعاة وكانت التبعة أو اللازم نفس مايترتب على الفعل اليه .

نعم لوكان هناك امر عام ينطبق على الامرالخاص المتروككانت التبعة الراجعة راجعة الى المأموربه دون الامرلان كلامن المجتمعين بمنزلة الرئيس فى هذا النوع من الامراد ان هذا النوع من البعث

لايحتاج فی نظر الاجتماع الی رئیس باعث کما نری ان لکل ملتفت الی هذه المخالفة ان یعاقب ویذم ولاحاجة الی ذام معین کمالایحتاج الی ثواب وعقاب یقیناً .

ثم ان کلا من الاعتبارات السابقة قدیورده نظر الاجتماع وغرضه الی مورد غیر مورده فیختلط الابواب و یحصل هناك اعتبارات کثیرة لایدخل تعدادها فی غرضنا هذا .

و قدتم ملخص القول فی تفصیل عمدة الاعتبارات اللازمة فی الاجتماع فلنسترح الی بیان ان العمل عن ای اعتقاد یجب ان یکون وماهو الطریق عند اعوازه وفقده .

الفصل الخامس عشر

فی انهم یعملون بالعلم

الناس یرومون ویتحرکون الی الشئ ویحذرون و یهربون من الشئ فلابد ان یعملوا بمقتضی العلم لان غیر العلم لیس معه الشئ هو الشئ لاغیر فالعمل بالعلم لانه العمل بالشئ واما لانه الشئ المعلوم والعلم صفة فالفطرة عنه فی غفلة هذا .

لکن الظن الذی لایظهر خلافه لسطح النظر لایفرق الوهم بینه وبین العلم الحقیقی الصریح فیعتبره میزاناً للعمل وهو الاطمینان دون الظن والوهم اعتباراً لایستغنی عنه متعیش فی تعیشه فهو مما بنی علیه

العقلاء وهو العلم عندهم فيعملون به مالم يعلموا خلاف ذلك هذا لكن الشر المحتمل أو الضار المحتمل اذا لم يعلم بعدمه يهرب عنه وليس ذلك الالان الخلاص هناك معلوم بالهرب فهو واجب الفعل وليس الكلام في جانب الخير ولنافع كذلك لان في الاول طريقين مامون وغير مامون وليس الثاني مثله فيهما لكن ربما يعارضهما من خلافهما مايسد لسبهل من ذلك .

الفصل السادس عشر

في عملهم في غيره

و اذا علموا بحكم عملوا به ولايزالون على ذاك حتى يعلموا خلافه وان زال اصل العلم الاول لعدم التفرقة بين الحالين في نظر الوهم وهذا ممايجرى عليه كل متعيش وان لم يكن هناك اجتماع وهو جلى لمن طالع طوارى حالات الحيوان في اجتماعها وافتراقها و كذلك كل انسان واذا لم يجزموا بخير أو شر في امر أو نافع أو ضار لم يرتبوا عليه اثرا واذا ترددوا في خير اوشر بين امرين أو نافع أو ضار حكموا هناك بوجوب حيازة جميع الامرين و اذا لم يميزوا خيراً عن شر أو نافعاً عن ضار والخير مطلوب و الشر محذور توقفوا فان كان احد الطرفين هو الترك وافقه .

هذه اصول اعتباراتهم وعمدة باب عملهم ولها جزئيات اخر كثيرة يظهر بالتتبع فى ابواب حركاتهم و اعمالهم و الذى يتعلق به الغرض الكلى والقصد المهم من عرفان الامور الاعتبارية وانتشائها وانتشارها هو المقدار الذى أوجزنا القول واستوفينا الكلام فيها ولم نسترح فيها كما شرطنا باده بدء الى غير البرهان الصريح والتوهم المجرد .

تم بعون الله وحسن تأييده فى اليوم الخامس من جمادى الاخرة من سنة ست واربعين وثلث مأة بعد الالف من الهجرة النبوية ووقع الفراغ عن تحريره الحادى والعشرين من رمضان المبارك سنة ثمان واربعين وثلثماة بعد الالف من الهجرة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثانية

فی کیفیة ترتب الامور الحقیقیه علی الاعتباریات والاراء الوهمیة وهی ثمانیة فصول:

الفصل الاول فی الغرض من هذه المقالة .

الفصل الثانی فی امتیاز الحیوان عن سایر الانواع بالحرکة الارادیة .

الفصل الثالث فی الارادة والاختیار .

الفصل الرابع فی ان کل فعل صادر عن الانسان ارادی .

الفصل الخامس فی ان الفعل صادر عن الانسان و العلم معد و مهیأ .

الفصل السادس فی کیفیة استتباع الاعتبار للحقیقة .

الفصل السابع فی ان الفعل یشتد باشتداد الاذعان وقواعد اخر مناسبة لذلک الفصل .

الفصل الثامن فى كيفية تحصيل الاذعان وعند ذلك نختم المقالة انشاء الله تعالى .

الفصل الاول

فى غرض المقالة

قدعرفت فى سالف القول ان هذه الاراء الوهمية و الامور الاعتبارية متوسطة بين حقيقتين وانها كيف تنشأ عن الامور الحقيقية فالغرض الان بيان انها كيف تستتبع الامور الحقيقية و ماهو السبب فى ذلك وان الامور الحقيقية هل تختلف باختلافها وباى اختلاف ينبغى ان تختلف وان اولها فى الافعال ماذا و ان اقواها ماذا وماهو السبب فى ذلك كله .

الفصل الثانى

من المعلوم ان كل نوع من الانواع الواقعة فى الاعيان يمتاز حقيقته عن ساير الانواع ولامحالة بفصل مقوم ويمتاز عنهـا مختصاً

بافعال لايشاركه فيها غيره من الانواع وان الحيوان يختص من بين قسمائه بالاحساس والحركة الارادية وان هذا الحركة الارادية من خواص الحيوان غيرموجودفي غيره من الانواع وان الحيوان بماهو حيوان لايصدرعنه فعل الابارادة وهذا وان كان بادء بدء نظرياً مفتقداً الى بيان لكنا سنبرهن عليه انشاء الله فى لاحق الفصول .

الفصل الثالث

اذا فرضنا انساناً جايعاً مشتهياً وجد شيئاًمن المأكول ولم يكن هناك مانع فاكله وانساناً زلق عن سطح فسقط الى الارض فانا نحس بالفرق بين هذين الفعلين جزماً و وجدنا الاكل كانه واجد لمعنى قدفقده السقوط ونسميه بالاختيار والمعنى الثانى اضطراراً فالحجر والنبات ليسابالاختيار ولابالاضطرار فبين المعنيين شبيه تقابل العدم و الملكة .

ثم اذافصلنا بحمل هذاالفعل الاختيارى وجدناالفاعل انه تنبه للفعل اولا وتصوره وتروى فى صلاحه وفساده ثانياً ثم اذعن بصلاحه ثالثاً ثم تشو اليه رابعاً ثم قصده ففعله ثم اذابحثنا بحثاً حقيقياً وجدنا الفعل الصادر لكونه موجوداً ممكناًمستنداً فى صدوره الذى له الى

الارادة والارادة الى العلم الذى هى عنه وهكذا وان الفعل صدر حينما صدر واجباً بوجوب علته من غير أن يبقى ممكناً وهذا العلم والاذعان حيث لايتم تأثيره من غير الجزم فلو لم يكن هناك جزم لزم فى الوصول الى الجزم الروية بين الاطراف كما هو الشأن للانسان فى تحصيل العلم وكل تروايضاً لمكان الوصول الى الجزم فالفكر والروية حركة نفسانية غير مقصودة فى نفسها وكذلك التنبه من الممد للوصول الى الجزم لمكان الذهول عن المعلوم أو الجهل به .

فقد تبين ان التنبه والروية ليسا بمقصودين بالذات فى حصول الفعل بالارادة فلو فرض وجود العلم وكون الفعل حسناً بالذات غير مشكوك فى حسنه لصدر الفعل من غير توقف وكان اختياريا .

ثم ان الاختيار وصف الانسان ولكن لامطلقاً بل بالاضافة الى الفعل فلو قطعنا النظر عن الفعل لم يكن هناك اختيار وحيث كان بالاضافة الى الفعل فليس الى الفعل فقط بل اليه والى الترك معاً فمن اللازم عنده تساوى النسبة الى الفعل والترك اى امكانهما اى صلوح الانسان خارجاً للفعل والترك والمراد بالترك غير المعنى العدمى بل الافعال التى تتضمن عدم هذا الفعل وبالجملة الامكان للفعل وهو القدرة .

ويتضمن وفاء الالة فلو فرضنا سقوط الالة عن الوفا بالفعل لم يبق هناك قدرة ولااختيار وكذلك اذا لم يتنبه للفعل أو تنبه و لم يقصد و

كذلك من اللازم أن يكون القصد مؤثراً في الفعل فلو لم يكن مؤثراً بل جاز أن يقع الفعل مع القصد وعدمه و كذلك الترك لواحدهما لم يكن اختيار .

و اذا تم هذه المعاني التي ذكرناها اعني القدرة والعلم والارادة المؤثرة لم يبق شئ يتوقف عليه الاختيار وحينئذ يتم قولنا ان الاختيار هو ان يكون بحيث انشاء فعل وان لم يشاء لم يفعل .

فتبين ان الفعل لايحتاج الا الى علم وارادة مؤثرة وان الاختيار وصف للانسان من حيث ارادته المؤثرة عن قدرة تامة وعلى هذا يتفرع ان الافعال الصادرة عن الملكة والصادرة عن مجرد التنبه عند التسخر كما في افعال افراد الاجتماع عند الغوغاء والصادرة عن مجرد المحاكاة مع التسخر أو بدونه كما في الأطفال في اوائل نشوها و الصادرة عن العلوم المجزوم بها غير المحتاجة الى التروى والصادرة عن المحركات الطبيعية كالنفس والنظر و غير ذلك يمكن أن يقال انها كلها ارادية اختيارية وان لم يسبق بالتروى ونحو ذلك .

ثم حيث كان تساوى الطرفين ماخوذاً في الاختيار فاذا خرج أحد الطرفين عن الامكان فامتنع كان الطرف الاخر واجباً أو بالعكس ولم يبق هناك اختيار .

لكن العامة بواسطة الأسراء الفطرى وفعل الوهم كما مر شرحه في المقالة الاولى ربما جروا حكم عدم الاختيار الى صورة عدم امتناع الطرف المقابل عسره عسراً طبيعياً أو عقلياً على مراتبها فالفعل

المستلزم تركه رفع اليد عن نفع عظيم أو الاقتحام الى ضار محذور أو الم طبيعي ونحوها كلها غيراختياري عندهم مع ان الفعل وهم ـ معترفون ايضاً بعد ادنى تأمل غير ممتنع ولاواجب الطرف الاخر .

فيشبه انهم أسروا حكم الوجوب و الامتناع الحقيقيين الى الوجوب و الامتناع الاعتباريين بل الى صورة الاولى فلوا جروا واحداً أو دفعوه الى مقام فمشى أو ركض اليه قهراً قالوا انه مشى أو ركض على غيراختياره كانهم يرون الارادة غيرمؤثرة من جهة نسبتهم الشخص الى الوصول الى الغايه فغلطوا من حيث نسبتهم اياه الى المشى والى كوض بل الى الغاية لكنهم معترفون بعد التنبيه أن ذلك منه بارادته ولولم يرد لم يمش ولم يركض بل جرا وسقط فتبين من جميع ذلك ان الفعل كمامر يحتاج الى ارادة مؤثرة عن علم و ان الاختيار معنى حاصل عن ارادة مؤثرة اى مع وفاء الالة و علم فقط و قدرة حقيقية .

الفصل الرابع

انا اذا تعمقنا فى كل فعل صادر عن الانسان حتى فيمالايدرى الانسان الاوقدوقع فيه وجدنا ان كل ذلك صادر عن ارادة وعلم اذهناك حب ما للفعل وملائمة معه وهذاالحب ليس الا عن انس ماسابق فهناك اذعان ما به غايته انلاعلم له بهذا العلم فى بعض الصور واذاكان هناك

اذعان كانت ارادة البتة .

ومن الغلط قول القائل ان الالات فى صورةالتبعية وقهرية الفعل تابعة فى حركاتهالماتتبعه وتحكيه والفعل غير اختيارى وذلك ان الفعل فى هذه الصور لايصدر الا عن حب ما وملائمة للنفس ولوعن عادة أو وفاق طبيعة فان العادة لذيذة ووفاق الطبيعة ملائم فهناك علم فهناك ارادة فكل مايصدر عن الانسان حيث انه لايصدر الا عن ملائمة ما و ذلك بالوجدان فهناك حب فهناك علم فهناك ارادة .

وماربما يفعل وبمجرد التنبه يترك فذلك لكون العلم بالصلاح مثلا مقيداً و انمحاء القيد عن النفس ثم اذا التفتت استشعرت بالقيد فترك لسقوط الارادة .

الفصل الخامس

هذا العلم الذى يتبعه الارادة وهو يستتبعها ليس مع قطع النظر عن الاذعان علة للارادة اذهو بعينه ربما صار مدركا لشخصين احدهما يفعل والاخر لايفعل بل ربمايختلف حال شخص واحد فى ذلك بحسب وقتين وحالين .

ولو كان ذلك منه من جهة انه اذعان للنسبة وجب ان يصدر عند كل علم فعل لان العلم نوع واحد مع أن الفعل لايصدر الاعند الاذعان بالوجوب المطلق وكذا لو كان ذلك بحسب الاضافة الى المعنى المتصور

أو إلى المعلوم الخارجي مع ان هذين الاحتمالين باطلان لوجه آخر لان هذه الاضافة امر غير حقيقي اذ احاطرفها اعتبارى واما ليس بموجود فهي اعتبارية ولمفاسد آخر .

فتبين ان الارادة غير صادرة عن هذا العلم السابق عليها البته .

ثم نقول كل نوع بنوعيته مبدأ الصدور افعاله المختصة والمشتركة وكمالاته الثانية على مابرهن عليه في السماع الطبيعي .

و ايضاً مايفعله الحيوان مدرك له بمعنى ان الفعل يحتاج في ارادته الى ادراك ينتج ذلك ان الارادة صادرة عن الطبيعة الحيوانية بواسطة العلم من غير تأثير للعلم اى ان العلم معد لتشخيص الكمال والفاعل هو الحيوان .

الفصل السادس

يتفرع على القول في الفصل السابق

ان الارادة لاتتم الا مع العلم بالكمال اى ان يكون المعلوم كمالا اى ان يتعلق العلم بكون الفصل واجباً فلافعل الاعن نية وجوب كما مر في المقالة الاولى .

ومعنى كل ذلك ومامر في الفصل الثاني من المقالة الاولى أن ينتزع من الامور الخارجية على حسب ملائمتها للطبع و عدمها أو وقوعها في طريق الملائم و عدمه معانى يريد و يترك الامور العينية

بحسب تطبيق هذه المعاني عليها وهذا كله بالفطرة وباقتضاء الطبيعة .

ومن هنا كان غالب الافعال مركباً من امور متعددة بتخيل امراً واحداً لقصد الطبيعة منها عند ارادتها معنى واحداً هو الكمال او امر متصل بالكمال أو فى طريقه وقل ما يتفق فعل من الافعال لايكون مركباً وذلك كالاكل فانه مجموع حركات اينية مختلفة ووضع وملك من اليد واللقمة والتناول وفتح الفم والقبض والمضغ والالتقام والبلع واذا فصلت هذه المركبات ايضاً وجدتها فى انفسها مركبة من امور شتى هذا .

فتبين وتحصل كيفية استتباع الامور الاعتبارية والمعانى الوهمية للامور الحقيقية وهو بكونها متحدة بالامور الخارجية الحقيقية ومقصودة بالارادة فيحصل بالفعل فى الخارج الامور الحقيقية وهذا هو الغرض الاخير من الفصول المتقدمة .

الفصل السابع

اذا كانت فى الانسان بل الحيوان قوى متعددة من الحيوانية و الانسانية وهى تلائم الافعال التى هى مقتضاها فمن الجائز ان يكون هى موجبة لارادة ما يلائمها اى موجبة مقتضية لعلوم واذعانات ملائمة لها توجب الارادة نحو مقتضياتها .

وهى حيث انها قوية فى اقتضاء مقتضياتها فربما لم يصادمها اى اذعان مصادم فرض لانها الاصل بالطبيعة فالاذعان الناشى عنها اقدم بمعنى انه غير مقيد بشرط وكلما قيد فى تأثيره بشرط انما يصير مطلقا بالدخول تحت احدها ولو لم يكن الكل راجعاً الى واحد اقدم كما ربما بين ذلك فى غير هذا المقام .

ولذا كلما كان الاذعان اشد كان التأثير اشد بمعنى ان الاذعان اذا كان اجلى كان توجه النفس اليه اتم وغيره المزاحم لو فرض فهو مستخف تحت أعراض النفس ففعله لا يزاحم بل ربما يهلك المانع بالاعراض و عدم التأمل كما ربما يتفق ذلك فى اجتماع الغوغاء الانى ولذا كلما كان الاذعان بعيد العمر كان اثبت عند النفس وكان صدور الفعل عنده أهون لان العلم ثابت عند النفس ومفروغ عن صلاحه وفساده فمجرد التنبه لمورده تتكون الارادة ولذا كانت الافعال التى تقع عن التنبه تقع سهلة كمن سمع صوتاً يلتفت اليه بلا ترو و كذلك جميع الافعال الصادرة عن محرك طبيعى كالحك بمجرد الشعور و التحفظ باليد عند صدمة متوجهة و الافعال التى تقع محاكاة كما يرى عند الاطفال و كذا فى الاجتماعات الانيه فكل ذلك لوجود الاذعان الثابت عند النفس فبمجرد الشعور بالانطباق تتم الارادة فصدور الافعال يختلف بحسب اختلاف الاذعانات .

الفصل الثامن

قد عرفت ان الاذعان كلماكان أقوى كان الفعل اتم و ان هناك اذعانا أو اذعانات اوائل وقوع الافعال عنها لايتوقف على مهلة وتأخير ورويه .

فمن الممكن تحصيل الاذعان بشئى بتلبيسها بلباس الاذعان الاولى أو بتلبيس مايقارنها بذلك اللباس و كلماكان هناك اذعان مناف لذلك كان الاحتياج الى التلبيس اكثر والى المغالطة احس حتى يضمحل ما للاذعان المخالف من النفسية ويشهد بذلك غالب معاني التشجيعات والتحريصات بل الشعريات برمتها والاعمال فى ذلك شاهرة هذا اذاكان بالتلبيس وربماكان بغيره وذلك باثبات العقيدة وجعلها راسخة بكثرة الايراد فان فى الوقوع الواحد اذعاناً من النفس بالوجود و كلما كثر الابتلاء كان توجه النفس اليها من حيث الاطراف ضعيفاً حتى يصل الى درجة لايستنكر منه شئى بكثرة الورود و لذا كان تكرر القبيح موجباً لارتفاع قبحه فمن الممكن تحصيل الاذعان وبعبارة أخرى اهلاك الاذعان الثابت باحدى الطريقتين اما بكثرايراد المثل واما بتلبيسه بماهو الثابت .

وهذان الفصلان غير داخلين فى غرضنا من بيان كيفية استتباع الاعتبارات والاراء الوهمية للامور الحقيقية لكن وضعنا مجمل هذه المعانى فيهما لكونهما من جهة الاذهان مماسين لغرضنا وهيهنا نختم المقالة حامدين للاجل وعز مصلين على اوليائه المقربين محمد وآله الطاهرين .

ووقع الفراغ من تحريرها ليلة النصف من شهر شعبـــان المعظم وحصل الفراغ من استنساخها ليلة الاثنين والعشرين من رمضان المبارك من سنة ثمان و اربعين و ثلثمأة بعد الالف الهجرية النبوية والله المستعان .

المنامات والنبوات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين على الدوام والصلوة على سيدنا محمد وآله السلام .

قال العبد محمد الحسين بن محمد الطباطبائي ـ اعانه الله على مرضاته ـ : هذه جملة القول في الأحوال العارضة للانسان من حيث انه مستكمل بالفطرة بالعلم وقداقتصر السلف من ذلك على ماورثناهم على القول في المنامات وفي النبوات والعوارض اللاحقة للنبي وقد حاذينا مسلكهم غيرانا اضفنا الى ذلك بقية القول على ماسمح به الوقت وحاوله الباع والله سبحانه هو المستعان وهو مقالة واحدة فيها ستة عشر فصلا .

الفصل الأول في الغرض من هذا الفن .

الفصل الثاني في بعض الاصول مأخوذة من الاعتباريات وغيرها .

الفصل الثالث في ان هذه الاثار الصادرة عن الانسان بالارادة تختلف بالشدة والضعف وان ذلك مستند الى قوة العلم وضعفه بل كل تشكيك في الفعل لايخلو عنه وان التشكيك في العلم من جهة التشكيك

فى توجه النفس الى المعلوم .

الفصل الرابع فى أن كل فعل واقع محسوس فله تأثير ما فى النفس، وأن تكرر الفعل يوجب الرسوخ وعسر الزوال، وأن فى الحيوان ملكة وحالا ومايلحق بذلك .

الفصل الخامس في الخير و الشر والنافع والضار . ان للانسان سعادة وشقاوة وانهما ينقسمان الى حقيقى ومظنون .

الفصل السادس فى ان بين افعال الانسان تزاحماً وان ذلك يؤدى الى التزاحم بين الملكات و كيفية عروض اللذة و الالم من ذلك ، و ان القوة الواحدة لوصدرت عنها وحدها افعال قوى مختلفة لم يعرض هناك الم .

الفصل السابع فى ان بين الافعال و كذلك القوى ارتباطاً وانه ينقسم الى طبيعى وعادى و ان الملكات الانسانية تلائم كمال القوى الحيوانية والنباتية التى يرتبط بها فى جانبى الخير والشر .

الفصل الثامن فى كيفية حصول العلم للانسان و كثرته وصدور افعاله به . وان جميع هذه العلوم ينتهى الى أن الحق المطلق واجب مطلقا ، وان كل فعل حق بالحقيقة والباطل وجوده بالعرض ، وان هيهنا نوعاً اخر من الحق هو المدار فى اللذة والالم النفسانيين .

الفصل التاسع فى حال افراد الناس من حيث درجاتهم فى هذه العلوم وانهم ينقسمون الى سعيد وشقى ومتوسط .

الفصل العاشر فيما ينتهى اليه كمال اهل السعادة ومن يليهم .

الفصل الحاديعشر فيماينتهى اليه كمال اهل الشقاوة و من يليهم.

الفصل الثانيعشر فيما ينتهى اليه كمال المتوسطين و الضعفاء من العامة.

الفصل الثالث عشر فيما يلحق بذلك من الكلام فى الرؤيا وتعبيرها.

الفصل الرابع عشر فى كيفية تأثيرات النفس فى هذا العالم.

الفصل الخامس عشر فى النبوة والرسالة والامامة والوحى و الالهام والرؤيا الصادقة والمعجزة وخارق العادة والكرامة.

الفصل السادس عشر فى حقيقية السحر والكهانة والاخبار عن المغيبات وظهور بعض الاثار الغريبة عن بعض الناس.

الفصل الاول

فى ابانة الغرض من هذا الفن

من المعلوم ان كل نوع حقيقى له كمال يخصه ويكون كمال النوع وتمامه بوجدانه وانه اذا كان ذا كمال تدريجى كان حصول الغاية له بعد وجود أمور اخر مقدمة متقدمة له سواء كانت من جنسه أو من غير جنسه ويكون كل مقدمة سبباً لتهيؤ النوع واستعداده لما هو بعده هذا.

ثم ان الانسان حيث كان نوعاً حقيقياً ممتازاً عن ساير قسمائه بالادراك الفكرى التام وذلك تدريجي الحصول له كان سبيله فى حصول تمامه سبيل ساير الانواع التدريجي الكمال وان كان اصل الكمال وهو الادراك حاصلا له فى الجملة مثل ساير الانواع فله من حيث ادراكه شئون وعوارض من حيث ترتيب الادراكات وصفاتها واحكامها يعرض له حتى يتم الكمال فالغرض من هذا الفن معرفة مايعرض الانسان من حيث انه مستكمل بالعلم والادراك من الترتيب الذى هناك و احكامه و لواحقه هذا وأما الغرض من تفاصيل ابحاثه فيغنينا عن ذكره مامر من تفصيل فهرس الكتاب .

الفصل الثانى

فيما ينبغي تقديمه من احوال الانسان وامور اخر يبتني عليه البيان

قد تبين فى العلم الاعلى ان الموجود فى الخارج بالحقيقية هو الوجود وان غيره اعتبارى محض ، وتبين ايضاً ان للعالم بارئاً واجب الوجود مستجمعاً لجميع صفات الكمال من غير كثرة ولا نقص أبداً ، و أن الجميع مستندا اليه ، و انها موجودة به تعالى من غير استقلال فيها اصلا .

وتبين ايضاً ان وراء عالم الطبيعة عالماً آخر مقداريا من غير مادة بريئاً عن نقايص المادة وهو أكمل وجوداً ويسمى عالم المثال فوقه عالم آخر بريء عن المقدار ايضاً و هو نور محض واكمل الجميع وجوداً فينبغى ان يسلم هـذه المسائل و مسائل اخرى نذكرها فى مواردها مثل تجرد الخيال و الحركة الجوهرية ، وأن بين البارى تعالى وعالم الطبيعة وسائط فى العلية وان عالم التجرد باطن عالم المثال وهو باطن عالم الطبيعة فهذه امور يبتنى عليها بعض المسائل مما بعد الفصل الناسع من هذا الكتاب و بيان ذلك كله خارج عن وظيفتنا و البحث هذا البحث .

ثم انه قدبينا فى كتاب الاعتبارات ان الانسان بماانه مستكمل بادراكه له تصورات وتصديقات وهمية اعتبارية ، و أن ذلك متكثر بتكثر كمالاته وأن ذلك منقسم بانقسامها فمنها ماهو اعتقاد اعتبارى بما انه فرد ، و منها ماهو كذلك بماأنه واقع فى الاجتماع المنزلى أو فى الاجتماع المدنى ثم يتكثر بتكثر آخر بتكثر كل من الحالين ، وان كمالاته النوعية المختصة أمور ارادية ، وان اراداته تحتاج الى آراء اعتبارية و ذلك لتشخص الكمال ، وأن صدور الامور الحقيقية عنه بواسطة ارادته لمايعتقده فى الخارج مما هومتحد اتحاداً اما مع الامور الخارجية فبايقاعه يقع الامر الخارجى دون مايعتقده لكونه اعتبارياً ، وان هذه القوة الوهمية التى فينا متصرفه مسرية غيرمحققة فى فعلها بالطبع ويتفرع على ذلك خاصة وهى أنها اذا ادركت أمراً

تصورياً فحيث لم تحققه تصرفت فى حده زيادة ونقيصة فيعطى حده الى مشابهه و مشابه مشابهه وهكذا ثم اذا عادت الى كل واحد منها و ادركت حده المخصوص و قدحكمت بينها بالوحدة حكمت بكونها واحدة ولم تبال بالتعدد والتغاير اللائح الواضح هذافى التصورات وقريب منه حكمها فى التصديقات فربماذهبت فى حكمها من جانبى النقيصة والزيادة مذهبا بعيد الغاية و الحاصل ان من خاصته الحكم بالاتحاد فى الامور الكثيرة وبالكثرة فى الامر الواحد وبهذه الوسيلة تم توسيط الامور الاعتبارية والاراء الوهمية بين الحيوان وبين كمالاته المختصه بنوعه .

واعلم ان هذه العلوم ربماترتبت عليها آثار خارجية و هو فى الجملة بين كاصفرار الوجل واحمرار الخجل وآثار اخرى محسوسة وفرح المريض عند علمه بالصحة و صحته عند علمه بالصحة وأمثال ذلك فتبين جملة من الاوصاف و الاحوال وبين جملة من العلوم ارتباطات مخصوصة وهذا و امثاله من كثيرممايبتنى عليه مباحث الكتاب تتبين من المقالة الثانية من كتاب الاعتبارات .

واعلم ان هذه الافعال الصادرة منا تختلف فمنها ماهوسهل الوقوع كما اذا وافق عادة أو خلقاً راسخاً و ماهو بخلافه بحيث يشق على الانسان وقوعه وايقاعه كمااذاوافق خلقاً بخلافه فيحتاج الى تروٍ كثير و ينقسم كل منها الى اقسام كثيرة شدة وضعفاً فلنذكر ماهو السبب فى ذلك .

الفصل الثالث

ثم نقول ان هذه الآثار يختلف فى الشدة والضعف وذلك بسبب قوة الادراك وضعفه فاذا فرض انشخصاً فعل فعلا فلاينقطع عن فعله الا بانقطاع الارادة اذا فرض وفاء الالة وصحة انفعال المادة القابلة و الاراده لاتسقط الا بعد سقوط العلم الذى هو المبدء هو العلم بكون الفعل واجباً مطلقاً كمابينا ذلك فى كتاب الاعتبارات وحيث لم يكن غير السعادة الاخيرة واجب مطلق عندنا فكل فعل وجوبه لكونه واقعاً فى طريق الخير بالذات وهذا المعنى ايضاً ليس فى كل شئ مطلقا وفى جميع الاحوال بل حال دون حال ووقت دون وقت وشرط دون شرط فكون كل فعل واجباً يحتاج الى قيود كثيرة اما بحسب الحقيقة واما بحسب الاذعان والظن على ماشرحنا كل ذلك فى كتاب الاعتبارات ومعنى هذه الشروط هو ان يكون فى موارد فقدها اذعان بانها على خلاف هذه الشروط المقيدة مثال ذلك ان الراكض يركض بشرط ان لايعرضه عى وتعب فاذا تعب وكل وقف فانه مذعن بان الراحة البدنية اوجب والزم فحينئذ نقول ان الافعال المشروطه فى وجوبها وان كانت على السوية من هذه الجهة لكنها مختلفة من جهة أن فعلاواحداً منها ربمالم يشترط بشئ أويشترط بشئ ماقليل فى بابه وربمااشترط بأمور

كثيرة لايخلو عن مصادفة واحد منها مع مانع ففي الحالة الاولى لايؤثر في الفعل وارادته كثير من المصادفات من الامور القابلة للممانعة والمزاحمة و في الحالة الثانية تسقط الارادة و ينقطع الفعل بمجرد طلوع مانع جزئي من الموانع مثال ذلك حال الشجاع و القوى اذا قاتلا فالشجاع يعتقد ان لاحيوة مع الذلة و التخلية عن سبيل العدو المفسد ذلة وهوان فلايريد الا العزة ولايريد الحيوة بدونها ولا كل مايريد لاجل الحيوة من سلامة الاعضاء و غيرها وأما القوى الفاسد فانه يريد الغلبة فيريد الحيوة و كل مايحتاج اليه في الحيوة ليجوز لذايذ الغلبة بها والا فلايريد الا لحيوة لان مقصده الاسنى هوهي و مالاتتم الا به فكل جراحة ترد على الشجاع و كل تعب والم قاساه حتى الموت المر يصبر عليه ويتجلد ابتغاء العزة وأما القوى فثباته وصبره محدود بمايطلع عنده من طالع الموت أو مالايلتذ معه في حيوته فيقف عند بلوغ الامر به الى ذلك الامد دون الشجاع ومثل ذلك اختلاف الهمة في طالبي غلبة فربما سقطت همة احدهما قبل الاخر فقد بان ان بين الافعال والاثار اختلافاً في جانبي الشدة والضعف .

ثم نقول ان ذلك مستند الى قوة العلم وضعفه وذلك لان سقوط الفعل و ارادته انما هو لسقوط العلم وسقوط العلم وهو الاذعان بالوجوب اعني ارتفاعه انمايكون بارتفاع اطرافه وارتفاع الاطراف أو احدها انمايكون اما بثبوت نقيضها حقيقة واما بزوالها عن النفس والزوال انمايكون بضعف توجه النفس اذمع توجهها اليه وارادتها شهوده امتنع الزوال الا لضعف

الالة الحاملة له فعلى التقدير الاول اعنى ثبوت النقيض والاخير اعنى زوال الصورة كنسيان دفعى مثلاً فالفعل خارج عما نحن فيه من الفرض ومن المعلوم ان الاختلاف المذكور فى الناس وهمهم ليس مستنداً الى احد الامرين فاذن سقوط الارادة انما هو لضعف العلم الناشى عن ضعف توجه النفس و ذلك بان تتوجه النفس الى شئ آخر مما تشتاقه فتضعف الارادة اذ النفس لا تخلوا عن ارادة ما فعلم ما لاستيناب فعلها او حينئذ فتكون النفس اذا بدأ مانع لم تتوجه الى جهة دفع المانع بل الى جهة تقويته من حيث انها متوجهة اليه مثال ذلك ان القاصد شرب الماء اذا لم يقو عطشه والمسافة الى الماء بعيدة تتوجه نفسه الى تصور لذة السكون وراحة القعود فاذا صادف هنا ظلمة فى البين أو ريح مغبرة أو حرارة تصور ذلك منفعة مؤيدة للقعود و لا يتصور أنه هل هو مانع عن المشى الى الماء كان كونه مؤيداً للقعود يكفى فى منعه عن الطلب.

فقد بان ان التشكيك فى العلم لاجل التشكيك فى توجه النفس فقد بان ايضاً ان النفس لا تخلو عن علم ما ، وانها عند الالتفات عن صورة تلتفت الى أخرى معاوقة لها لمكان التعدد و ذلك لمكان العادة ، وان العلم بالضدين واحد ومن هنا كان اقدام الغافل أقوى من وجه من اقدام المجرب.

ثم نقول ان كل تشكيك فى الفعل لا يخلو عن صحابة تشكيك فى العلم وذلك لان الفرق بين فعلين أحدهما قوى والاخر ضعيف من حيث صدورهما عن الغافل اما من حيث العلم كما مر و اما من حيث الالة

البدنية اعنى قوى الحركة والحس أما الاول فقدمر بيانه وأما الثانى فلان من المعلوم أن الالات البدنية تعيى وتضعف الى الغاية فى صورة الخوف والحزن بقدر ركوزهما و رسوخهما و ان كان ذلك من جهة ضعف القوة المنبثة لكن ذلك مستند الى العلم جزماً فاذا كان هى القوة فى كل مورد بواسطة العلم بالخوف والحزن فكمال القوة وقوتها اما ان يكون بواسطة العلم العلم بالعدم أولعدم العلم به لاوجوداً ولاعدماً لكن من المعلوم أن كل فعل صادر فانما هو عن العلم بالصلاح و عدم الفساد فهذا علم بالعدم ولوعلى جهة العموم وليس عروض هذا العرض للقوى و الالات البدنية بواسطة العلم بالاسباب المخوفة أو المحزنة مثلا بمانع عن كون العلم دخيلا فى القوة و الشدة وهو ظاهر هذا من جانب النقيصة والضعف و كذلك من جهة الزيادة كلما كان العلم بوجوب الفعل اتم سواء كان فى الافعال الشهويه أو الغضبية كان وقوع الفعل اتم .

ومن هنا ينتج أن مراتب الفعل المرتبة ضعفاً وشدة من الادنى الى الاعلى ومن الاعلى الى الادنى مستصحبة بمراتب من العلم بالوجوب وعلوم بالفساد ، و أن هناك طرفين لامحالة و ان لاحالة معتدلة حقيقة يخلو عن العلم فاذن المطلوب الاول ثابت .

ثم نقول ان التشكيك المذكور فى العلم تابع للتشكيك فى حافظ الصورة العلمية على ظاهر الامر وفرع التشكيك فى توجه النفس فى الحقيقة و ذلك ان من المعلوم بالوجدان وجود الفرق بين ماذا ادركنا شيئاً من المحسوسات الخارجية مثل الشكل واللون وبين ما

اذا ادركناه بعينه خيالا محضاً و ذلك الفرق بينهما وجود الحافظ فى الاول دون الثانى على ظاهر الامر فلنتأمل وجه الفرق بينهما بنظر أدق من ذلك فنقول اذا تصفحنا المحسوسات الخارجية وجدنا بينها فرقاً من هذه الجهة بعينها اذ فرق عظيم بين ما اذا أحسسنا بمحسوس و مكثنا فى تصوره و بين ما اذا اكتفينا باول وقوع الحس عليه و ليعتبر ذلك بملموسات منضودة متفاوتة الكيفية من الحرارة والبرودة والخشونة والملاسة والصلابة واللين اذا امررنا اللامس عليها فكذلك المبصرات المتفاوتة اللون و الضوء و سائر الكيفيات المبصرة لو كانت اذا ادرنا البصر عليها و كذلك ساير المحسوسات فكلما مكثت الحاسة فى تصورها وتأملها ازدادت صورها جلائاً و كلما استعجلت ضعفت حتى د بما يلحق بالخيال المجرد فاذن فرق بين ما كان المحسوس احس به فى زمان قليل أو كثير والذى يقوى منها هو المحسوس فى زمان معتد به و الباقى لايفترق عن الخيال المجرد كثيراً أو اصلا .

ثم انا اذا تعمقنا وجدنا مكث الحس ايضاً لايوجب القوة بنفسه فانا لو دفنا اصواتاً مختلفة مختلطة كما يتفق كثيراً فى المحافل العامة والغوغائاة و اهتممنا وقصدنا واحداً من المتكلمين سمعنا وميزنا كلامه واما الباقى فمع ما نسمعها كما نسمعها كالصوت الواحد الممتد المتشابه الاجزاء و الحروف و كذلك عند المرض و مقاساة الالام اذا اشتغل المريض بشىء من الكلام أو غير ذلك كان ادراك الالم ضعيفا ولم يتالم منه تألمه عند عدمه و هذا مطرد فى جميع المحسوسات و لايوجد

فرق بين صورتي القوة والضعف في هذه الامثلة الا وجود التوجه النفساني و عدمه فللتوجه دخالة ثم اذا رفعنا التوجه عن كل مثال وجدت فيه قوة عاد الامر الى الضعف واما الخيال المحض فنرى فيه ايضاً من الفرق ماتراه في صور المحسوسات الخارجية اذ ربما اعطى الخيال قوة المحسوس بل ازيد كما في المبرسمين وعند السرسام واذا تأملنا الحال فيه وفي الخيال المحض وجدنا النفس عند خيال المحض متوجهه الى اشياء و خاصة المحسوسات مع اعتيادها بها و كلما رفعنا شيئاً منها زادت قوة الادراك .

فقد بان ان الميزان في قوة العلم قوة التوجه النفساني وظهر ايضاً ان من كسر هذه العادة وجد في التوغل في نفسه كان خياله المحض بمنزلة الحس فينا وبالعكس .

الفصل الرابع

كل فعل واقع محسوس فله تأثير ما في النفس فنقول انا اذا اعتدنا بشئ لم نتألم عنه عند وقوعه و هو ظاهر فاذا احسسنا بوقوع ما يخالفه كان ذلك صعباً علينا موجباً للتألم حتى ربما ادى الى الهلاك كما في صورة الفجأة بازدحام الغم و اذا وقع ثانياً لم يؤثر تأثيره في الاول و كذلك كلما زاد وقوعاً زاد في عدم الاهمية حتى ربما لم يؤثر

اصلا وسببه القريب الغرابة وذلك ان الانسان مفطور على البحث عن العلة فماراه الانسان بحيث يستقر فى الجملة فى قوته المدركة و حافظته فهو لحضوره عنده لايريد الكشف عنه وحيث كانت المخزونات من العلوم عند الانسان مختلفة بالضرورة فاستحضارها ايضاً مختلف بالضرورة فاذن من الممكن ان يكون بعضها صعب الاستحضار وبعضها سهلة فاذا اراد استحضار الصعب لزمه صرف التوجه عن الحاضر وان يتوجه الى الخفى فهو فى متعارف حالة غافل أو كالغافل عن الخفى المستبطن فعند الانسان معلومات أو ماهو كالمعلومات ومجهولات و ماهو كالمجهولات وماهو مجهول فعلته مجهولة والاكان هو ايضاً معلوماً لماتحقق فى محلة لكن الغريب وهو ماليس بمعهود عند النفس و لا حاضر بل خفى غير ملتفت اليه فهو من المجهولات فيجب عندها البحث من علته .

ثم ان كل امر ثابت عند النفس فهى متوجهة اليه غافل عن خلافه كمامر فاذا وقع خلافه و صادفه الانسان بحث عن علته اى عن جميع المعانى المكتنفة به المربوطة معه فاذاكان الفرض انه خلاف الثابت الحاضر فجميع هذه المعانى كذلك فاذن يكون الاثار المترتبة على المنافر مترتبة متكثرة بتكثر مامعه وبعدده و كلماكان كذلك و لوحظ ملائماته اشتد توجه النفس اليه فيكون اثبت عندها فاذا ثبت اول مرتبة أوجب خفائاً ما فى العلم السابق الذى كان بخلافه و خرج هو نفسه عن الخفاء الى الجلاء ثم اذا وقع ثانياً فحيث كان فيه وصفان

فلوصف الخفاء الذى فيه لعدم انهدام العلم السابق بالكليه توجهت النفس اليه و زادت فى امعانها فيه فلوصف الجلاء كان ذلك منها فى المرة الثانية اقل من المرة الاولى ونسبة الثالثة الى الثانية كنسبة الثانية الى الاولى و كذلك القول اذالم يكن العلمْ الطارى مسبوقاً بعلم يخالفه بنظير البيان لكن بينهما فرقاً وهو أن الصورة الطارية حيث كانت مخالفت كانت موجبة لصرف النفس عن الصورة الاولى وملائماتها كانت اثبت عند النفس لانها منصرفة عن كل واحد من ملائماتها ومتوجهة اليها فيكثر تصورها للملائماتها وللعلل والملائمات التى صادفتها ابتدائاً فكان اثبت عندها واقرب من التفصيل بخلاف ما اذا كان ورود العلم ابتدائاً فينحصر توجه النفس الى ماصادفتها منها و يقل انفعالاتها المزاجية حينئذ و غيرها ومن هناماقيل ان قدر النعمة يعلم بعد الفقد ومن هنا كان الالتذاذ والتألم عن الغنى بعد الكد والجد فيه اشد وله نظاير كثيرة .

فقد بان ان كل علم فله تاثير مافى النفس ثبوتاً ومن جهة آثاره من الفرح والحزن والغضب والشره ونحوذلك ، وبان ايضاً أن الصورة الواردة المخالفة أقوى تأثيراً واثبت وجوداً واعسر زوالا من الصورة الواردة ابتدائاً .

ثم نقول ان تكرر الورود يوجب الرسوخ وصعوبة الزوال ويظهر سبب ذلك ممابيناه آنفاً من اختلاف الصور عند النفس ظهوراً وخفائاً فان الرسوخ هو نوع مامن الظهور فكلما كثر ورود الصورة كثر توجه النفس اليه وقوى و كلماكان كذلك صعب انصرافها عنه اى غفلتها عنه

ونسيانها لما عرفت .

ثم نقول ان فى الانسان بل مطلق الحيوان ملكة وحالا ونعنى بالملكة الصورة العلمية الراسخة التى يقع عنها الفعل بسهولة أى مع قلة التروى واضطراب النفس و نعنى بالحال خلاف ذلك والسبب فى ذلك انك قد عرفت أن الصورة العلمية كلما كثر ورودها كثر رسوخها وصعب زوالها و كلما كان كذلك سهل وقوع الفعل عنها وضعف الحاجة الى الروية والفكر لتحصيل الجزم بوجوبه و مع شدة ثبوت الصورة يضعف المنافيات و تزول و يجهل بها ويقوى العلم بها فيقل الروى فكلما قويت الصورة ضعفت الروية حتى ينتهى الى مالاروية معه وهو رسوخ التام .

وقد بان أن فى الانسان ملكة وحالا وهى بخلافها وبان ايضاً ان الحال فى طريق الملكة ومقدمة ، وبان أن من الملكة مايمكن زوالها ومنها مالايمكن وهو الملكة التامة الراسخة الا ان يصطلح على اطلاق الملكة على خصوص العلم الراسخ غير القابل للزوال .

الفصل الخامس

فى الخير والشر والنافع و الضار و مايلحق بذلك

فنقول ان الانسان حيث انه نوع ما من الانواع و فى أول تكوينه امر بالقوة فله كمال ما به يتم ذاته فالكمال الذى به تمامه

بالحقيقة نسميه خيراً وله عدم ما اذاعرضه لم يكمل ذاته ونسميه شراً وحيث ان كماله امر حاصل له بالتدريج وغير موجود له دفعة فلامحالة بينه وبين الخير الاخير وسائط ونسميها بالنوافع وكذلك بينه وبين الشر وسائط ونسميها بالضوار فللانسان خير وشر ونافع وضار ومثله لكل نوع من الانواع فالكمال المطلق خير مطلق وعدمه شر مطلق وهناك نافع مطلق وضار مطلق والخير المختص بما هو مختص ونسميه سعادة وعدمه شقاوة و ثبت ان الناس مختلفون فی مقتضيات طبايعهم الصنفية والشخصية كما ادعاه بعض ولعله الحق بمعنى كان لكل فرد من أفراد الانسان سعادة وشقاوة غير ما للاخر وان استووا جميعاً فی الخير المطلق والشر المطلق الانسانيين وهذا المعنى من الخير والشر وغيرهما هو الذى يريده الناس فی استعمالاتهم لكن لايهمنا بيان ذلك فی هذا المقام .

ثم نقول ان الانسان كمالا حقيقيا و كمالا مظنونا وهميا أما الكمال الحقيقی فظاهر وأما الكمال الظنی الموهوم فان الانسان حيث ان له قوی متعددة متخالفة كالنباتية والحيوانية والنطقية فله كمالات متعددة و كل واحد منها فی اول النشو بالقوة فلها طرايق و وسائط فهناك نوافع كثيرة مختلفة انواعاً اذ النافع يتعين ماهيته بالخير الذی هو نافع فيه فحيث ان الخيرات مختلفة فنوافع كل غير نوافع الاخر ولو اتفق كون شیء واحد خيراً لقوة ونافع فی آخر فهو ذو وجهين ايضاً والخير المطلق مالاجهة نفع فيه وهو مطلوب من كل وجه .

ثم ان الانسان لبحث بعض قواه أو لبعض الاتفاقات ربما زادت همته

فی الوقوف علی بعض النوافع والوسائط لامور توجب ذلك الاذعان لما ذكرنا فی كتاب الاعتبارات ان بعض الاعتبارات ربما جعلت اصيلا يتفرع عليه امور آخر كمن يؤثر الغنی لنفسه فلا يستفيد من الدينار ما هی واسطة له فلا يأكل و لا يشرب ولا يلبس ولا ينفق بل انما يجمع جمعاً ويظنه خيراً مع انه لو تأمل ادنی تأمل وجد الدينار واسطة صرفة ينال بها الراحات واللذايذ من المآكل والمشارب والملابس والمناكح و لولا هذه المقاصد فی الطبيعة لم يؤثر الدينار قط كمن يجد كنزاً فی صحراء قفرة بعيدة لا ينفع بحاله و لا يخلصه من الهلاك مقدار ذرة كما ان الحبة الواحدة عند الطاير اجل قدراً من درة يتيمة يتنافس فيها الملوك الاعاظم والاغنياء اولو الثروة .

ولو امكن التوصل الی هذه الراحات وكانت مطيعة للانسان اطاعة الخيال لم يقصد الدينار قط ولم يقع فيها ايثار ولا طلب هذا و كلما كانت الاثار المتفرعة علی الوسائط اكثر و اقوی كان الوقوف عنده اشد و الرواح عنه اصعب فهذه كلها خيرات ظنية بحسب ما يلبسه الوهم واما بحسب الحقيقة فلا خيرية فيها و انما نفعها بحسب ما يوصل الی الخير فلو كان شئ منها بوجه من الوجوه عائقاً فبمقداره يكون شراً وضاراً فمن الخير ماهو مظنون ومنه ماهو حقيقی و من هنا ظهر ان شيئاً واحداً ربما يكون نافعاً من وجه وضاراً من وجه اخر .

ثم ان هذه الخيرات وان كانت كثيرة بحسب الظاهر فان افعال كل قوة من القوی الحقيقية كمالات وخيرات لها لكن لو فرض اجتماعها

فى شئ واحد ذى جهات كان بين افعالها مزاحمة بالضرورة فان الافعال غير الجسمية الصادرة عن ذوات الانفس افعال صادرة على قسم القوى الجسمية فهى على خلاف مقتضى الطبيعة الجسمية فهى شرور بالنسبة اليها وخيرات بالنسبة الى القوى الفاعلة والشئ الذى هو المبدء اذا فرض واحداً كان فى ذاته غير ذى جهات بل فى قوى ذاته فخيره أعنى كمال وجوده امر واحد وان كانت خيرات وجوده اموراً كثيرة فلو كانت قواه فى عرض واحد كان خيره هو الاعتدال فى افعالها وهو ظاهر لكن الشئ حيث كان له كمال واحد فمن الضرورى أن يكون هذه القوى الكثيرة فيه لسد طرق الفساد الطارية عليه من حيث كماله فمن البين أن هذه القوى خوادم جميعاً بالنسبة الى الكمال الاخير فهى نوافع فيه فقصدها وايثارها بمقدار ماهى نافعة وحافظة له فالكمال الذى لها بنسبة بعضها الى بعض هو الاعتدال فى افعالها وبنسبة الجميع الى الكمال الاخير هو صدور افعالها بمقدار لايخل بالغرض الاقصى والخير المطلق بحيث لايميل من الوسط الى جانبى الزيادة والنقصان وهو الاعتدال فكمال القوى و سعادتها غير ماخلق للخير المطلق هو الاعتدال فى افعالها وهى نافعة وهو نفعها والكمال المطلق لمثل هذا الشئ هو كمال وجوده الخاص وسعادته ولايتم الا بالكمال فى نوافعه وهو الاعتدال فى افعالها فقد صح أن الكمال والخير للشئ بحسب الحقيقة هو الكمال اللاحق به حقيقة من غير مجاز فيه .

الفصل السادس

ان بين افعال الانسان تزاحماً وتمانعاً وذلك قريب من البيان أو بين فان القوة يحتمل الاكثار من الفعل فى جميع الطبقات وينقص بذلك بعينه مايصدر عن القوة الاخرى من أفعاله فيكـون فعل هذه مزاحماً لفعل تلك ثم نقول ان ذلك يوجب المزاحمة بين ملكاتها و ذلك لانك قدعرفت ان كثرة صدور الافعال و تكررها يوجب حصول الملكة والعلم الراسخ الذى هيئته القوة لاصدار الفعل به واقتضاء القوة انما هو لنفس الفعل لاللفعل بمقدار لايزاحم افعال القوة الاخرى و هو ظاهر فان ذلك جهة اخرى غير جهة الفعل فالقوة انما تبعث بمقدار تطيق و تتحمل فهى انما تبعث فـى كل مرة الى الفعل المطلق و اما الاكتفاء والتحدد فانما هو من امر اخر غير هذه القوة فبتكرره يحصل الملكة مطلقة ومرسلة ومثل ذلك فى القوة الاخرى وحيث كان الفعلان متزاحمين فالملكتان متزاحمتان و لازم ذلك حصول علوم متدافعة للانسان يدفع بعضها بعضاً كوجوب الطلب كيف كان ووجوب الاكل عند الجوع كيف كان و وجوب السكون للراحة كيف كان لكن العلم بالشيئين المتدافعين غير ممكن فى حال واحد لكن العلم بالقضية الكلية تفصيلا علم بافرادها اجمالا و بالقوة فمن الممكـن حصول العلم كلياً

بامرين بين افرادهما تدافع ما من حيث الحكم و كذلك فليكن حال الانسان فى علومه و اما اذا التفت الى علمين له كليين متدافعين من حيث بعض الافراد فمن المستحيل ان يحصل بهما علم معاً لكن المفروض فيما نحن فيه كون كل من العلمين ملكـة راسخة حاضرة عند النفس دائماً فهى اذا التفتت الى احد العلمين مانع عن توجهها الـى الاخر و صارف لهما و القوة الاخرى التى توجب تحديد افعال صاحبها كما تبين تؤيدها علـى ذلك فبهذا الوجه تدفع النفس محـذور الاعتقـاد بالمتناقضين .

ومن هنا يظهر ان فيناشيئاً اخر يقسط بين القوى افعالها ويحددها ويقهرها ولعلك تعثر بتفصيل حاله فى محل آخر.

ثم نقول ويعرض من ذلك اللذة و الالم وذلك انهما كما بين فى محل اخر حيث كانا عبارتين عن نيل القوة ماهو كمال لها من حيث هو نيل و كـمال و عدم النيل فيما من شأنه ان ينال ذلك فهذه الملكات المنعقدة المذكورة حيث كانت ثابتة فى القوى فاذا نالت شئى من القوى ماهو كمال لها اى فعلها الملائم التذت منه فاذا فقدت فهو الالم .

لكن يجب ان يعلم ان اللذة نيل ملائم كماذكر لادفع منافر كماهو المشهور والمقبول عند الناس قالوا ان المريض الفاقد للصحة انما يلتذ بها اول طروها فلاالتذاذ و كذافى غيره فلالذة مع الثبات ولذا قيل ان النعمة معلومة القدر بعـد الزوال و هذا ظن كاذب بالتجربة الصحيحة فان كل من أخذ بشئى من كمالاته المستقرة الوجود فتصورها

تصوراً كاملا وصرف نفسه الى تعقله التذ به كما يلتذ بها فى اول وروده وطروه وكذا فى جانب النواقص وخلافات الكمال و من المعلوم ان ليس هناك دفع .

ثم ان لازم ذلك الظن ان يكون كل واحد من اللذة و الالم عدميا وهو اندفاع الحالة السابقة اذ كما ان اللذة يفتقد عند الاستقرار كذلك الالم و هو ظاهر فينتج ان كلا منهما عدم العدم لرجوعه الى تناقض شنيع فكل منهما اندفاع حالة ثابته فان كانت اللذة أو ألالم هو الحالة الثابتة السابقة والاخر الذى يندفع هو به و يشتمل على عدمه هو مقابله فيرجعان متضادين لاعدماً وملكة فيكونان كمالين وجوديين لقوة ما متضادين ولا يمكن فى قوة واحدة ذلك كما تحقق فى محله فاذن المطلوب ثابت .

ويظهر بذلك ان هذه اللذايذ والالام انما هى بتوجه النفس التام اليه فكلما استدام الادراك استدامت اللذة و ايضاً كلما قوى الادراك قويت اللذة .

وايضاً فلو كانت فعل القوة واحداً من غير شاغل استمرت لذتها وزادت غاية ما يمكن .

و يظهر أيضاً ان الالم المحض غير موجود البتة بخلاف اللذة المحضة وذلك لكون الالم عدم اللذة فوجوده على سبيل العرض وهذا سر تحته اسرار فافهم .

ويظهر أيضاً انه لا لذة ولا ألم الا بالادراك ويشهد بذلك أيضاً ان

كل لذة لوفرضنا غفلة المدركة عنها افتقدناها و لوفرضنا ادراكها لها وليست في الخارج بالحقيقة وجدت اللذة بعينها .

ثم نقول ان القوة الواحدة لاتتألم بفعل نفسها وذلك ظاهر ممامر بيانه فكل قوة انما تتألم بفعل غيرها حيث ان ذلك يتضمن عدم فعلها فتتالم بذلك و مع ذلك فلابد من رابطة بينهما و الا فالفعل من شيئ مباين لامماسه له مع فعل شيئ مباين اخر وذلك ظاهر ولابد ان يكون ذلك الرباط بماله قوة الادراك اذلو كان بغيره عاد المحذور بعينه .

ومن هنا أيضاً يظهر ان بين قوى الانسان امراً محيطاً رابطاً بينها كما مر آنفاً الامر المدرك فينا هو الرابط اما ابتدائاً أو ينتهي اليه اخيراً.

ويجب ان يعلم أيضاً ان كثرة فعل قوة يوجب اعتياد القوة الاخرى بمايناسب ذاك في بابه ان كانت بعد رسوخ الملكة فبالصعوبة وان كانت قبل فبالسهولة وذلك لما مر ان ورود الفعل يؤثر في النفس و يثبت صورة ملائمه حتى يحصل ملكة فتثبت حينئذ ملكة كالمتوسط يكون افعالها بطبعها كثيرة الشبه بافعال القوة المزاحمة محاكية لها مثال ذلك ان المتكبر المختال اكله وشربه ومشيه وقعوده كل ذلك متصورة بالتكبر والاحتيال والمحزون المهموم افعاله محزنة والعاشق الواله واله في جميع افعاله .

ومن جميع ذلك ظهر ان القوة الواحدة لوصدرت عنه افعال قوى مختلفة لم يحدث هناك ألم وذلك لما مر أن القوة الواحدة لا تتألم من افعال نفسها .

الفصل السابع

فى ان بين الافعال وكذلك القوى ارتباطاً وانه ينقسم الى طبيعى وعادى و ان الملكات الانسانية تلايم كمال القوى الحيوانية والنباتية التى يرتبط بها فى جانبى الخير والشر

اما بين افعال القوى ارتباطاً و كـذلك بين القوى انفسها فقد مر بيانه و لذلك بعينه يتأثر القوى منا كل من صاحبتها و كذلك فى أفعالها و لايكاد يوجد منا فعل من قوة من القوى علـــــى صرافتها الا متلونا بالوان كـثيرة و يذهب هذا التصاك و التصادم الـى غايات بعيدة فالقوة تتلون بفعل صاحبتها و يحدث فعلهـا كـذلك ثم الاخر من المتلون به فيحدث شيئ آخر جديد وهكذالايزال تتقلب الافعال فى تلونها و يتولد من لون لون و بالجملة الفعل الساذج نادر أو غير موجود واوشك أن يوجد من الحيوان فى اوايل نشوها .

ثم نقول ان هذا الارتباط على قسمين عادى و طبيعى واتفاقى اما الطبيعى فلان مجموع القوى حيث كانت مسخرة تحت أمر واحد و هو المدرك منا بالطبع كانت بينها ارتباط ما طبيعى و كل عدد معدود من القوى أيضاً مر بوطة بارتباطاة اخرى توجب كمال الارتباط بين

فعل واحدة منها مع الثانية دونه مع الثالثة و لذلك يصيب التفرد فى علاج الرذايل بعلاج واحدة منها دون الاخرى من بابها كما ذكره علماء الاخلاق فى كتبهم و قدشبه ذلك المعلم الاول ارسطو فى كتابه بالحمام فان حمامة واحدة تجلب جماعة هذا و اما العادى فبجريان العادة واتفاق الاسباب على أمر وذلك يوجب انصراف النفس اليه وغفلتها عن خلافه ومن هنا كانت العلوم تختلف فى حصولها اذقدبينا فى كتاب البرهان ان التكثر فى العلوم انما يكون بالتنبه أولا و هو الحدس الاجمالى قبل الاذعان وجريان العادة وتراكم ورود النظائر والاشتباه الى النفس يوجب صرفها وتوجهها الى الوارد وغفلتها عن خلافه ولذلك ماترى من اختلاف البشر فى آرائهم و اذعاناتهم بحسب مرور الدهور وخلو القرون فرب أمر هو مقطوع غير مشكوك الثبوت فى زمان ثم هو بعينه مقطوع البطلان غير مشكوكة فى آخر وانما وقع الانتقال من حال الى آخر بواسطة أمر اتفاقى يوجب انصراف واحد من الناس اليه ثم يرد الباقى مورده تدريجاً ولذلك فان التحصل على المطالب الحقة نزر و صعب مستصعب لايتحصل الا بالانقطاع و التصفية و لذلك كان الوقوف على المطالب العقلية على شرفها واستحكام اساسها كما بيناه فى كتاب البرهان نزرة صعبة لايرد و لايصدر عنها الاواحد بعد واحد لمانعة الامور المحسوسة حتى ربما سماها الناس بل الراقون منهم بالموهومات و المتخيلات .

ثم نقول ان الكمالات الانسانية وهى الادراكات تلايم كمال القوتين

الاخرتين اعنى الغضبية والشهوية فى جانبى الخير والشر وذلك لما عرفت ان بين القوى شيئاً رئيساً يرتب افعالها وملكاتها ويحفظها عن التناقض والتباين ويقوى على جميع الافعال المتشتته وفنون الادراكات و يجب أن يكون هذا المعنى هو الذى به يقوم نوعية الانسان لارتفاع حقيقة الانسان بارتفاعه واذا كانت النوعية انما تتم بهذا المعنى وصح انه يحتمل الكمال والنقص كان كمال النوع مستنداً الى كماله واذا كان كذلك و كان له فى نفسه افعال و بالنسبة الى ترتيب القوى و دفع التناقض و التباين من بينها افعمان كان الكمال الانسانى فى هذه القوى المرئوسة هو الاعتدال فى افعالها بحسب تقسيط هذا المعنى الكمالى أى ان ـ لايكون فعل القوة بحيث يضر ويدفع كمال هذا المعنى فيه بالخروج الى جهة الافراط و التفريط اذا عرفت ذلك عرفت ان هاتين القوتين لو خرجتا من القوة الى الفعل فى جانب الخير اى الاعتدال كان المعنى الرئيس خارجاً الى الكمال فى جانب الخير فاليلتذ بجميع كمالاته فى نفسه وقد هيئى له ذلك كله فلو فرض له قيام فى نفسه بغير مصاحبة هاتين القوتين الماديتين أو خلوة وقد هيأت له ملكات بحسب القوتين وملكات بحسب افعال نفسه التذ بجميع الافعال البدنية من الصور والافعال الادراكية ولو كانت القوتان خارجتين الى الفعل فى جانبى الشر اى الافراط أو التفريط عاق ذلك المعنى الرئيس عن كمالاته و ثبت فيها جميع المتناقضات و المتباينات فلو فرض له قيام فى نفسه أو خلوة من دونهما كان قوى الادراك لكنه خال عن كمالاته فيتألم اشد تألم

ويستوحش ويرى بحسب افعال القوتين جميع مايكره منهما اذالالم مستوعب والجهة غير متكثرة حتى ينصرف من واحد الى آخر.

الفصل الثامن

فى كيفية حصول العلم للانسان و حصول الكثرة فيه و صدور الافعال به

فنقول ان الانسان فى اول مايعرض له من العلم يعرض له شيئى بسيط غير متميز حتى انه يحب كل شئى واحداً لايتميز له شيئى عن شيئى و الدليل على ذلك ان التكثر انما يعرض له بعد التنبه لابه الامتياز تدريجاً وهذا على السوية فى جميع الاشياء لمساواتها فى هذا المعنى و كل تدريج فانه مسبوق ثم يحصل له التميز بين نفسه وغيره ثم بين الاشياء واسبق الجميع التميز بين الوجود والعدم ثم لايزال يميز ويكثر لكن مع فرق ما بين ماميز وهيىء من قبل فيناله بسهولة وماليس كذلك فيناله بصعوبة و هو يتوخى بالطبع التكثر وبالعادة أيضاً و من هنا يتكثر العلوم و المدركات بمرور الدهور والاحقاب هذا من جهة ومن جهة اخرى يأخذ فى الاعتبار لمايعرض له من الغلط فى أمر المعانى بالطبع كما شرحناه فى كتاب الاعتبارات ولايزال يولد الاعتبار من الاعتبار بمقدار مابلغت

به درجته ودرجة عصره من ارتقاء التمدن وتركب العيش اذ كانت العلة لذلك ولتكثره هي هذا المعنى بعينه كما ذكرهناك .

ثم اعلم ان القضايا الحقيقية اى المطابقة للوجود كما ان بينها صدقاً وكذباً ومطابقة النفس الامر وعدمها والمطابق منها ينتهى الى قضايا ضرورية بل اولية و الجميع الى أول الاوايل و هو أن الايجاب والسلب لايصدقان معاً و يكذبان معاً كذلك الحال فى هذه القضايا الاعتبارية فان منها مايوافق النظام و منها مالايوافقه و نسمى الاولى حقة والثانية باطلة و كل حق بالغير ينتهى الى حق بالذات حتى ينتهى حق الحقايق وهو فى هذا الباب ان الحق المطلق واجب الفعل .

ثم انا قد بينا هناك ان افعال الانسان انما تصدر عن الاراء الاعتباريه وانها انما تصدر عن نية وجوب .

فنقول ان كل واجب بالغير حيث انه ينتهى الى واجب بالذات ومن جميع الجهات فيجب ان يكون توخيه لفعل واجب ما توخيا منه للواجب المطلق الذى هو من جميع الجهات واجب وانما الغلط فيما يغلط فيه فى التطبيق و قد بينا فى كتاب المغالطة ان الغلط وجوده بالعرض وان كل خطاء صواب بالحقيقة وخطاء بالعرض فكذلك الكلام فيما نحن فيه فجميع هذه الافعال باطلها وحقها حقة بالحقيقة والباطل انما هو باطل بالعرض فافهم ذلك .

واعلم ان قضياً ان الانسان لايفعل غير الحق الواجب قضية بديهية فطرية وان انكرها معظم الناس الا الشاذ منهم امكان لكن التأمل

يفيد ذلك والبيان أيضاً وحيث ان الانسان لايخلو عن الفعل بالضرورة وكل فعل فهو عن علم ما والمعلوم ينتهى الى الحق فكل انسان معترف بالحق بالضرورة وبالفطرة .

ثم ان هيهنا حقاً بمعنى آخر وهو ان الامور التى فى طريق كمال النفس اعم ممايكون الى الخير أو الشر والى السعادة أو الشقاوة مرتبة ترتيباً ظاهراً فالسعادة القصوى يتفرع على أمور متفرعة على آخر وهلم جراحتى تنتهى الى الحق المطلق الذى لانزاع فيه اصلا بالفطرة وكذلك الشقاوة الكاملة مع مقدماتها ومقدمات مقدماتها حتى ينتهى الى الباطل المحض حسب ما مر سابقاً وقد عرفت ان الكل باعتبار آخر اشياء بالعرض فالحق الاخير لو ركب ثم ركب فى سلسلة لايدخل فيها شيئى مما بالعرض اوصل الى السعادة القصوى و لذلك ماسميت جميع فروعه حقائق و اوركب بحيث يدخلها مابالعرض أو ركب الباطل المحض الموجود بالعرض مع فروعه تركيباً بالذات اوصل الى الشقاوة التامة .

ثم نقول ان الموجب لانتشاء الفضائل و الرذائل و السعادة و الشقاوة هو هذا المعنى من الحق والباطل وذلك لانا قد بينا ان كل فعل لايصدر عن كل علم بل علم معه اذعان و هو العلم حقيقة وهذا لايتم الا بصرف النفس اليه فلوفرضنا كمالا وعلماً به واذعاناً معه حتى يصير العلم مطلقاغير مقيد صدرت بذلك الفضيلة وثبتت الملكة ولوفرضنا علماً ليس معه اذعان فصدور فهو لايتم الا مع صرف النفس عنه الى غيره اى الى اذعان بالرذيلة اختياراً فهناك جهود وأما اذالم يكن علم أوكان

وفرض معه غفلة عن اذعانه لبعض الاسباب فلم يكن هناك لااذعان ولا مطاوعة ولا جحود ومعاندة والقسم الاول يولد ملكة سعيدة والثانى ملكة شقية والثالث ليس فيه شيئى آخر غيرانه نقص لبعض الاسباب هذا .

فقد ظهران الانسان العالم بالحق المذعن به فى جميع المراتب هو السعيد الكامل والانسان العالم بالحق غير المذعن به كذلك فى غير الحق المطلق لما مرانه غير ممكن هو الشقى الكامل و اذعانه بمادة الحق المطلق هو الحجة عليه ، وان الانسان غير العالم بالحق أو العالم به غير المذعن بسبب غير اختيارى أو العالم بالحق فى بعض المراتب المذعن به دون بعض آخر لقصور ليس بسعيد و لاشقى فى مجهولاته و منكراته وانما سعادته بمقدار علمه بالحق واذعانه به ولافراد الانسان فى هذا القسم مراتب ودرجات غير محصورة والقدر فى سعادته وشقاوته هو الذى ذكرناه .

الفصل التاسع

فى حال افراد الناس من حيث درجاتهم فى هذه الاراء والعلوم

ان الناس بحسب القسمة فى هذه العلوم والاراء يرتقون الى عدد كثير لكن معظم الاقسام خمسة :

احدها الكاملون فيها سعادة تامة .

وثانيها المتوسطون فى السعادة الغالب عليهم ذالك .

وثالثها المستقصون فى الشقاوة الكاملون فيها ومن يليهم .

ورابعها المتوسطون فيها الغالب عليهم ذالك .

و خامسها الناقصون وهم الذين لم يهيئوا فى احد الطرفين شيئاً معتدا بـه .

ولنشرع فى بيان حال هذه الاقسام الخمسة من حيث مايستقبلهم من الحال ومايننتهون اليه فى صراط كمال وجودهم فى طى ثلث فصول .

الفصل العاشر

فيماينتهي اليه كمال اهل السعادة من الكاملين و المتوسطين

فنقول : ان الكاملين في هذه السعادة على قسمين اذقدعرفت ان هذه العلوم والملكات تنتهي اماالى طبع أوالى عادة وان كانت العادة أيضاً بنظرآخر تنتهي الى الطبع و كيف كان فالطبع له مدخل ما في جميع هذه العلوم فالحار المزاج اشد وا كثرغضباً و الفاقد الدم ا كثرجبناً وهكذا فمن الممكن انيقع مزاج من الامزجة وهو معتدل غايته أو قريب من ذلك و حينئذ يكون تصرف قواه غير النطقية وعوقها عن كمال القوة النطقية على الاطلاق بمقدار يلزم في كمال القوة النطقية من التعلق بعالم الطبيعة والمادة و التلوث بلوازمها فيكون السلطان حينئذ في جميع القوى وعليها للقوة النطقية لانها شعبها ليست عائقة لها عن كمالها اى صارفة لها الى جانب نفسها فلما السلطان المطلق و اذاكان كذلك فيكون اذا التفت الى القوى البدنية التفت كاحد من الناس من غيرسرف بل مقدار ما ينبغي .

واذا رجع الى كمالاته الخيالية اى كمالاتها المدركة بحسب الصور المدركة المثالية الثابتة وله ذلك رجع من غير عائق من البدن فشاهد الصور المثالية من المشتهيات واللذايذ من غير ألم مادى والموجودات و المعلومات التي في عالم المثال فان الروابط و اللوازم التي في عالم الحس موجودة في عالم المثال من غير عائق غير ان هناك شدة و ضعفاً بحسب وثاقة النفس و عدمها هذا اذا رجع الى عالم العقل اعنى العالم الذى لاعوق ولا كثرة ولاحجب فيه وهو عالم النور والبهاء المحض و المجردات كان له ذلك فادرك ونال جميع اللذايذ و السعادات من غير اشغال بعضها عن بعض وادرك جميع الروابط و العلوم في عالم الحس والخيال على ماثبت من احوال هذه العوالم الثلثة بحسب البرهان فى العلم الالهى وبحسب التجربة والكشف هذا . غير أن هذا الانسان الشريف كلما نزل الى عالم لم يغفل عما فوقه اجمالا بحيث لو التفت ادرك لكون العالى باطن السافل ولاعوق و كلما ارتقى الى عالم عال لم يغفل عن السافل لكون السافل موجوداً فى العالى بنحو اشرف وانور .

واحق المدركات ادراك الواحد الاول تعالى وانه الموجود بالحقيقة اى بنفسه ولنفسه وان غيره موجود به وليس فى نفسه شيئاً وهذا المعنى لابقاء عنده لموجود ما و لذلك فانه لايدرك غير الحق الاول تعالى فيدرك كل شئ حتى نفسه به تعالى ويفعل افعاله جميعاً به تعالى لانه يريد فعلا لاجله تعالى بل يريده تعالى فيصدر عنه الفعل وبين المعنيين فرق عظيم يعطيه التامل التام .

فقدظهر أن هذا الانسان لايدرك و لايشاهدغيره تعالى وبه يدرك كل مدرك ومعلوم .

وظهر أيضاً ان لايريد فى شيئى من افعاله غيره تعالى غيران الفعل يقع وقوعاً وذلك لان المراد هو المعلوم و اذاكان لامعلوم له الاهو تعالى فلامراد له الا هو تعالى .

و ظهر أيضاً انه لايتألم من شيئى قط اذالمفروض انه لايرى ولا يستقبل الا اياه و انه لايلتذ به تعالى ويغتبط و يسراشد ما يكون بل كلمااشتد به البلاء اشتد به الوجد والابتهاج وهومطمئن به مسلم له راض منه متوكل عليه و ظهرانه يجد بذلك جميع الفضايل و يفقد جميع الرذايل فيكون شجاعاً عفيفاً حكيماً عادلا ولايوجد فيه شيئى من اضداد هذه وفروع اضدادها بل يظهر ويتم فيه جميع صفات الحق تبارك وتعالى اذغير الجهة الربوبى فيه مستهلك وهذا المعنى أمر آخر متأخر عن تكمل فضايله ابتدائاً بسبب اعتدال المزاج فان هذا بالحقيقة احتراق وانحسام لمادة الرذيلة الطبيعية و كدوراتها هذا مجمل القول فى حال الانسان المعتدل المزاج والقوى بالفطرة ويظهر شطر آخر من حاله فيما بعد انشاء الله .

واما الانسان الذى يعدل قواه بالصناعة والعادة فيقرب حاله من مشابهة حاله غير أن الفرق فرق الفطرة والفكرة فان التعديل والعمل الفكرى حيث انه ترتيب مقدمات اختياراً و بالروية بقدر الطاقة فربما يخطى بوقوع غلط خفى فى تضاعيفها وبالتدريج فان الاول أيضاً وان

لم يخل فى طى صراط الكمال عن تدريج ماغير ان التدريج هناك بلامعاوق الافى نهاية الضعف بخلاف ما فى هذه الفرقة المستعملة للصناعة والنظر فى طريق اكتساب الكمالات وبالجملة فلهذه الطائفة فى سيرهم صراط الكمال شئون أخرى يختلفون مع اصحاب الاعتدال النظرى فالنفس فى أول وهلة اذا غلب فيها جانب القوى الطبيعية من الشهوة و الغضب صرف ذلك اياها الى جانبها وكان السلطان لها واذا كان كذلك اذعنت بماتوجبها الشهوة أو الغضب وحصلت ملكاتهما .

وحيث ان القوة النطقية مسخرة تحت ذلك صرف مدركاتها الى مايناسب أفعالهما لمامر من التشبيه بالتسخير فيذعن بالامور الاعتبارية الملائمة لهوى النفس من شرف الرئاسة والجاه و حسن الذكر وبقائه وسائر الامور العالية فى عالم الاعتبار .

و مع ذلك فالناس فى هذه الدرجات على اختلاف كثير والساقط الهمة الدنى الفطرة يذعن بالشهوة و المتوسط بالغضب والعالى بالامور الوهمية وقل مايتفق فى واحد جميع الثلاثة وذلك لان الافعال الوهمية بتصرف القوة النطقية التى تنوع الانسان كمامر وان كانت مسخره تحت غيره الا ان الافعال أفعالها وبنمط فطرتها فهى اشد ملامسة وملاصقة بالانسان وأفعال الغضب أيضاً كالبرزخ بين أفعال الشهوة وأفعال الوهم فان موادها بالاخرة شهوية بخلاف موجبها ومصورها فهى النفس فهى دون الوهميات المحضة فوق الشهويات المحضة من حيث الملاصقة بالانسان و اذا تصفحت احوال الناس فى شهواتهم و غلباتهم وآرائهم

الوهمية المحضة وتأملت فى ذلك تاملا وافيا صادقاً وقايست بعضها مع بعض وجدت على صدق ما ذكرناه شواهد كثيرة .

فكل دنى الطبع مستذل من الناس يرى لنفسه جاهاً ولوازم من الوهميات يفدى فى سبيله جميع مشتهياته وغلباته و لايوثر عليها شيئاً ان كان الاختلاف بينهم فى هذه المعان يذهب مذاهب كثيرة و بالجملة فاذا كان حال النفس فى نفسها هذه فاول خطوة يخطوها الكاملون المستكملون فى هذا الطريق فى هذا الطريق انتزاع النفس من حب الدنيا اعنى ملكات الشهوة و الغضب و الاوهام على الترتيب المذكور لما عرفت أنه رأس كل خطيئة وذلك لان الاستعداد قبل الافاضة فاذا صفت النفس صفائاً رجع الى العلو و عالم المثال فكلما صفت استفاضت فكلما رجعت الى عالمها رأت انواراً و صوراً بهيئة مشتهاة تشبه الصور الدنيوية من وجه من جنات وعيون ومقام كريم وحور وعين وولدان مخلدين باكواب واباريق وكاس من معين وربما اطلعت فى هذه الحال الى واقعة من الوقايع المستقبلة أو السالفة أو المخفية لميلها الى باطن العالم الجسمانى واطلاعها على الروابط واللوازم اطلاعه .

و هذه المعانى تأخذ من الضعف الى الشدة كلما اشتد انتزاع النفس وانصرافها الى جانب الحق تبارك حتى يصير ذلك ملكة يحصل معها الرجوع الى هناك بادنى التفاته و اطلاعه وهناك تفاصيل كثيرة خارجة عن طوق البيان يصل اليها الواصلون من اهلها .

وملاك الجميع ان النفس اذا احست شيئاً من عالم النور والتجرد

حكت ذلك بملائمة من الصور في عالم الحس وربما بدت في اوايل الحال صور مهيبة أو أمور هائله حكاية ماتجده النفس من معاني تستغربها وتستوحشها لغربتها ابتدائاً في هذا العالم أو تحسر الامور لذيذة فائته من عالم الحس.

ومن هنا يظهر ان هذه المرتبة غير دائمة بل مستبدلة بأحسن منها لامحالة بعد الرسوخ هذا ثم لايزال الانتزاع من بقايا عالم الطبيعة وآثار و هي هذه الادراكات الجزئية بالميل الى باطنها و الروح السارى فيها و المتوجه الى الحق المطلق تبارك و تعالى حتى يحصل الادراكات الجزئية والصور الحاكية لها وهي آخر هذه الصور كماأن اولها صور شديدة الحكايه لعالم الحس في عدم الانضباط والعلة في ذلك ظاهرة وبعد ذلك يحصل ادراك المجردات الادنى فالاعلى فيشاهد في ذلك اسرار عالمى الحس والمثال وموجودات بهية خالية عن الالام والظلمات والحجب و يشتد الوله والوجد والمحبة و كلما على في الارتقاء اوغل في النفوذ الى الباطل ويحصل الارتقاء من حال الى ملكة حتى يتم هذه العوالم و فيها مالاعين رأت ولااذن سمعت ولاخطر على قلب بشر.

و الى هذا المقام انما يشاهد الحق تعالى بغيره وذلك غير حق المشاهدة وذلك ظاهر فيتوقف مشاهدته تعالى على نسيان الغير ثم على نسيان النفس والفناء في مشاهدته فاذا حصل ذلك النسيان وهذا النسيان طلع نور الحق الواحد تبارك وتعالى على مراتب اسمائه وصفاته وذاته فينمحى عند ذلك جميع الشرور والنقايص والالام ولم يبق الا الوجود

المحض و المحض من كل كمال من غير كـــثرة و حصل جميع مافى العوالم السافلة على اشرف وجه يجب وهذا مقام خارج عن حيطة البيان .

و بعد هذه المرتبة مرتبة مشاهدة محض الوحدة من غير جهة كثرة اصلا وان كانت فى عين الوحدة ثم لماحصل الرسوخ وو كد الانس لم يضره الالتفات الى الغير اذلاغير فكلمايجده و يراه ويستقبله فانما يجد الحق الواحد تبارك وتعالى و كذلك فى أفعاله فهذاالانسان الكامل يرى الحق بالحق والخلق بالحق ولايشغله شيئى عن شيئى ولاشأن عن شأن فيظهر فيه صفات الحق و يصدر منه افعاله تعالى فلااختيار معه و لااضطرار فهذا اجمال القول فيمايستقبل الكاملين من الاحوال غيران الكامل بالفطرة اوفر نصيباً من مثله المستكمل بالصناعة فى الجميع .

وليعلم ان الصفاء المحض انما هو فى المرتبة الاخيرة واما قبلها فمن الممكن حصول آفة يوجب انحراف اذمادامت النفس باقية فهى ممكنة الطرفين من السعادة والشقاوة لوجوداسبابهما معها واماالمرتبة الاخيرة فلاسبب عنده ولا كثرة ولااستقلال فمن الناس من يقف فى بعض الطريق ، ومنهم من يرجع قهقرى ، ومنهم من يمر مر الشهاب والمدار فى ذلك على الاعتناء لولاالاسباب الخارجة فيحصل الوقوف عنده لحصول الاستقلال فى المعتنى به فيتم ظهور آثار ذلك المقام وهو ظاهر وانمامثل ذلك مثل من يرى شيئاً من وراء ازجة كثيرة فكلمااحدق بصره على واحد منها لم يره مابعده وتم رؤيته له وهذا بخلاف صاحب المرتبة

الاخيرة المشاهد للحق والخلق بالحق و لاشرف كبعد الهمة هذا .

و فى بقية مالم يذكر من الاخلاق والاحوال والافعال يشبه حال هذا الانسان السعيد بالاكتساب حال الانسان السعيد بالفطرة .

ثم اعلم ان هيهنا مراتب بحسب تجزى الفطرة كما علمته فى الاكتساب فيختلف العدد وربما تركب فى بعض الناس فهذه جمل احوال السعداء الكاملين فى سيرهم الى كمالهم وجلها سيما الاواخر من قبيل تخييل المشعبذ عند بعض الناس ومن الكرامة الموقوفة على أهله عند آخرين ولا كلام معهم فلنشرع فى جمل احوال اصحاب الشقاوة .

الفصل الحاديعشر

فى جمل احوال الاشقياء الكاملين و الذين يلونهم وماينتهى اليه كمالهم

قدعرفت ملخص حال الانسان عند غلبة احكام القوى البدنية عليه وان الغالب منها يصرف القوة النطقية نحوه فيولد آراءاً واذعانات موافقة لحكم تلك القوة وان العمدة من اقسامها ثلثة من الغالب عليه الشهوة ومن الغالب عليه الغضب ومن الغالب عليه احكام الوهم والباقى من الاقسام مركب منها.

فنقول ان هذه القوى الثلثة مختلفة فى الخادمية والمخدومية و ذلك ان الشهوة لاتخدم غيرها بل تستخدم الباقيتين لينلها و القوة الوهمية تخدم وتستخدم والقوة الغضبية خادمة غيرمخدومة الا نادراً فى غاية الشذوذ والوجه فيه أن الشهوية جل فعلها جاب اللذة وهذا أمر مطلوب فى نفسه غير مقصود لاجل غيره والغضبية جل فعلهادفع ما و الدفع يستعمل لتصفى أمر اخر فيكون مطلوباً لغيره واما القوة الوهمية فان لها كلا الاعتبارين .

ثم نقول ان الانسان الغالب عليه احكام الشهوة والغضب وانما ـ يستحصل من قوته النطقية كمامر توليدالاراء الوهمية المناسبة لذلك فلايتصور الامايناسبه واما التصورات والاراءالمربوطةالمناسبة لنظام العالم النورى و كذاالاراء والعلوم الكليهالمجددة فتخفى عنه ويبقى مايناسب قوتهالغالبة عليه مع ارتباط مابينهافى الجملة على تضادالشهوة والغضب غير ان بينهمافرقاًفقوةالشهوةلكونهاعامة مشهودة بين الناس ربماينصرف عنه توجهالنفس يكون صاحبهاساقطاًغيرمذكور بخلاف من غلب عليه الغضبية فربمايذكر و خاصة اذا خالطه شيئ من القوة مثل بعض الفتاكين من السلاطين والشجعان بخلاف الفساق بالجوارح فصاحب الغضب يذكره عامةالناس بخلاف صاحب الشهوة فلايذكر الا عند اصحابه .

ثم نقول واماالانسان الغالب عليه احكام القوة الوهمية فقدعرفت أن هذهالغلبة بالحقيقة لغلبة احدى القوتين الاخريين فتولد من القوة

النطقية احكاماً مناسبة لاحكامها منفصلة عنها بالمادة فاصل هـذه ان ان الشهوة يجب ايثارها والغضب وهذا حكم شهوى أو غضبى.

ثم يرى الانسان انه لاينال هذه السعادة الا بالحيازة والملك لزمامها فيكون تملك الزمام عنده آثر واسعد من الملزوم الملجم فانه لاينال من المشتهيات الا واحداً وينال من ملكة ماشاء ويختار ويقدر على ماشاء وهذا بحسب الفطرة بالنسبة الى جميع الافعال الارادية جزئيها وكليها بان يكون الانسان حراً مختاراً فى ارادته .

ثم مع الغض عن جزئيات الافعال وغير مهماتها وهو أيضاً من الامور الفطرية كما ذكرناه فى محله يبقى ايثار معظم الافعال والامور وهذا اخص من الاول .

ثم ان الرأى العامى انما يرى هذه السعادة هى نيل عظام الامور عندهم وهو اخص المشتهيات وهو الذى يختص به واحد بعد واحد لقصور العامة عن وصوله و تقصير ايديهم بالقهر و لـذا انصرف هم النـاس غير السقطة منهم الى سلوك هذين المسلكين فى أمورهم وهما ماذكرنا من القصور والتقصير .

فتراهم يتعبون و يصرفون التدابير فى ابداء شيىء يتميزون به عن العامة من انواع التزينات والترتيبات والالبسة والاطعمة والاشربة وأشكال المساكن والمجالس ومن ثم لايزال هذا القسم يترقى وينتقل من شكل الى شكل وهذا فيما يقصر عنه العامة وغيرهم من اهل طبقتهم والطبقة الراقية قليلا عن درجة السفلة تنازع هذه الطبقة فى متميزاتهم

دفعاً للضيم من انفسهم فيشار كونهم فى ذلك اما بالحقيقة واما بالتشبيه فلايزال المنازعة والمدافعة قائمة بينهم .

واما المسلك الاخر فهو الذى هو بالطبع متميز يقصر عنه أيدى الغالب بالقهر والتعالى عليهم فيخضعون بنحو ما لحائزه ويشيرون اليه بالبنان وهذا هو الجاه كالسلطنة والرئاسة وساير انواع الغلبة والاشتهار وهذا المسلك أمس شيئى بالبشر وآخر شيئى يصفوعنه اهل الصفوة وهو على مراتب لايخلو عنه أحد من الناس حتى ان ارذل الناس فى نفسه له شيئى من الجاه لايحب البقاء بدونه وربمايختلط بالاختيار المطلق الذى هو من الفطريات بل بالسعادة المطلقة فلايحب الانسان حيوته بغيره ، غير أنه ذومراتب كثيرة غير محصورة من حيث اراء الناس فى السعادة المطلقة التى هى كالمادة له فيراه بعض المال و بعض الاولاد و بعض حسن الذكر وبعض الرئاسة و بعض غير ذلك والغالب على الناس هو الاول لغلبة ابتلائهم به هذا حال هذه الفرق الثلث مجملا .

ثم نقول ان هؤلاء جميعاً لايزالون فى آلام وغموم خيالية لافراغ لهم عنها لان مادة آرائهم الامور المادية وحكم التضاد و التزاحم فيها شائعة و من الممتنع حصول أمر مادى على أحسن وجه يتصور فيقصد اذ المادة محدودة فمايوجد منها أمكن تصور ماهو أزيد منه و أحسن فلايزالون يطلبون عند كل مايجدون ماهو أزيد منه حسنا و أشد ملائمة و تشمئز نفسهم ممايناولون لانصرافها الى تصور الاكمل منه فيوجب ذلك تصور الناقص بجهة نقصه فيسقط الحب لانه انجذاب الى

جهة الكمال دون النقص فيبع ذلك الكراهة هذا واذا مضى شيئى من المطالب تصور بجهة اللذة منه فيتولد منه الحسرة فلايزال الانسان وحاله هذا الحال بين حسرة وأمل وشيئى من اللذة قليل ستنصرف عنه النفس وتشمئز وهذا حجة عليهم فى اخلادهم الى الدنيا واما اذا خلت بهم النفس استوحشت من فقدان كمالاتها واغتمت اشد مايكون وحاكت ذلك الخيال بالامور الهائلة المنكرة القبيحة التى عنده فلايزال قريناً فبئس القرين .

فهذه حال الاشقياء الكاملين ومن يليهم وانما الفرق بينهم لوكان فرق الفطرة والكسب نظير مامر فى السعداء .

ثم نقول وهيهنا فرقة أخرى ممن غلب عليه الاراء الوهمية وهم السالكون مسالك النفس أو مطاق الارتياض من غير صراط الحق كما علمت وهم الذين يأخذون فى تصفية النفس أو ارتياضها ويتركون مبادى كمالاتها واقاصيها مثل اصحاب الوهم واصحاب النفس واصحاب التسخير فيلوح لهم بعض علوم النفس غير مستصفى فيأنسون بمايشاهدون ويلتذون اشد واكثر ممايناله اهل الدنيا المذكورون من اللذة وربمايفقد عنهم آلام الدنيا مثل المجذوبين والوالهين غيران ذلك لهم عند اشتغالهم بذلك واما عند خلو النفس واشتغالها عن غيرها وانقلاعها عماهى عليه فحالهم حال الفرق الثلاث المذكورين من المنهمكين فى الدنيا كماعرفت .

الفصل الثانيعشر

فيحال العامة المتوسطين فيالامر وماينتهون اليه و الضعفاء

قدتبين ممامران هؤلاء بسيطة الرأى والعلم غيرجاحدين و لامعاندين للاراء الحقـة و انه ان ثبت منهم ذلك ففيالاراء السافلة المربوطة بالشهويات و الغضبيات الجزئية لقصور هممهم و افهامهم عن نيل معالى الامور و الحقائق و انصراف نفوسهم الى الا دانى فيقهرهم كل مدبر عالىالفهم و يتسلط عليهم كل من ترقى عن درجتهم ولذلك أيضاً يسلمون ازمة الامور الىالمشايخ و اهل التجربة و السادة و يرون وصولهم الىدرجتهم من المستحيلات لانهم كلمارامو درجة واحد من الراقين أو مسوا بشيئىمن آرائهم ماساعدتهم النفس و الحال هذه الىنيله و التمكن فيه فيرون ذلك محالا لهم ورزقاً مقسوماًلاهله وان الكرامة والنبالة لهم فيالتقليد والاتباع ويظهرمن ذلك ان حالهم فيعدم الانقطاع عن عالم النفس و الباطناقرب من حالالسعداء ومن حيثالانغمارو الانغماس فيالشهوة والغضب اقرب من حالالاشقياء فيكونالالام النفسانية الواردة عليهم

و اللذايذ يشبه الالام واللذايذ الواردة علـى الاشقياء عند الاشتغـال بالمحسوسات وأما عند خلوة النفس فلعدم انقطاع النفس عن سعادتها الحقيقية بالكلية ربمايشاهدون بعض مايشاهده السعداء وان لم يصف عن بعض ماللاشقياء الا بأمر آخر وراء ماهيئوه وعدده .

الفصل الثالث عشر

ويلحق بالكلام السابق فى حال النفس فى مشاهداتها فى خلواتها الكلام فى الرؤيا .

فنقول من المعلوم ان النفس عندالرؤيا غير مشتغلة بكل ماكانت تشتغل بها عند اليقظة فيخلو له الفضـاء فـى الجملة فبقدر رجوعها الـى عالمها يبدو لها من عالمها شيئى وهذا المعنـى اعنى كون النوم وراء طور المادية و نظامها فى الجملة مسلم عند جميع البشراذ هذه المنامات المخبرة صريحاً عن خبايا الامور والوقايـع المستقبلة أو أو بالمناسبة والشبه لايستطيع احد انكارها .

ثم نقول قدمرفـى الاصول السالفة ان الخيال يحاكـى صورة مايحاكى عليه بالمعانى والامور المناسبة الحاضرة عنده امابحضور اتفاقى أو عادى أو طبيعى .

ومر أيضاً ان الطبع والمزاج له دخل عظيم فى اعطاء صورة مناسبة لنفسه مثل ان المحموم يتصور النار بالضرورة لما عنده من الحرارة

والبرد لماعنده من البرء والافاقة ، ومرايضاً ان النفس عند رجوعها الى عالمها المثالى تطلع على الارتباطات المثالية التى فى باطن عالم الحس هذا .

وبهذه الاصول الثلثة يتم معظم مافى النوم من السر والحقيقة فعند النوم لوغلب المزاج أو أمر قهرى يعطى النائم خيالا كتخمة أو امتلاء أو خيال غالب قبل حين النوم أو حادث قوى يرد على الحواس الظاهرة وخصوصاً اللامس كلدغ أوحكة أو حرارة أو برودة قوية أو وارد آخر يؤثر فى الحس تأثيراً شديداً بحيث يصل الى النفس فحينئذ يرد على النفس خيال مناسب لذلك فترى مثلا الحمام أو الثلج أو المطر أو ماشبه ذلك أو تخلطه بماترى من الرؤيا و ربماترى أموراً هائله مهولة كمافى عبدالجنة فمثل هذه الرؤيا خالية من اعتبار التعبير واما اذا لم يسبق واحد من هذه الامور غارت النفس فى عالمها المثالى ورأت مارأت .

ثم نقول وحينئذ ربماحاكته بالمناسب النوعى وربماأخذ بنفس المرئى فان حاكته بالمناسب النوعى وبالمناسب عنده لعادة شخصية أو مناسبة اتفاقية كانت الرؤيا محتاجة الى التعبير وهو الانتقال من مناسب الى مناسب حتى يقف على الاصل المشهود كما ان الانسان ربمايرى العلو سمائاً أو منارة أو فرساً والفخر سلطنته وتاجاً أو ماأشبه ذلك ويرى العدو حية أو كلباً أومحذوراً آخر ويرى كل مخوف محذور فى صورة عدوه وربماينتقل من ضد الى ضد كماينتقل من مثل الى مثل فمن الصحة

السقم ومن الحيوة الى الموت هذا كله اذا وقف فى المرتين أو الثلث واما الى اذاذهب متسلسلامن مناسب الى آخر أوضدوهلم جراً تعذر الوقوف على الأصل و هذا القسم يسمى اضغاث الاحلام و لايعبر ويتفق غالباً فى الانسان المحيل الخدوع أو الجدلى المنتقل ذهنه من مناسب الى مناسب أومضاد هذا كله مع الحكاية واما مع عدمها فلايحتاج النوم الى التعبير بل يكون عين بداهنالك و يتفق غالباً لمن ذهنه خالية عن التصرف وللشخص قوى الحافظة ولذاقيل ان الصدق يوجب صدق الرؤيا وذلك لان الصادق لايتصرف فيمايرى وينال بل يحفظه على ماهو عليه و على هيئته .

فظهر ان النوم اربعة اقسام : أحدها ماسببه مزاج أو نحوه ولا تعبير له .

ثانيها اضغاث الاحلام ولاتعبير له أيضاً لكن عدم التعبير فيه لعدم امكان الوصول وفى القسم الاول لبطلان الرؤيا .

ثالثهــا النوم الصادق غير المتصرف فيه و لاتعبير له أيضاً لعدم الحاجة .

رابعها النوم الذى تصرف فيه بالحكاية وهذا القسم وحده محتاج الى التعبير لتصرف النفس فيه بحكاية ماناالته بصورت أخرى .

وليعلم ان المرئى الاصلى ربماكان جزئياً وربماكان كليا ويختلف حال التعبير بحسب اختلافهما فعلى المعبر ان يحفظ راى صاحب الرويا فى غايته وغرضه وشغله وشأنه وعاداته وافكاره عنـد نومه وصدقه و خلقه ومزاجه وبالجملة جميع ماله دخل فى الرؤيا ثم يحكم بمايريد

وما بدا له .

وليعلم وليتنبه أن النوم ربما يغلب فيصرف النفس اليه ويوجب بحسب ما يبد وارادة لافعال خارجية كالقعود والتكلم والفرار والاحتلام ونحو ذلك وقدمر سببه والمزاج فى هذا الباب دخل عظيم .

الفصل الرابع عشر

فى كيفية تأثيرات النفص فى هذا العالم وبيان سببه

ليعلم انا لم نرث عن السلف كلاماً مضبوطاً فى تأثيرات النفس فى اجزاء هذا العالم وانما وصل منهم كلمات جزئية فى اثبات تأثيره للنفس مثل عناية النفس وتأثير العين والسحر وتأثير الهمة وكان العلة فى ذلك ان السبيل الى تدوين الاحكام استقراء الجزئيات ثم تمييز المختلفات وتحديد المشتركات وهذا المعنى فى هذا الموضع خارج عن طوق العامة لما مر ان نفوسهم مشتغلة بالماديات وان اتفق منهم شيئى لائح غفلوا عنه ولم يتنبهو له لانصرامهم الى غيره وأما الكاملون فانهم وان وجدوا احكام تأثيرها وضبطها لكنهم مشتغلون بما هى أبهى وأعلى.

وأيضاً فان الغرض من التدوين هو الوضع للتعليم والتعلم وهذا

خارج عن غرضهم غير مفيد لغيرهم الا نادراً والنادر كالمعدوم فالذى يسعنا قولا كليا ان نقول قدتحقق فـــى العلم الالهى أن الموجودات مترتبة ترتيب الشرف فالحق الاول تبارك و تعالـى ثم المجردات ثم المثاليات ثم الاجسام والجسمانيات وان نظام التأثير فى كل منها صادر عمافوقه فالنظام الكائن فـى عالم الاجسام عن علل موجودة فـى عالم المثال وهكذا .

وثبت أيضاًان النفوس الانسانية متحركة بالحركة الجوهرية حتى تنتهى الى اقصى الوجود الممكن و فى كل مرتبة لها اتحاد ما مع تلك المرتبة فلها مصدرية ما لمايصدر عنها من النظام على اختلاف ما فى النفوس .

وثبت ان النظام الموجود فى عالم منه خير وينتهى الى الملك و هو الموجود المبدء للخير ومنه شر وينتهى الى الشيطان وهو الموجود المبدء للشر ونعنى بالخير والشر ماهو بالقياس الى الكمال الحقيقى فى الرجوع الى الله تعالى خيراً أو شراً لاماهو بالقياس الى النظام المطلق اذ لاشر بالقياس اليه .

وثبت ان النفوس بحسب استصحابها شيئاً من أحد الطرفين يتعين طريق سلوكها الى الله تعالى ويتميز وان ارتقى ماارتقى.

فهذه الاصول المحققة هنالك تعطى امكان تصرف النفوس الانسانية فى هذا النظام الموجود فى عالم الاجسام باى تصرف كان من غرائب الاثار وعجائبها و كذا فى عالم المثال وذلك باستعلائها على الباطن الذى هو

مصدر ذلك النظام هذا .

وينقسم ذلك الى الاقسام :

فمنهاماهومعلوم الباطن مثل تسخيرات الارواح المنسوبة الى الكواكب .

ومنها غير المعلوم مثل مايحصل لاصحاب الرياضات .

ومنها ماهو بالطبع مثل مايحصل لاصحاب العيون .

ومنها مايحصل بالكسب .

ومنها ماهو بحسب اتفاق كاقسام التفأل والتطير والعنايات .

ومنها غير ذلك .

الفصل الخامس عشر

في النبوة والرسالة ومايتبع ذلك من الوحي والالهام والرؤيا الصادقة والمعجزه و خارق العادة و الكرامه

فنقول قدمر وهو مسلم أيضاً ان أفراد الانسان بحسب الفطرة على ثلثة اقسام أحدها المعتدل الخلق بحسب الفطرة وقدسبق انهم ينتهون بالاخرة الى الكمال الاقصى بحسب درجاتهم .

ثانيها المنحرف خلقاً بالفطرة وقدمر انهم ينتهون الى اقصى

الشقاوة بحسب درجاتهم .

ثالثها المتوسط في ذلك ومايليه من الاطراف وهؤلاء يختلف حالهم في الوقوع على صراط السعادة و الشقاوة بحسب التربية و ورود الاراء الخارجة عن نفوسهم فيها فمن الممكن ان وقعت التربيه التامة ان يلحق اهل هذه المرتبة باهل المرتبة الاولى في السعادة أو يتلوهم هـذا .

ثم ان من الثابت في العلم الالهي أن الحق الاول تعالى تامة العناية والحنان غير متناهيها فكل مايمكن وقوعه من التكميل بحسب العود الى الله تعالى فهو واجب فمن الواجب هداية القابلين للهداية من الناس بارائة الطريق الموصل اليه تعالى واستعمال التشويق والوعد والوعيد الحق في ذلك أو غير هذا الطريق خارج عن الاختيار مناف لهذه السعادة المكتسبة على أن غير اهل الدرجة العالية من القسم الاول ينتفعون به أيضاً شبيه ماينتفع به اهل هذه المرتبة و كذلك اهل القسم الثاني في جحودهم بذلك ليكملوا في شقاوتهم فمااستكمال الاشقياء بالذات في جحودهم والسعداء بالذات في انقيادهم باقل دخلافي النظام من استكمال المتوسطين و بالجملة فمن الواجب وقوع هداية الى الطريق بترتيب اختياري و كون ذلك من طريق الباطن من كل احد لنفسه وبعبارة اخرى بارسال الملك الى المكلفين انفسهم مستلزم للمحال اذ المفروض عدم وصول غير اهل القسم الاول بحسب مامر من البيان الى هذه المرتبة في رؤية الملك .

وقدتبين في العلم الالهي ان بين عالمنا و بين الحق الاول تبارك وتعالى وسائط ثابتة وينتج ذلك كله ان هذا التكليف والاهتداء يجب أن يرد على اهل القسم الاول من الاولياء بالضرورة فان كان مختصاً بنفسه الشريفة سمي نبياً وان عمه وغيره سمي رسولا أيضاً .

ثم ان معارف الانسان حيث انها علمية وعملية والعلمية هي الاراء الحقة الراجعة الى البارى الاول عز اسمه واسمائه وصفاته وجميل افعاله والملائكة المقربين ونظام الخلقة في بدوه وعوده والعملية هي الاراء الحقة الراجعة الى الواجب من كمالات النفس في جنب الحقائق وهي الاخلاق النفسانية وهناك كمالات بدنية عامة وخاصة يستحفظ بها الكمالات الخاصة بالنفس ليعيش معها العيش اللازم في الحيوة الدنيا من كمالات نوعية من أبواب الشهوة والغضب وهي الكمالات الراجعة الى النفس من البدن وحده ومع مجتمعين معدودين وهم اهل المنزل ومع جميع الناس وهم اهل المحلة والبلدة والمملكة والقطعة والعالم وهناك أيضاً افعال يستحصل ويستحفظ بها هذه الملكات الجميلة ولولاها لم تستقر لما مر سابقاً ان الملكة لاتثبت مع ورود الافعال غير الملائمة .

فتبين انه يجب ان يشتمل الاراء على الرسول وهي المسماة بالشريعة على جميع ذلك .

فتبين فيها الاراء الواجبة القبول في الله عز وجل اسمائه وصفاته وترتيب خلقه في المبدء والمعاد .

ثم يتبين الاراء الحقة في اخلاق النفس وفضائلها ورذائلها .

ثم يتبين القوانين المحددة للاجتماع المنزلي والمدني مميزة بين المباح و المحذور بمايلايم المعارف الحقة لان الكمال هيهنا مقصود للغير فيقدر بقدره .

ثم يتبين الافعال الراجعة الى استحفاظ المعارف و هى المسماة بالعبادات المشتملة على انواع الخضوع والخشوع واستعمال احترامه تعالى ومايلحق بها من الاعمال الشخصية فهذه هى التى تشتمل عليها الشريعة وغيرذلك من العلوم والصناعات والاحوال خارجة عنها الااذا ارتبط بها صحة و فسادا كلزوم طب ما و هندسة ما و ساير الحرف و الصناعات فظهر من جميع ما مران من الواجب ان يكون فى العالم رسول و ان من الواجب ان يرد عليه شريعة جامعة لقوانين العلم و العمل جميعاً .

ثم نقول ان هذا المعنى يختلف قوة وضعفاً بحسب اختلاف الناس بمرور الزمان فى استعدادهم فى تلقى العلوم و الكمالات كمامر بيانه فمن الواجب ان يختلف الشرايع بحسب الاوقات وأن يكون اللاحق من الدين ناسخاً ومكملا للسابق .

ثم نقول حيث كان الانسان بالفطرة متغير الاراء والاعتبارات كما اشرنا اليه قبل وبيناه فى كتاب الاعتبارات فمن اللازم ان تكون الشريعة فى كل عصر محفوظة عند بعض الناس ممن يقوى على عدم التغيير اى تكون نفسه معصومة محفوظة الاتصال بالمبادى و العوالم العالية وهو المسمى بالامام فيحفظ الشريعة ويعمل بها ويدعو الى العمل

بها بحسب الامكان كالرسول هذا على ان الحق فى كل عصر مغلوب والسابق الى الفطرة المتمكن فى النفس اتباع الهوى وحب الدنيا و اظهار الباطل فى صورة الحق وغير ذلك من المصادمات والمزاحمات.

فظهر من ذلك أن من الواجب وجود امامة ما كالرسالة وان العالم لا يخلو منها عصر اما بخلاف الرسالة وحينئذ فمن الجايز اجتماع الرسالة و الامامة معاً فى انسان واحد وافتراقهما اى وجود امام بلا رسول موجود.

ثم نقول ولان الحق لا يتميز عن الباطل والصدق عن الكذب عند الجميع بالبرهان فقط اذ البرهان اى الدليل القاطع لا يناله العامة بل الخاصة أيضاً وان نالوه لكن لا تسكن نفوسهم عن الاعراض الخفية المستنبطة وجب عندئذ القوة من الرسول على اظهار امر خارج للعادة يحدس به ان نفسه متصلة ومرتضعة من العالم الاعلى عند التحدى و هو المسمى. معجزة ويجب ان لا يغلب فيه بحسب العناية عند التحدى على انه قدمر أن جميع اقسام التصرف فى هذا العالم ممكن الصدور عن الاولياء الكاملين ويجب أيضاً ان يكون كليات ما يدعيه موافقاً لصريح العقل فهذا كله ظاهر بين من الاصول السالفة.

ثم نقول قد عرفت أن الانبياء هم الاولياء الكاملون بالفطرة، و أن الوارد عليهم من جانب الحق الاول تعالى نوماً ويقظة على اقسام ثلثة امور كلية نورية وامور جزئية نورية وامور جزئية حسية وان الاول باطن الثانى والثانى باطن الثالث فالشريعة واردة عليهم اما معارف كلية

اما من الله تعالى بلاواسطة أو بواسطة واحد من الانوار المجردة وهم الملائكة المقربون بصورهم الاصلية واما معارف جزئية نورية بواسطة النفوس المثالية وهم الملائكة المجسمون فيلقون اليهم المعارف جزئية بكلام مسموع أو بنحو آخر وأما المعارف الجزئية الحسية فحالهم فيه قريب من حال ساير الناس وهم يلقون مايلقى اليهم بمايمكن ان يفهموا من الامثال والتشابيه اذهو السبيل في تنزيل الكليات الى الجزئية وقدمر ذلك بياناً .

ثم نقول ان هذه المعارف المتلقات يمكن ان يختلف كيفية تلقيها بحسب اختلاف احوال النبي فمنها مايتلقى في النوم ومنها مايتلقى في اليقظة ومنها مايكون مشهود السبب كالذي يتلقى من الحق الاول تعالى بلاواسطة أو معها مع شهودها اى رؤية الملك الملقن أو غير ذلك و وربمايسمى هذا القسم وحياً ومنها مايكون مجهول السبب وانمايلقى في النفس القائاً و ربمايسمى الهاماً ومن هذا القسم هتف الهاتف و لا يسمى الهاماً .

الفصل السادس عشر

فى حقيقة السحر والكهانة ومايشبههما من الشرور و الاخبار عن بعض المغيبات وظهور بعض الآثار الغريبة وبيان السبب فيها

فنقول قد عرفت ان من الممكن ان يتخلص الانسان فى طريق الشر الى بعض مراتب الباطن فمن الممكن ان يطلع هناك على بعض الروابط التى فى عالمنا الجسمانى فيأخذ ببعض ذلك لاستنتاج الآثار الغريبة اما بغير استعانة من المادة بل بمجرد قوة النفس أو باستعانة منها وأيضاً اما بتصرف فى خيال النفوس وهو المسمى سحر العيون أو بآثار خارجية كشفاء أو تمريض أو تسخير أو حب أو بغض أو نحو ذلك وهذه كله يسمى بالسحر.

وقد يطلع على الوقايع الماضية والمستقبلة أو المخفية أو الضماير أو غير ذلك.

ومن هذا الباب تسخير الجن والارواح بتصفية النفس وتقويتها بالاستعلاء عليهم بايصالها الى مرتبة فوق وجودهم ثم تسخيرهم و استخدامهم فيما لايقوى عليه البشر من الجزئيات التواتر القطعى فى

الاعصار السالفة وعصرنا الحاضر.

ويشبه ان تكون الكهانة على ما وصل الينا من اخبار الكهنة هى الاطلاع على نوع المغيبات باخبار من الجن لاستيناس يتفق منهم مع بعض الناس وهو الكاهن اما طبعاً واما قسراً وتسخيراً بكسب الانسان نفسه أو بقوة بعض من فوقه ذلك من التسخير والاستخدام كما يفعل فى زماننا هذا بالمصروعين والمصابين والميران فى جميع ذلك هو الميل الى الباطل و الاتصال به فلاوجه للطويل و ليكن هذا آخر الكلام الموضوع فى هذا الكتاب.

وليعلم ان الاحاديث الواردة فى شريعة الاسلام المقدسة فى هذه الأبواب الاخيرة كثيرة لم نذكرها على تصديقها جميع ذلك لكون الكلام موضوعاً فى هذا الكتاب على سبيل العقل المجرد.

وقد احترزنا على ذلك عن البناء على اكثر ما بين فى فنون اخرى الا ما الجأنا اليه الاضطرار وهو أمور معمورة شديدة الوضوح تعرضنا لتعدادها فى أول الكتاب.

والحمد لله على الاتمام والصلوة على اهل بيت العصمة والرسالة والسلام. وكان الفراغ صباح يوم السبت لاحد عشر خلون من شهر جمادى الاخرة من شهور سنة خمسين وثلثماية بعد الالف من الهجرة النبوية صلى الله عليه وآله وسلم.

القوة والفعل

بسم الله الرحمن الرحيم

تحصيل مباحث القوة والفعل من الفلسفة الالهية والحكمة المتعالية و تحرير مسائلها والبرهان عليها وهو مقالة واحدة تشتمل على عشرة فصول تتضمن نحواً من خمس وسبعين مسألة .

الفصل الاول

في الغرض من هذا المقالة غرضنا فيها بيان أن الوجود المطلق ينقسم الى ماوجوده بالقوة وماوجوده بالفعل و نعني بماوجوده بالفعل أن يكون الشيئ موجوداً يترتب عليه آثاره مطلقا وبماوجوده بالقوة أن يكون موجوداً بحيث لايترتب عليه آثاره التى كانت تترتب عليه وهو بالفعل ومن الضرورى أن الموجود من حيث انه موجود منشأ لترتب الاثار فكون ما بالقوة بحيث لايترتب عليه الاثار انما هو بقياسه الى

مابالفعل والافرض الوجود فرض ترتب الاثار فالفعلية تساوق مطلق الوجود ومابالقوة باعتباره في نفسه من مصاديق مابالفعل وان كان يقابله بالاضافة والقياس فالوجود هو المقسم يختلف في افراده من حيث وقوع حده عليها اذاقيس بعضها الى بعض وهذا هو التشكيك.

لكن يجب ان يعلم ان هذا النحو من التشكيك غير نحو التشكيك الموجود بين العلة والمعلول فان لكل واحد منهما ماهية غير ما للاخر بخلاف ما بالفعل ومابالقوة فان مابالفعل بعينه يصير هو مابالقوة فهذا مااصطلح عليه الحكماء في هذا الباب في معنى اللفظين وقد كانت العامة تطلق لفظ القوة في بادى الأمر على وصف الشدة الذى لبعض الاشياء في افعالها وتأثيراتها كشدة النار في تسخينها وشدة الشمس في انها باهرة للعين وشدة الرجل في بأسه ثم زعموا ان الزيادة في الانفعال كالزيادة في الفعل كشدة الحرير في نعومته و شدة الهواء في لطافته و رطوبته لزعمهم ان الانفعال من قبيل الفعل لكونها جميعاً وصفاً قائماً بالموضوع

ثم لما وجدوا كيفية الفعل والانفعال مختلفة بحسب الموارد زيادة ونقيصة اذعنوا ان القوة التى هى مبدء الفعل او الانفعال امر تشكيكى تختلف شدة وضعفاً وقد اعتقدوا أيضاً ان الاثر مطلقا امر مخزون مضمن في المؤثر يستفرغه عنه تأثيره فينقله الى المتأثر كالماء النابع من العين المنصب في الحوض فاوجب هذا كله ان يذعن ان الفعل و الانفعال الخارجيين امران موجودان في ضمن القوة وجوداً غير متميز كما ان الخارج متميز فقيل ان الاثر الفلاني في القوة

وهذا، أخذ الاصطلاح فكأنه قيل اولا مافي القوة لماهو موجود بوجود لايترتب عليه الاثار ثم وسع في اللفظ فاطلق لفظ القوة وما بالقوة مكان قولنا مافي القوة ثم اخذ لفظ الفعل للوجود الذي يترتب عليه الاثار للمقابلة التي بيناها بين الفعل وكونه موجوداً في ضمن القوة بوجود غير متميز وقد اصطلح أيضاً على القوة بمعنى مبدء الفعل وعلى القوة بمعنى مبدء الانفعال ثم قسم كل منهما الى اقسام لايتعلق بذلك غرضنا وبالجملة الفعل هو الوجود المترتب عليه الاثار والقوة هي وجود الشيئ من حيث لايترتب عليه آثاره التي كانت تترتب عليه وهو بالفعل فتبين اولا ان الوجود ينقسم الى فعل وقوة.

ثم تبين ان ما الوجوده قوة فوجودة سيال غير ثابت ونعني بسيلان الوجود ان هناك وجوداً ناقصاً متوجهاً الى التمام من حيث انه تمامه لكن لامطلقا بل بحيث كلما قسمناه الى قسمين كان احدى القسمين تمام الاخر وهو نقصه ثم اذاقسمنا كلا من القسمين كان احدهما تمام الاخر والاجزاء مع ذلك غير مجتمعة في الوجود فهو الحركة لانطباق حدها عليه فانها كمال اول لما بالقوة من حيث انه بالقوة فانا اذا فرضنا حركة ما للجسم الى غاية كان الوصف الذي يأخذه الجسم وهو بعد في المسافة كمالا له لكن لامطلقا بل من حيث انه متعلق الوجود بالغاية والجسم بالنسبة اليها بعد بالقوة فهو كمال أول للجسم الذي هو بالقوة من حيث الغاية لكن لامطلقا بل من حيث انه بالقوة ومن جهة تعلقه بالغاية هذا.

ويتحصل من البحث ان الجواهر الجسمانية متحركة في ذواتها ولواحقها و خلاصة الامر في حركة الجوهر ان العالم الجسماني حقيقة

واحدة سيالة الجوهر متبدلة الذات فى كل آن متغيرة الصفات من جميع الجهات .

اما من جهة الذات فهو انه جوهر فعليته أنه متوجه الى الفعلية والكمال والتمام وهوية ذاته انه متحرك الى الهوية سيال قاصد الى غاية ثابتة فهو متوسط بين قوة محضة و فعلية خالصة وهى فى نفسها متغيرة متحولة متطورة بين فعليات آخذة من الضعف الي الشدة وهى الانواع المادية وهذه الانواع والفعليات وان لم نهتد الى تحصيل حقايقها وتميزها على ماهى عليها واحصاء كميتها لكن فيها ماهو صورة بسيطة هى المادة الاولى ليست هويتها الا انها قوة الوجود فقط فهى تتحرك فى هذه الصورة

و من الفعليات ماهى صورة لمادة هى المادة الاولى مع صورتها الاولى مجموعاً وهذه هى المادة الثانية فهى بفعليتها مادة للصورة الثانية النوعية وهذا هو النوع والطبيعة ومن الفعليات صورة تأخذ عدة من الطبايع وتجعلها على فعليتها جميعاً مادة لنفسها وتكون صورة لمجموعها وتلبسها الوحدة النوعية وتجعل افعالها فعلا واحداً لنفسها وهذه الفعلية هى المسماة بالنفس .

وبالجملة فجوهر العالم الجسمانى لايزال يشتد ويتصاعد فى حركته الى صورة فوق صورة و فعلية اتم من فعلية و كلما وقفت الحركة فى مورد بزوال صورة من الصور الفعلية فى طى المسافة كان ذلك تجرداً للصورة و عوداً لمادتها الى حركتها السابقة بنحو الظهور بعد الخفاء لا الوجود بعد الفناء فحركة العالم الجسمانى لاتزال تدخر مجردات من سنخ صورها .

واما من جهة الاعراض فجميعها سيالة متبدلة آناً فآناً غير ان بعض هذه الحركات اولية تسيل بها لاعراض بسيلان الجسم وهى التى نتوهمها من ثبات الاعراض الثابتة وبعضها ثوان يتحرك فيها الاجسام بنحو الحركه فى الحركة وهى التى تربط حركة بحركة وتنقل الموضوع من حركة الى حركة كما ان الجسم المتحرك من وضع الى وضع يتحرك فى الوضع والمبدء والمنتهى أيضاً سيالات .

ويتبين هناك أن الموجود ينقسم الى سيال وثابت وأيضاً ان ما وجوده ثابت فليس له مادة وأن ما فيه حركة فله مادة وأن ما لا مادة له فلا حركة فيه ثم نبين فى الفصل الثالث ان الحركة تنقسم الى توسطية ، وقطعية والغرض منه ان الحركة فى نفسها ذات حيثيتين حقيقتين .

احديهما حيثية الثبوت والقرار وهى بهذا الاعتبار غير منقسمة و لا ذات اجزاء وتسمى حركة توسطية لكون الملحوظ منها مجرد التوسط بين المبدء والمنتهى من غير نسبته الى أجزاء المسافة والاخرى حيثية السيلان وعدم الاستقرار وهى بهذا الاعتبار منقسمة الى الأجزاء انقساماً لا يقف على حد وأجزائها لا تجتمع فى الوجود لمكان عدم القرار وتسمى الحركة القطعية لقطعها اجزاء المسافة با نتسابها اليها وهذه غير الحركة القطعية بمعنى مجتمعة الاجزاء بحسب الوجود فانها بهذا المعنى وهمية غير خارجية .

ويتبين بذلك أن حد الحركة المذكور ومايعرضها من جهة حدها انما هو للحركة القطعية بالذات وللتوسطية بعرضها .

ثم نبين فى الفصل الرابع أن الجواهر المتحركة حركات و

متحركات أى ان الوصف الجوهرى فيها عين الموصوف فان الوجود الناعت فيها عين الوجود فى نفسه فالوجود الجوهرى لو كان لشيئى كان ذلك الشيء نفسه بخلاف العرض فان وجوده لغيره و هو الموضوع و نبين أيضاً ان الفاعل المحرك فى الحركات كلها غير القابل المتحرك.

ثم نبين ان المتحرك فى جميع الحركات هو الموضوع بالمعنى الاعم ففى الجواهر مادتها وفى الاعراض موضوعاتها ثم نبين ان الاعراض تابعة فى وجودها للجواهر فهى من اى مقولة كانت متحركة بحركتها.

ثم نبين فى الفصل الخامس ان الحركة الجوهرية اشتدادية مشككة لامتشابهة متواطئة ونعنى به أن كل حد من حدودها ماهية جوهرية خاصة هى بوجودها فعلية للقوة السابقة عليها وهى بعينها اى بمجموع قوتها وفعليتها قوة للفعلية اللاحقة اى انها بمادتها وصورتها مادة للصورة اللاحقة و هذا النحو من الحركة نصطلح عليه بالحركة المشككة غير المتواطئة وربما يعبر عنه فى لسانهم باللبس بعد اللبس فى قبال الخلع واللبس

ومنه يتبين ان كل حد فقوته هى الحد السابق عليه من غير فصل و أما الحد مع الفصل فليس من قوته فى شيئى.

وأيضاً ان هذه الحركة لامعنى لتوجهها من الشدة الى الضعف.

وأيضاً ان كل حد من الحدود فانما بطلانه تجرده عن المادة وبقاء مادته وهى الحد السابق بفعليته على حركتها وتوجهها الى الغاية وكذلك تنقطع كل حركة عند التجرد.

وأيضاً ان الحركات التابعة حالها حال الجوهر فى الحركة الاشتدادية

وأيضاً ان الحركة المتواطئة لامصداق لها.

وأيضاً ان الحركة تتوقف على مبدء وغاية ويتبين أيضاً امور أخر مناسبة لما مر.

ثم نبين فى الفصل السادس ان معنى وقوع الحركة فى مقوله كالكم والكيف و نحوهما وقوعها فى وجودها الناعتى لافى وجودها فى نفسه و أن نسبة الماهية اليها فى قولنا حركة فى مقولة كذا نسبة بالعرض لمكان اتحاد وجودها الغير مع وجودها فى نفسها ولازم ذلك أن فى مورد الحركة انواع غير متناهية بالقوة و ان النوع الاخير بمعنى نهاية الحركة لاتخرج من القوة الى الفعل ابداً ويتبين بذلك أن معنى كون الحركة ذا اقسام آنية الوجود او انقسامها الى الانات عدم انقسامها بالنسبة الى نفس الحركة وان انقسمت من جهة اخرى.

ويتبين ايضاً جواز وقوع الحركة فى الحركة بمعنى ان يكون الجسم متصفاً بالخروج التدريجى من القوة الى الفعل تدريجاً فيوجد التدريج بالتدريج اى ان التدريج وان وجب انتهائه الى الثبات والقرار لكن لايجب أن يكون ذالك بلاواسطة بل من الجائز ان يكون الشيئى متدرجاً ويتصف بالتدريج ايضاً متدرجاً وفى هذه المرتبة مثلاثابتاً وينتج من ذالك ان وقوع الحركة فى الحركة ينتج البطؤ وان البطؤ هو تركب الحركة وان وقوع السرعة والبطؤ فى الحركات يستند الى تركبها و عدمها وان غاية كل منها متصلة بالثبات والقرار وان غاية كل منها بالقوة.

ثم نبين فى الفصل السابع حال الحركات الثانية وتوضيحه انا نزعم ان الاجسام ثابتة غير متغيرة و كذالك عدة من اعراضها عند ما نرى بالضرورة عدة من الحركات على اختلافها كالانتقال من وضع

مكاني الى وضع آخر ومن وصف كيفي الى وصف آخر ومن كمية الى أخرى و اذقد اثبتنا الحركة في تلك الثوابت بالبرهان وان لم يوافقه الوهم فما حال هذه الحركات المحسوسة التي مبدئها وغايتها حركة فهل هي مستندة الى الطبيعة كما ان الحركات الاولى مستندة الى الطبيعة فنبين ان الحركات تنقسم الى طبيعية وقسرية ونفسانية والقسرية ترجع الى الطبيعية فالحركات نفسانية وطبيعيةٌ فأما الحركات الثانيه الطبيعية فاختصاصها ببعض الاعراض مع انعدام البعض الاخر على نسبة محفوظة تكشف عن كونها بنحو التبدل دون البطلان و خلافه فانا نجد نسبة محفوظه بين الاعراض المختلفةُ نوعاً والمتحدة في تغيرها كلما أمعن احد الجانبين في الزيادة أمعن الاخر في النقيصه وهذا في اقسام الكيفيات والكميات وساير النسب شايعة ١٢ اوصاف ذايعة وهذا نحو اتحاد في اوصاف الجسم وأعراضها لكن في وجوداتها الناعته لا في وجوداتها في أنفسها وماهياتها فهي تبدل بعضها الى بعض كما ان سهم المثلث كلما زاد في الارتفاع نقصت زاوية الرأس سعة فهي تبدل به و كلما زاد الجسم بعداً نقص تأثيره فهو يتبدل به وهذا وان لم يذهب اليه أحد من السلف كعدة من المسائل المتقدمة لكن الركون الى الحق هذا .

ويتبين بذالك ان الحركة بنحو التصنف كحركة الجسم من الحرارة الى البرودة موجودة بالعرض وان الحركات الثانية بنحو الحركة في الحركة وان الحركات النفسانية انما هي حركات موادها بالتسخير ويتبين به اشياء اخر مناسبة لذالك وايضاً ان

الحركات الاول لاسكون في مقابلها وانه في الحركات الثانيه نسبي .

ثم نبين في الفصل الثامن معنى الزمان و وجوده وما يلحقه من وجود الان وساير الاحكام .

ثم نبين في الفصل التاسع حقيقة السرعة والبطؤ وانهما تركيب لحقيقة وبساطتها وان هذا التركيب تحليلي وان التقابل غير حقيقي ثم نبين في الفصل العاشر أن السكون معنى عدمي ونبين كيفية التقابل بينهما وأن المجرد عن المادة ليس فيه حركة ولاسكون و عند ذالك نختم المقالة والله المستعان .

الفصل الثاني ان بعض ماعندنا من الانواع الجوهرية يقبل ان يتغير فيصير غيره بالضرورة كالجواهر الغير النامي يمكن ان يتبدل الى الجوهر النامي والجوهر النامي يقبل أن يصير حيواناً مع تعين القابل والمقبول فبينهما نسبته ثابتة حقيقية على انا نجد هذه النسبة مختلفة بالقرب والبعد والشدة والضعف فان نسبة النطفه الى الحيوان ليست كنسبة الغذاء اليه فهذه النسبة موجودة في الخارج بينهما و كل نسبة موجوة فانها توجب وجود طرفيها في ظرف وجودها لضرورة قيامها بهما وعدم خروج وجودها على وحدته عن وجوديهما و كون وجود احد الطرفين للاخر كل ذالك لما تبين في مباحث الوجود والعدم واذ كان المقبول بوجوده بفعليته الخارجية و وجوده الذى هو منشأ الترتب آثاره غير موجود عند القابل فهو موجود عنده بوجود ضعيف لايترتب عليه جميع آثاره فللمقبول وجود واحد ومرتبتين مرتبة ضعيفة لايترتب عليها جميع

آثاره ومرتبة قوية بخلافه ولنسم المرتبة الضعيفة وجوداً بالقوة والقوية وجوداً بالفعل فالمقبول بوجود بالقوة معه بوجوده بالفعل موجود متصل واحد والابطلت النسبته وقد فرضت ثابتة موجودة هف وكذا المقبول بوجوده بالقوة مع القابل موجودان بوجود واحد والالم يكن أحد الطرفين موجوداً للاخر فبطلت النسبة هف فوجود القابل ووجود المقبول بالقوة ووجوده بالفعل جميعاً وجود واحد ذو مراتب مختلفة يرجع فيه مابه الاختلاف الى مابه الاتفاق فهو مشكك وان لم يرجع الى التشكيك المتعارف ولوانا فرضنا فيما نحن فيه الجوهر القابل مقبولا لجوهر آخر والمقبول قابلا لجوهر آخر كان للجميع وجود واحد ذو مراتب اربع بالفعل وثلث بالقوة فهناك وجود واحد مشكك ثم ان كل مقبول بالفعل فان مافى قوته قائم الذات بالفعلية السابقة بالضرورة والفرض ينتزع عدم فعلية المقبول منها فكل مرتبة من مراتب هذا الوجود وكل حد من حدوده الفعلية كمال وفعلية للفعلية السابقة بما ينتزع منها عدمها وهى بالقوة ومتعلقة الذات بالفعلية اللاحقة فهو كمال اول لما بالقوة من حيث انه بالقوة فهو حركة لانطباق حدها عليه فهو وجود تدريجي سيال ولنسم مابه الاشتراك فيه مادة وموضوعاً للحركة ومابه الاختلاف صورة وحداً للحركة فكل حد بما انه حد لايجتمع مع الاخر وكذا مايشتمل عليه من قوة الاخر فكل ما الوجوده الفعلى قوة فوجوده سيال تدريجي وينعكس بعكس النقيض الى أن ما وجوده دفعي غير سيال اى ثابت فهو غير مشتمل على قوة فالوجود الثابت لامادة له.

ثم ان الكلام فى الاعراض من حيث تبعية وجودها لموضوعاتها

ومن حيث تبدلها نظير الكلام فى الجواهر فى الجملة وسيجيى تفضيل القول فيها فماله حركة فله مادة ومالا مادةله لاحركة فيه وقدتبين من الفصل أن الوجود ينقسم الى ثابت وسيال وايضاً ان الوجود نقسم الى مابالفعل ومابالقوة .

الفصل الثالث

للحركة اعتباران أحدهما كون المتحرك بين المبدء والمنتهى بحيث كل حدمن الحدود فهوليس قبله وبعده فيه وهى بهذا الاعتبار امر بسيط لانسبة له الى الحدود ولاانقسام له ولا اجزاء وتسمى الحركة التوسطية .

وثانيهما اعتبار كون المتحرك بين المبدء والمنتهى مع نسبته الى كل حد من حدود المسافة ولازم ذلك جواز الانقسام الى الاجزاء والتقضى والانصرام والسيلان لكون كل حد من الحدود فعلية لقوة سابقه وقوة لفعلية لاحقه وتسمى الحركة القطعية والاعتباران جميعاً موجودان فى الخارج هذا .

الفصل الرابع

وان كان الكون والفساد فى الموضوعات المختلفة راجعين الى

الحركة كانت المواد مصورة بصورة الحركات الجوهرية وحيث ان الوجود فى نفسه والوجودلغيره فى الامور الموجودة فى نفسها واحداى ان الوجود فى نفسه موجودلنفسه محمول عليه متصف به فى الجواهر فالمتحرك عين الحركة فالجواهر فى تحركها فى نفسها متحركات وهى حركات وهذابخلاف ما يقتضيه وقوع الحركة فى الاعراض فالمتحرك فيها وهوذات الموضوع غير الحركة .

ثم ان المتحرك سواءكان عين الحركة كمافى الحركة الجوهرية اوغير الحركة كمافى الحركة العرضية لايكون عين الفاعل المحرك أمافى الجواهر فلان المحرك لو كان عين المتحرك والمتحرك هوالحركة كمامر كان الشيئ علة فاعله لنفسه وهومحال فالمحرك فيها غير المتحرك الاان فاعل الوجود فاعل بعينه للحركة لوحدتهما وأمافى الاعراض فلان المتحرك فيها وان كان غير الحركة لكنه متحرك من حيث كونه قابلا للحركة التى هى كماله فلو كانت هذه الحيثية عين حيثية كونه محركاً قاعلا للحركة كان شيىء واحد فاعلا وقابلا من جهةواحدةاى بالقوة وبالفعل من جهةواحدة وهومحال كمابين فى مباحث العلة والمعلول .

ثم انه قدثبت فى محله ان كل نوع متحصل النوعية فهو مبدء فاعلى لجميع أعراضه اللاحقة له بمعنى الفاعل مابه فلو كان من الاعراض ما فيه الحركة كان المتحرك بهاهوالنوع من جهته التى هوبها بالقوةاى مادته والمحرك هوالنوع ايضاً من جهةالتى هوبها بالفعل اى صورته مثاله ان حركات الانسان فاعلها صورته وموضوعها

مادتهای الحیوان وحرکات الحیوان فاعلها هوموضوعها النبات الی ان ینتهی الی النوع الاول ففاعلها صورته ومادتها المادة الاولی هذا فی الاعراض وبذلك یظهر ان المتحرك فی الجوهر ایضاً هو المادة فهی المتحرکة فی صورتها فالمتحرك دائماً هو الموضوع بالمعنی الاعم النسبة الی صورته والمحرك فی الجوهر فاعل وجوده وفی العرض موضوعه .

ثم ان العرض حیث کان عین العرضی اذهما حیثیتا الوجود فی نفسه والوجود لغیره ووجود العرضی من مراقب وجود موضوعه لمکان النسبة علی ما تبین سابقاً فالحرکة فی الجوهر تستتبع الحرکه فی اعراضه بسنخ حرکته ولیست حرکة بالعرض اذ معنی الاتصاف بالعرض عدم الاتصاف بالذات ولازمه ثبات الشیئی وعدم تغیره فی نفسه وقد ثبت ان کل ثابت الذات غیر مسبوق بقوة الوجود و کلا منافی الاعراض التی وجودها فی موضوعاتها بالقوة هف علی انه لامعنی لتغیر الموضوع وثبات العرض فاذن الاعراض الجسمانیة من ای مقوله کانت متحرکه کموضوعاتها وحرکاتها مسانحة لحرکات موضوعاتها وعلی وفقها .

الفصل الخامس

قدعرفت ان فی مورد الحرکة الجوهریة مادة وصورة و قد

عـرفت فيمباحث الماهية ان الجنس والفصل هما المادة والصورة لاشرط، وان الماهيات النوعية قدتترقب طولا متنازلة الـى السافل من نوع عال ومتوسط وسافل وقـد تندرج عرضاً تحت جنس واحـد قريب ولازم ذالك ان يكون فيموردالقسم الاول مادة اولى متحصلة بصورة أولى ثم هما معاً مادةثانيه لصورةثالثة وهكذا وفي موردالقسم الثاني مادةلها صور متعددة متعاقبة عليها كلما حصلتها واحدة منها امتنع وجود صورة أخرى معها وحينئذ اما ان تبتدل عليها الصوراو يكون كل واحدة منها لازمة لاتفارق ماحلت فيها الى بدل كمافي موردالفرس والاسد الطائر .

اذالمهد هذا فاعلم انالذى يتصور منامرالحركة الجوهـرية بحسب بادى النظر مايوافق حالالقسم الثانيمنالاقسامالثلثه وهوان يكون هناك مادة متحركة فـيصورها فتحصلها فعلته صـورة تحمل قوة صورة أخرى ثم تبطل الاولى وتحصل الثانيه مع قـوة الثالثة و هكذا فالمادة لاتزال تخلع صورة وتلبس أخرى.

وأماالقسم الاول فهلالحركة فيه مؤلفة مـركبة مـن عـدة حركات أو مختلفة أوان الامرعلىنحوآخر نقول انالحركة حيث كانت كمالا اولا لما اولا لما بـالقوة كـانت ذاتـه متقومة بحيثيتي القوة والفعل معاً فاذاافرضناصيرورة هذه الفعلية بعينها اىالمتحرك بهذه الحركه بعينها قـوة لفعلية أخـرى كمافـى الانواع المتنازلة بطلت حـدالحركة حينئذ فيمابين المادة الاولى وصـورتها وانتقل الحد منطبقا على المادة الثانية فـى صـورتها الثانية فصارت الفعلية

فى هذه المرتبة فعلية الصورة الثانيه وملكت آثار نفسها وآثار الفعلية السابقة اذ آثار الشيئ بفعليته ولافعلية حينئذ الا واحدة فلها جميع الآثار وهذا معنى كون الفصل الاخير جامعاً لجميع كمالات الفصول السابقة ومنشأ لانتزاعها وحينئذ فالمادة الاولى ليست مادة للصورة الثانية وان كانت مادة للصورة الاولى بل لو كانت او فرضت فهى من المقارنات وبالجملة ينطبق عليه حد الحركه الاشتداديه فان كل حد فيها ليست فعلية مباينة للفعلية السابقة مجامعة لبطلانها بل كل حد فيها تارك لمادة نفسه ومادة للحد اللاحق بمعنى انه بفعليته بعينه قوة للفعلية اللاحقة فهذه الحركة الجوهرية الراسمة للانواع المترتبة مشككة لامتواطئة واشتدادية لامتشابهة .

ومن هنا يظهر أن هذه الحركة المشككة لامعنى لنزوليتها و كونها من الشدة الى الضعف فان معناها عود الفعلية الثانية بماهى فعليه قوة لقوتها كأن يصير مثلا الانسان حيوانا والحيوان نباتاً.

ويظهر ايضاً ان حق الامر فى موارد بطلان الحركة فى اى حد من حدود الانواع المترتبة ان فعلية الحد تتجرد عن مادتها وتعود المادة بفعلية نفسها مستمرة فى حركتها وقد كانت فعليتها محفوظة فى نفسها و ان لم تكن محفوظه بالقياس الى الصورة اللاحقة فانعدام كل حد من حدود الحركة تجرد للحد وانتهاء وانقطاع للحركة وشروع للحركة بالفعلية السابقة.

ويظهر ايضاً ان الاعراض ايضاً تتبع الانواع فى الحركة آخذة فى الاشتداد وسنزيده بياناً هذا.

وأما الحركة المتواطئة المتشابعة التي يوجبه بادى النظر فنقول فيها ان الحركة حيث كانت كمالا اولا لما بالقوة من حيث انه بالقوة فهذا الكمال الاول متعلق الوجود بكمال ثان يرتفع معه قوته وهومتصل به اتصالا يوجب الوحدة والوجود الواحد من حيث انه الفعل اقوى منه من حيث انه بالقوة و كل حد من حدود هذا المتصل فرض آخر فهومنقسم بالقوة الى جزئين يكون ثانيهما الاخرو هكذا ولازم ذلك كون الحركة متدرجة من الضعيف الى القوى والمحدود الفعلية سوى الحدالاخير كلها بالقوة وانما الذى بالفعل فقط هوماتنقطع عنده الحركة وقد عرفت ان ما بالفعل من غيرقوة ليس بمادى فكل حركة تنقطع عند التجرد فتبين من هذا البيان ان الحركة المتواطئه الغير المشككه لامعنى لها كماتبين ان كل حركة فلها غاية كما ان لها مبدءاً اذ الترتب فى الحركة المشككة الاشتدادية بكون فعلية سابقة قوة لفعلية لاحقة فكل فعلية مسبوقة بقوة حتى ينتهى الى قوة لافعلية لهاالافعلية انها قوة الفعلية وليس بعدهاالاالعدم المحض فكل حركة فهى تنتهى من احد طرفيها الى قوة محضة وهى المادة الاولى ومن الطرف الآخر الى فعلية ليس معها قوة وهى الفعلية المجردة عن المادة فكل حركة فلها مبدء ومنتهى بمعنى نفادها من جانبى كل حد مفروض من حدودها.

و من هنا يظهر ايضاً ان الحركة التى ليست بين حدودها الفعلية شدة وضعف فليست من الحركة البسيطة الجوهرية اوالعرضية التابعة فى شيئى .

ويظهر ايضاً أن كل حد من حدود المسافة لو تكثر كثرة لاترجع الى التشكيك لم تكن بينها حركة لتأديتها الى الحركة المتواطئة المتشابهة وذلك كما يقال ان الانواع المركبة مؤلفة من عناصر مختلفة نوعاً .

ويظهر ايضاً ان الانواع المركبة وأجزائها من الجنس والفصل يجرى فيها مايجرى فى المركبات وأجزئها من المادة والصورة على نحو يلايمها وهى ماهيته اذلافرق بينها الا اعتبار اللابشرطية والبشرط لائية غيرانها مهيات لاتقبل التشكيك.

ويظهر ايضاً ان الماديات غايتها لمجردات عن المادة بمعنى ماينتهى اليه حركتها وتقف عنده .

الفصل السادس قدتحقق فى مباحث الماهية وغيرها ان الماهية لاتقبل التشكيك فلو فرضت مهية أى مقولة وقعت فيها حركة كان ذلك فى وجودها الذى لغيره دون وجودها الذى فى نفسه أى فى وجودها الناعتى لشيئى سواءكان ذلك الشيئى نفسه كما فى الجواهر اوغيره كما فى العرض اذلامهية له من هذه الحيثية وهذا معنى مايقال ان التشكيك فى العرضى دون العرض

ثم ان الوجود الناعتى الذى فيه تقع الحركه وان كانت لاماهية له لكن لاتحاده مع الوجود فى نفسه ينسب ماهيته اليه بوجه ولذلك كان معنى وقوع الحركة فى مقولة أن يرد على موضوع الحركة فى كل آن نوع من انواع تلك المقولة اذلو ورد نوع فى آنين والحركة كلها من قبيل الاشتداد كما عرفت وقع فى المهية تشكيك

وهومحال وما وقع في بعض الكلمات ان معناه ورود نوع المقولة اوصنفه على الموضوع في كل آن مبنى على امكان وجود الحركة المتشابهة المتواطئه وقد عرفت استحالته وبالجملة هذه الانواع الواردة بالتعاقب بالقوه بتبع وجود اتها التي بالقوة فان الحركة لاتصالها واحدة شخصيته والقسمته الواردة عليها بالقوة وهي لاتقيف على حد لاتتجاوزه والا لتألف الاتصال والامتداد ممالیس بمتصل ولا ممتد وهومحال ويتفرع عليه ان النوع الاخير في موارد الحركه لايخرج من القوة الى الفعل ابداً والا لتوقف القسمة وهو محال و بالجملة فالحركة لكونها متصلة واحدة لها مهية واحدة بالفعل بالمعنى الذى تقدم ومن هنا يظهر أن معنى كون الحركه ذا اقسام آنية الوجود كون اقسامها آنية غير قابلة القسمة بالقياس الى اصل الحركة المقسوم عليها وأما في نفسها فى قابلة للقسمة البتة .

ومن هنا يظهر أن من الجايز أن يقع الحركة في نفس الحركة واما ان معنى وقوع الحركة في شيئى أن يكون لما يقع فيه الحركة أفراد آنية ترد على الموضوع واحداً بعد آخر ولافرد آني للحركة لقبولها الانقسام الى غير النهاية فانما يشكل لووجب كون تلك الافراد آنية غير منقسمة على الاطلاق وليس كذلك كما عرفت بل الواجب كونها غير غير منقسمة بالقياس الى نفس الحركة المنقسمة اليها وأما في نفسها فلاالذهاب القسمة الى غير النهاية وحينئذ فمن الجائز أن يوجد حركة تدريجاً بتحقق فرد آني منها بالنسبة الى الحركة الاخرى العارضة بعد فرد آنی ويستنتج من ذلك ان وقوع

حركة فى حركة يوجب امعان المتحرك فى حركته ويكون ذالك نظير قيام لعرض بعرض المنتهى بالاخرة الى موضوع جوهرى ومن هنا يمكن أن يحدس أن البطؤ انما يتحقق بوقوع حركة أخرى فى الحركة و أن السرعة والبطؤ يدوران مدار وقوع الحركات فى الحركات قلة و كثرة وان غاية السرعة وغاية البطؤ متصلتان بالقرار والسكون اماغاية السرعة فبقرب المبدء من المنتهى واماغاية البطؤ فبقرب المنتهى من المبدء و ان غايتيهما غير موجودتين الا بالقوة و سنزيد امر السرعة والبطؤ وضوحاً .

الفصل السابع

قد عرفت ان الجواهر المادية متحركة سيالة الوجود والا عراض تابعة الوجود للجواهر والالازم وجود العرض من غيرموضوع هف فهذه الاعراض المظنونة القرار كموضوعاتها متحركه سيالة وحينئذ فالاعراض التى هى من لوازم الوجود مجعولة بعين جعل موضوعها جعلا بسيطاً ففاعلها الجواهر المفارق الذى هو فاعل جوهر الموضوع لما تقرر فى محله ان العلل الجسمانية لاتفعل الا بتوسط المادة ولا معنى لتوسط المادة المتحدة بما بينها وبين نفسها نعم لماكانت الصورة شريكة العلة بالنسبة الى المادة كان لها نحو دخل فى الفاعلية .

ثم ان هيهنا أعراض أخرى مفارقة حركات أخرى شبتها الحس كالحركة التي نسميها حركة مكانية والحركة الوضعية والكيفية والكمية فهل الفاعل المحرك في هذه الحركات هو النوع ايضاً الذي يقتضيه الاصول السابقة ان يقال ان هذه الحركات منتهية الى المبدء الجوهري غير ان الجواهر المحركة فيها على قسمين فانها اما تفعل أفعالها على وتيرة واحدة أولا على وتيرة واحدة والا ولى نسميها طبيعة والثانية نفساً ثم الطبيعة المحركه على وتيرة واحدة ربما كانت حركتها على نحو يلايم نفسها بحيث لوخليت ونفسها لفعلتها و هذه هي الحركة الطبيعية وربما كانت على نحو لا يلايم نفسها وهذه هي الحركة القسرية وبالضرورة تنتهي الى حركة طبيعية لوجوب انتهاء كل معلول الى علة بلا يمها وحيث كانت الحركة لا الى غاية ممتنعة كانت هذه الحركة التي هي في عرض من الاعراض متوجهة الى الكمال الثاني من ذلك العرضي فالحركة الطبيعية توجه من الطبيعة الى عرضي من أعراضها الطبيعية ولا محالة هي عن غرض غير طبيعي لامتناع ترك الفاعل فعل نفسه فمبدأ الحركة قسري ومنتهاها طبيعي فكل حركة طبيعية فهي مسبوقة بأخرى قسرية كما أن القسرية منتهية الى طبيعية فاذا فرضنا حركة ما طبيعية اوقسرية كان لازمها ترتب حركات غير متناهية هذا الجسب نظر الجليل لكنك قد عرفت أن الحركة مطلقا بنحو التشكيك اشتدادية وعليه فالمبدأ والمنتهى مرتبتان من التشكيك والطبيعة المشككة آخذة وتاركة معاً للمرتبة الضعيفة اذا توجهت الى الشديدة ولا امتناع فيه .

ثم انه حيث كانت هذه الحركة مشككة وكان هناك طبيعة قاسرة وطبيعة محركة وكان اقتضاء كل نوع لاعراضها انما هو لنوع تلك الاعراض دون اشخاصها فان التشخص لعارض غريب اجنبى وكانت الحركة فى العرض دون العرض كان لازم هذه الاوضاع هو القول بان مابين الانواع الجسمانية نحو ارتباط فى وجودها وأن مابين الاعراض المختلفة ايضاً نحو ارتباط ووحدة فى وجودها بحيث يمكن ان يتبدل بذلك بعضها ببعض بان يزيد هذا فينقص من ذلك على النسبته فطبيعة ما من الطبائع يشتدفى حركتها فيوجب ذلك ضعف الاخرى فى حركتها بالعرض وانما هو فى الحقيقة تبدل ثم تضعف الاخرى وتقوى الثانية وهكذا .

وبذلك يتفح ان الحركة بنحو التضعف والتنقص موجودة بالعرض وانما هو تبدل بالحقيقه ومن هنا يظهر أن هذه الحركات الثانية ايضاً مستندة الى الطبائع غير انها حركات فى حركات حيث ان مبدئها ومنتهاها حركات فان الجسم فى حركته الطبيعية مفارقة لعرض ومتوجهة الى عرض طبيعى والمبدأ والمنتهى سيالان وجوداً فالطبيعة مبدأ للحركات الاولى فى أعراضها بالذات وكذا هى مبدء للحركات فى حركاتها الاولى اذا منعت عنها بالقس ثم زال القاسر كما ان منع القاسر اياها بعينه حركة اخرى طبيعية تأخذ من هذه وتضم الى تلك هذا فى الحركات الطبيعية والقسرية .

واما الحركات النفسانية وهى التى لاتكون على وتيرة واحدةاى متكثرة متبائية ومن المعلوم ان الحركة سيلان فى وجود

فاعتى محتاج الكثير المتباين منه الى موضاعات كثيرة متبائنة و لازم هذا أن يكون مادة الصورة النفسانية امودا كثيرة تصورت بصورة واحدة وهى النفس وقد مرأن تصور المادة بصورة باللبس بعد اللبس دون الخلع واللبس بالحركة الاشتدادية فهذه الصورة النفسانيه تسبقها صورة أخرى لمواد هاهى مجموعاً مادة للنفس فهناك صور بالفعل هى من حيث انها بالفعل قوة ومادة للنفس والفعلية انما تابى عن الفعلية فى غيرمورد التشكيك والتجربة ايضاً تؤيد بقاءالصور الفعلية السابقة على النفس على فعليتها بعد صيرورتها مادة للنفس فان الصورة النفسانية اذا زالت عن الجسم بقيت الفعليات السابقة متحركة بحركاتها الخاصة ولو كانت باطلة بعد وجود النفس لكان زوال النفس اماموجباً لانعدام الجسم بكليته أوحركة الجسم من الفعلية اللاحقة الشديدة الى الفعليه السابقه الضعيفه وقدمرامتناعه فالفعليات السابقه باقيه على تمام فعليتها غير انها من حيث فعليتها قائمه بفعلية الصورة اللاحقة النفسانية.

وينتجه ذالك أن افعالها بعينها افعال للفعلية اللاحقة ولاعكس وهذا هوالفعل بالتسخير الذى مر بيانه فى مباحث العلة والمعلول وايضاً ان الفعليات السابقة مأخوذة على وجه الا بهام والاطلاق الذى لها بالقياس الى الفعلية اللاحقة وان كانت فى حدا نفسها فعلية متعينة فتبد لها لايبطل كونها مادة للنفس وان اوجب بطلانها فى نفسها من حيث تعينها .

ثم نقول قولنا على وتيرة واحدة يمكن ان يعتبر امراً فى نفسه

ومطلقا ويمكن ان يعتبر بالاضافة وحيث ان الحركة اشتدادية فمن الجأيزأن يكون كون نفس ما تفعل لاعلى وتيرة واحدة كذلك بالقياس الى مادتها و ان كان ذلك بالقياس الى ما بعدها من الصور النفسانية على وتيرة واحدة وهكذا وبذالك يتضح معنى كون النفس مادةلنفس أخرى ويظهر ايضاً ان النفس لاتكون مادة لصورة طبيعية تفعل فعلها وتيرة واحدة البتة فان فعل المادة انما هولصورتها والصورة الطبيعية المفروضة تفعل على وتيرة واحدة وفعل مادتها لا كذالك فيكون فعل الصورة على وتيرة واحدة ولا كذالك معاً وهومحال و يظهر ايضاً ان الطبيعة لاتكون اقوى و اشرف من النفس التبه .

الفصل الثامن

انا نجد فيما عندنا اشياء موجودة بعد اشياء اخرهي قبلها قبلية لايجامع لحسبها القبل والبعد بخلاف جميع القبليات والبعديات الاخر كقبلية العلة اوجزئها على المعلول وغير ذالك وهذه مقدمة ضرورية مؤلفة من محسوسة وغيرها ثم ان هذه القبيلة بعينها تنقسم الى قبل وبعدو كذا كل مافرضناه انه قبل من هذا السنخ ولاتقف القسمة على حد و كذا القول فيما فرضناه بعد فهيهنا كم متصل غير قار اذلولم يكن مقدار لم يكن انقسام ولو لم يكن اتصال لم يتحقق البعد فيما هوقبل وبالعكس بل انفصلا ولو لم يكن عدم القرار لاجتمع قبل

وبعدفي الوجود بالفعل واذكان الكم عرضاً فله معروض لكنا اذا رفعنا الحركة عن المورد ارتفع هذا المقدار و اذا وضعناها ثبت فموضوعه هو الحركة وهذا هو الذى نسمية بالزمان و كلما وضعنا حركة مكان حركة تحقق هذا المسمى بالزمان فاذن كل حركة فلها زمان .

و يتبين ان الزمان مقدار الحركة و ان للحركة نحو علية للزمان علية الموضوع لعرضه وان نسبته الزمان الى الحركة نسبتة الكمية التعليمية الى الجسم اعنى نسبة المعين الى المبهم.

ويتبين بهايضاً انه كما انها تنقسم الى اقسام لها حدود مشتركة وبينها فواصل غير موجودة الابالقوة وهى الانيات كذلك الزمان ينقسم الى اقسام لها حدود مشتركة وبينها فواصل غيرموجودة الا بالقوة وهى الانات فالان طرف الزمان وهوأمر عدمي حظه من الوجود هوانتسابه الى ماهو طرف له .

ومن هنا يظهر ان تتالى الافات ممتنع فـان الان لايتصور الا فاصلة عدمية بين قطعتين من الزمان و ماهذا احاله لايتحقق منه اثنان الا وبينها زمان .

ويظهر ايضاً ان انطباق الاشياء على الزمان يخلف اختلافـاً فالحركة والمتحرك وبالجملة كل تدريجى الوجـود من القطعيات منطبق على الزمان بلاواسطة وكل آنى الوجـود كالـوصولات الـى حدود المسافـات والانفصالات ونحوهـا منطبق على الان والحركات التوسطيةمنطبقة عليه بواسطةالقطعية وان تصوير التوسطي من الزمان وهو المسمى بالان السيال وهمى مجازى لمكان كميته .

ويضهر ايضاً ان الزمان ليس له طرف موجود بالفعل بمعنى جزء هو بدايته او نهايته بحيث لاينقسم فى امتداد الزمان والالزم تألف المقدار من أجزاء لاقدرلها وهومحال و ان الزمان يمكن ان يختلف اجزائه بحسب الاقسام كما ان الحركة كذلك كما فى الحركة واحدة مختلفة الاطراف بحسب السرعة والبطؤ .

و يتبين به ايضاً بمعونة مامر من أن المادة المطلقة متحركة فى صورها الجوهرية و أن الاعراض تابعة لها فى الحركات الاول ، و أن هيهنا حركات ثانية طبيعية او قسرية او نفسانية ان زمان الحركات الاول واحد بالشخص و هو زمان الحركة الجوهرية و هوالذى نستشعر به ولا نفعل عنه ونقدر به الحركات والمتحركات بحسب الحقيقة وأما الحركات الثوانى فلها ازمنة مختلفة بحسب اختلاف الحركات و ان اخذ زمان الحركة اليومية مقياساً للحركات المختلفة مقدر الها اشبه بالاصطلاح .

و يتبين به ايضاً ان القبلية والبعدية الزمانيتين لاتتحققان شيئى بالنسبة الى شيئى الا وبينها زمان مشترك ينطبقان عليه وان الزمان لايتقدم عليه شيئى الا بتقدم غير زمانى كتقدم علة الوجود والحركة وموضوعها عليه ، و انه اذا تحقق قبل بالنسبة الى حركة او متحرك أوجب ذالك تحقق زمان مشترك بينهما ولازمه تحقق حركة مشتركة ولازمه تحقق مادة مشترك بينهما (١)

١ــ ويتبين ايضاً بمعونة مامر فى الفصول السابقه ان كل حركة فعندها امور ستة الفاعل والقابل والمبدء والمنتهى والمسافه وهى المقوله التى فيها الحركه والزمان (منه دام ظله)

الفصل التاسع السرعة والبطوء نعر فهما بالضرورة لاعانة الحس على ذالك فاذا فرضنا حركتين بطيئة وسريعة فان فرضنا اتحاد المسافة ونعنى بهاما فيه الحركة من حيث تجدده بالمبدأ والمنتهى اختلفا زماناً فكان زمان البطيئة اكثر و زمان السريعة اقل و ان فرضنا اتحاد الزمان اختلفا مسافة فكانت المسافة المقطوعة بالبطيئه اقل والمقطوعة بالسريعة اكثر وهما من المعاني الاضافية التى يقع على كل حد منها حد الاخر بطريات نسبة مثل نسبته فان البطيئة بعينها سريعة بالنسبة الى ماهوا بطأ منها والسريعة بطيئة بالنسبة الى ماهو اسرع منها فاذا فرضنا سلسلة من الحركات آخذة من البطيئة الى السريعة كانت الحركة الاخيرة بطيئة فقط والثانية التالية لها يصدق عليها حد السرعة بالنسبة اليها وعلى الثالثة بالنسبة الى الثانية وهكذا و اذا اخذنا من الطرف الاخر صدق على الاولى حد السريعة فقط وعلى الثانية حد البطيئة بالنسبة اليها وعلى الثالثة بالنسبة الى الثانية وهكذا فيصدق على ماسوى الطرفين حدالسريعة والبطيئة لكن بالاضافةفاذا اعتبرنا النسبة رجع المورد الى التشكيك ولابدمعه من وسط يضاف اليه الطرفان وهو كما عرفت فى المثالين .

أما المسافةاوالزمانفاذا فرضناه الزمانوطبقنا عليهالحركتين انقسمتا بانقسام الزمان الىاجزائه فكالجزء الواقع بازاء جزء الزمان من البطيئة اقصرو الواقع بازائه من السريعة اطول بحسب القسمة فلوا خذنا من البطيئة مايساوى الجزء من السريعة انقسمت البطيئة من حيث لاتنقسم السريعة ففى البطيئة انقسام من غير جهة الانقسام

الذى تشتركان فيه معاً ففعلية الجزء من السريعة بحسب هذا الانقسام دفعى لفرض انقسامها الى الاجزاء الانية بخلاف ما يساويه من البطيئة فان حصوله تدريجى فان الدفعى منها هو الجزء الذى اوجبه القسمة دون الذى حصل بانضمام اجزاء اليه وهذا نظير مالو فرضنا عددين متساويين كعشرة وعشرة الا ان كل واحد من آحادا حديهما واحد فقط و كل واحد من آحاد الاخرى عشرة فاحديهما مؤلفة بسائط والاخرى يعرضها عدد آخر من غير الجهة التى يشارك معها الاخرى فهما مشتركان فى الانقسام العددى لكن احديهما تختص بانقسام آخر غير ما تشتركان فيه وهذا يوجب ان تكون الحركة البطيئة حركه مؤلفة من حركة فى حركة ونظر الكلام جار فيما اذا كانت البطيئة والسريعة تتحدان بحسب المسافة دون الزمان فاذن البطؤ تركب الحركة والسرعة باظنها وقدمرفيها مد أن السرعة والبطؤ يدوران مدار تألف الحركات وعدمه وان البطؤ على الاطلاق والسرعة على الاطلاق أمران فى القوة فقط .

ويظهر به ان هذا التركيب اضافى بحسب التحليل فقط لامتناع التشكيك عن التركب ويظهر ايضاً أن لاتقابل بين السرعة والبطؤ باحد اقسام التقابل الاربعة بل النسبة نسبة المفرد والمركب هذا كله اذا اريد بالسرعة والبطؤ المعنى الاضافى العارض لاحدى الحركتين بالنسبة الى الاخرى واما اذا اريد بها نفس السيلان الذى يمكن ان يتعين بالزمان فهو معنى مساوق للحركه .

الفصل العاشر

فى معنى السكون كما انا نشاهد حركات سميناها فى الفصول السابقة بالحركات الثوانى نشاهدفى موضوعاتها فى غير حال الحركة معنى تسميه السكون يتصف به الجسم اتصافاً وليس يجتمع مع الحركة من جهة واحدة البتة فنقول لوكان السكون معنى وجودياً لكان نحواً من الوجود لايجتمع مع نحو وجود الحركة والحركة تدريجية الوجود وتغيره فيكون السكون ثبات الوجود وقراره وقدمر ان كل وجود ثابت مجرد عن المادة مع أن السكون وصف جسمانى يتصف به الاجسام فالسكوت ليس بامر وجودى فهومعنى عدمى وليس عدماً مطلقاً هومجرد ارتفاع وجود الحركة والا صدق على كل مالايصدق عليه هذه الحركه كالواجب تعالى وغيره فليس نقيضاً للحركة فهوارتفاع الحركه وعدمها الناعت للموضوع القابل لها فهو اذن يقابل الحركة تقابل العدم والملكة.

وبهذا يظهر ان السكون انما هوارتفاع الوجود التدريجى عن المتصف به فهو عدم غير تدريجى ولوكان السكون فى نفسه تدريجياً للوجود فتثبت حركة فى العدم وكان السكون انماهوسكون بالحمل الاولى دون الحمل الشايع وهوخلاف ماوضعناه اولا وعلى هذا فعدم الحركة الذى شومه وجود الحركة وهوالانعدام التدريجى الذى يقارنه الوجود التدريجى لاجزاء الحركة ليس بسكون بل السكون هوعدم الحركة الذى يجده الجسم وهوفى المبدأ اوالمنتهى

اوعندبطلان الحركة و كذا الوصف الوجودى الذى نتوهمه اونشاهده وهواستمراره واستقراره فى وصفه الذى يمكن ان يتحرك فيه من كيف او كم او وضع ليس بسكون بلاهوالعدم الذى يقارنه وتسميته بالسكون انما هوبالعرض والمجاز .

ويظهر ايضاً ان مالايقبل الحركة كالمجردات فليس بمتحرك وساكن .

ويتبين بالرجوع الى مامر من حال الحركات ان الحركات الاول وهى الحركة الجوهرية والحركة العرضية التابعة لهالاسكون فى مقابلها .

وايضاً ان السكون فى الحركات الثوانى نسبى بالنظر الى حال الحركات التى تقابلها وان كان الجسم متحركاً من هذه الحيثية ايضاً لشمول الحركة لجميع الجسمانيات .

تمت المقالة بعون الله تعالى فى يوم الاربعاء قد مضت من شهر جمادى الثانية عشرون يوماً من سنة ١٣٧٣

قیمت ۳۰۰ ریال

بنیاد علمی و فکری

استاد علامه سید محمد حسین طباطبائی

با

همکاری

نمایشگاه و نشر کتاب

